ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵙⴻⵏⵙⵓⵔⵜ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⴷ ⵜⵙⵏⵉⵡⵉⵏ ⴰⴽⴽⵯⴰⵏⴰⵍ
ⴷ ⵜⵙⴻⵡⵍⵉⵎⵜ ⴰⵏⵎⵓⵔⴰⵏ ⴷ ⵜⵓⴽⴽⵙ ⴰⵎⴰⵡⴰⵏ
ⵉⵣⵔⴰⵏ ⵜⵙⴻⵡⵍⵉⵎⵜ ⴰⵏⵎⵓⵔⴰⵏ ⴷ ⵜⵓⴽⴽⵙ ⴰⵎⴰⵡⴰⵏ

المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني
والتعليم العالي والبحث العلمي
قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

Royaume du Maroc
Ministère de l'Education Nationale, de la Formation Professionnelle,
de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Département de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

حصيلة منجزات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي
لسنة 2020-2019
وآفاق سنة 2021-2020

شتنبر 2020

الفهرس

تقديم.....4

المحور الأول: حصيلة المنجزات برسم سنة 2019-2020.....5

أولا: تطور مؤشرات التعليم العالي بمكوناته الثلاثة.....6

1. التعليم العالي الجامعي العمومي.....7

1.1. الطاقة الاستيعابية.....7

2.1. أعداد الطلبة الجدد.....8

3.1. العدد الإجمالي للطلبة.....8

4.1. عدد الخريجين.....9

5.1. التأطير البيداغوجي والإداري.....10

2. التعليم العالي العمومي غير التابع للجامعات.....12

1.2. أعداد الطلبة الجدد.....12

2.2. العدد الإجمالي للطلبة.....13

3.2. عدد الخريجين.....13

4.2. التأطير البيداغوجي والإداري.....14

3. التعليم العالي في إطار الشراكة والتعليم العالي الخاص.....15

1.3. أعداد الطلبة الجدد.....15

2.3. العدد الإجمالي للطلبة.....16

3.3. عدد الخريجين.....16

4.3. التأطير البيداغوجي والإداري.....17

4. المسالك المعتمدة.....17

ثانيا: المنجزات المحققة.....19

1. تحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي.....19

1.1. مراجعة التغطية الجهوية للجامعات في إطار سياسة القرب وتكافؤ الفرص:.....19

2.1. تعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام في مجال التعليم العالي لتقليص ظاهرة الاكتظاظ ولضمان الاستمرارية البيداغوجية مع تفشي جائحة كوفيد 19.....19

3.1. توسيع الولوج لمؤسسات التعليم العالي ذات الولوج المحدود:.....21

4.1. النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة أو في وضعيات خاصة.....21

5.1. تطوير الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة.....22

2. الارتقاء بجودة التعليم العالي وتحسين مخرجاته.....29

1.2. توطيد الإصلاح البيداغوجي.....29

2.2. إرساء آليات للرفع من قابلية تشغيل خريجي التعليم العالي:.....31

3.2. وضع إطار قانوني خاص بتنظيم التكوين المستمر والتكوين مدى الحياة.....34

4.2. تعزيز دور التعليم العالي الخاص.....34

5.2. توطيد النظام الوطني لضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي 36
3. دعم البحث العلمي والرفع من مردوديته وربطه بأهداف التنمية الشاملة 36
1.3. تحسين حكامة المنظومة الوطنية للبحث العلمي والابتكار 36
2.3. النهوض بالتميز في مجال البحث العلمي والابتكار 39
3.3. تعزيز البنيات التحتية للبحث العلمي والابتكار 39
4.3. تثمين نتائج البحث العلمي والابتكار والشراكة مع القطاع الخاص..... 41
5.3. النهوض بالتعاون الدولي في مجال البحث العلمي والتكنولوجي 43
6.3. العمل المشترك مع بعض الجهات الفاعلة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار 47
4. تحسين حكامة منظومة التعليم العالي..... 47
1.4. تحيين النصوص القانونية المنظمة للقطاع..... 47
2.4. تطوير آليات الحكامة:..... 51
3.4. إرساء نظام معلوماتي شامل ومندمج حول المنظومة: 52
4.4. تطوير التعاون والشراكة على الصعيدين الوطني والدولي 53
6.4. تدبير الموارد البشرية والمالية بالقطاع 59
المحور الثاني: آفاق سنة 2020-2021..... **62**
أولا: توقعات الدخول الجامعي 2020-2021..... 63
1. **نتائج البكالوريا**..... 63
2. **توقعات أعداد الطلبة**..... 64
3. **التأطير والخصاص من الموارد البشرية**..... 66
1.3. تطور التأطير البيداغوجي والإداري 66
2.3. الخصاص من الموارد البشرية وتوقعات التأطير البيداغوجي والإداري 67
4.**الطاقة الاستيعابية المرتقبة بالتعليم العالي الجامعي العمومي**..... 69
ثانيا: مستجدات الدخول الجامعي 2020-2021 والأوراش ذات الأولوية..... 70
1. **مواصلة توفير الشروط الكفيلة بتحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي** 70
1.1. مواصلة توسيع العرض في إطار سياسة القرب وتكافؤ الفرص 70
2.1. اتخاذ التدابير اللازمة لإتمام الموسم الجامعي 2019-2020 والإعداد للدخول الجامعي 2020-2021..... 70
3.1. تعزيز خدمات الدعم الاجتماعي لفائدة الطلبة..... 72
2. **تحسين جودة التعليم العالي**..... 74
1.2. ملاءمة العرض التربوي بالجامعات للمساهمة في "خطة إنعاش الاقتصاد الوطني"..... 74
2.2. تطوير التعليم عن بعد..... 74
3.2. تشجيع المشاريع المقاولاتية للطلبة:..... 74
4.2. اعتماد منصات القبول الإلكتروني الموحد لتدبير الترشيح لولوج بعض المؤسسات ذات الولوج المحدود: 75
5.2. تشجيع التعليم العالي الخاص: 75

6.2. إطلاق عملية التقييم المؤسساتي..... 76
3. **النهوض بالبحث العلمي والابتكار**..... 76
1.3. تحسين حكامة المنظومة الوطنية للبحث العلمي والابتكار 76
2.3. تحسين الدراسات بسلك الدكتوراه والنهوض بالتميز في مجال البحث العلمي والابتكار..... 76
3.3. تعزيز البنيات التحتية للبحث العلمي والابتكار وتشجيع استعمالها المشترك..... 77
4.3. تعزيز آليات تثمين نتائج البحث العلمي والتكنولوجي والابتكار 77
5.3. تعزيز الشراكة والتعاون على المستويين الوطني والدولي في مجالات العلوم والتكنولوجيا 77
4. **تحسين حكامة المنظومة**..... 78
1.4. مواصلة إرساء نظام معلوماتي شامل ومندمج حول المنظومة..... 78
2.4. تسريع إصدار النصوص القانونية قيد الإعداد والدراسة 80
3.4. تعزيز آليات الحكامة 81

تقديم

تميزت السنة الجامعية 2019-2020 بمواصلة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي تفعيل خطته الاستراتيجية للفترة 2017-2030 وبرنامج عمله للفترة 2017-2021، حيث تركزت الجهود على تعزيز المكتسبات المحققة وإيجاد الحلول الكفيلة بتجاوز بعض الاكراهات والتعثرات.

في هذا الإطار، تم تحقيق مجموعة من المنجزات على عدة مستويات همت بالأساس تحسين الولوج للتعليم العالي مع ضمان جودة التكوينات وملاءمتها للحاجيات الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير حكامة منظومة التعليم العالي بهدف الرفع من أدائها، والارتقاء بإنجازية البحث العلمي والابتكار واستثمار نتائجه وتثمينه وجعلها أكثر جاذبية.

كما تميزت هذه السنة الجامعية بتأثيرات جائحة كوفيد 19 والتي فرضت الاعتماد على التعليم عن بعد كبديل للتعليم الحضوري وذلك ضمانا للاستمرارية البيداغوجية بمختلف مستويات ومؤسسات التعليم العالي.

ويعرض هذا التقرير، من خلال محورين أساسيين، حصيلة مفصلة لأهم المنجزات المحققة بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي خلال الموسم الجامعي 2019-2020 وآفاق سنة 2020-2021.

المحور الأول: حصيلة المنجزات برسم سنة 2019-2020

المحور الثاني: آفاق السنة الجامعية 2020-2021

المحور الأول:

حصيلة المنجزات برسم سنة 2019-2020

أولا: تطور مؤشرات التعليم العالي بمكوناته الثلاثة

يضم التعليم العالي بمكوناته الثلاثة[1] برسم سنة 2019-2020 ما يلي:

- 12 جامعة عمومية و142 مؤسسة (دون احتساب 5 معاهد للبحث) ومركزين جامعيين (قلعة السراغنة وكلميم) منها :
  - 61 مؤسسة للولوج المفتوح؛
  - 81 مؤسسة للولوج المحدود.
- 74 مؤسسة بالتعليم العالي العمومي غير التابعة للجامعات منها:
  - 46 مؤسسة في ميدان العلوم والتقنيات؛
  - 14 مؤسسة في ميدان العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية؛
  - 14 مؤسسة تربوية.
- 5 جامعات محدثة في إطار الشراكة تضم 30 مؤسسة بعد أن تم الترخيص بالفتح لأربع (04) مؤسسات جامعية؛
- 2 مؤسسات محدثة في إطار الشراكة؛
- جامعة عمومية واحدة بتدبير خاص (تضم 3 مؤسسات)؛
- 5 جامعات للتعليم العالي الخاص تضم 23 مؤسسة؛
- 135 مؤسسة للتعليم العالي الخاص مرخص لها ومفتوحة حيث تم الترخيص بفتح 05 مؤسسات جديدة.

بلغ مؤشر عدد الطلبة لكل 100.000 نسمة برسم سنة 2019-2020 بالمغرب حوالي **3300** طالب.

كما عرفت **نسبة التمدرس بالتعليم العالي** ما بعد الباكالوريا[2] ، من الفئة العمرية 18- 22 سنة، ارتفاعا ب **2,2** نقط بحيث انتقلت من **38%** سنة 2018-2019 إلى **40,2%** سنة 2019-2020.

بلغ **عدد الطلبة الجدد بالتعليم العالي** **278122** سنة 2019-2020. ويتوزع كما يلي:

- **92,7%** بالتعليم العالي الجامعي العمومي؛
- **2,5%** بالتعليم العالي العمومي غير التابع للجامعات (احتساب أعداد حملة البكالوريا المسجلين لأول مرة بمنظومة التعليم العالي)؛
- **4,8%** بالتعليم العالي في إطار الشراكة والتعليم العالي الخاص.

وتمثل نسبة الإناث **51,77%** من مجموع الطلبة الجدد.

وبلغ **العدد الإجمالي للطلبة بالتعليم العالي** **1009596** طالبا سنة 2019-2020. ويتوزع كما يلي:

[1] التعليم العالي الجامعي العمومي، التعليم العالي العمومي غير التابع للجامعات (تكوين الأطر)، التعليم العالي في إطار الشراكة والتعليم العالي الخاص (بما فيه جامعة الأخوين).

[2] يتعلق الأمر بالتعليم العالي بمكوناته الثلاثة، بالإضافة إلى التكوين المهني (التقني المتخصص TS) ، شهادة التقني العالي BTS، الأقسام التحضيرية للمدارس العليا.

- **91,3%** بالتعليم العالي الجامعي العمومي؛
- **3,4%** بالتعليم العالي العمومي غير التابع للجامعات ؛
- **5,3%** بالتعليم العالي في إطار الشراكة والتعليم العالي الخاص.

وتمثل نسبة الإناث **50,1%** من العدد الإجمالي للطلبة.

أما **خريجي التعليم العالي** فقد وصل عددهم سنة 2018-2019 إلى **141558** خريجا موزعين كما يلي:

- **84,3%** بالتعليم العالي الجامعي العمومي؛
- **7,5%** بالتعليم العالي العمومي غير التابع للجامعات ؛
- **8,2%** بالتعليم العالي في إطار الشراكة والتعليم العالي الخاص.

وتمثل نسبة الإناث **50,7%** من عدد خريجي التعليم العالي.

فيما يخص **التأطير**، فقد بلغ عدد الأساتذة الدائمين بالتعليم العالي بمكوناته الثلاثة خلال سنة 2019-2020 ما مجموعه **20323** أستاذا دائما، موزعين كما يلي:

- **73,6%** بالتعليم العالي الجامعي العمومي (بما فيها معاهد البحث) ؛
- **14,6%** بالتعليم العالي العمومي غير التابع للجامعات ؛
- **11,8%** بالتعليم العالي في إطار الشراكة والتعليم العالي الخاص.

وتمثل نسبة الإناث **29,6%** من مجموع الأساتذة الدائمين بالتعليم العالي بمكوناته الثلاثة.

أما **عدد الإداريين بالتعليم العالي** بمكوناته الثلاثة، فقد بلغ ما مجموعه **14278** خلال سنة 2019-2020 موزعين كما يلي:

- **61,6%** بالتعليم العالي الجامعي العمومي (مع احتساب العاملين بالأحياء الجامعية) ؛
- **16,8%** بمؤسسات التعليم العالي العمومي غير التابع للجامعات؛
- **21,6%** بالتعليم العالي في إطار الشراكة والتعليم العالي الخاص.

وتمثل نسبة الإناث **43,3%** من مجموع الإداريين بالتعليم العالي بمكوناته الثلاثة.

1. التعليم العالي الجامعي العمومي

1.1. الطاقة الاستيعابية

بلغت الطاقة الاستيعابية بالمؤسسات الجامعية **518896** مقعدا خلال سنة 2019-2020. وتتوزع المقاعد المتوفرة حسب نوع الولوج كما يلي:

- الولوج المفتوح: 353.116 مقعدا، أي ما يمثل 68% من مجموع الطاقة الاستيعابية؛
- الولوج المحدود: 165.780 مقعدا، أي ما يمثل 32% من مجموع الطاقة الاستيعابية.

2.1. أعداد الطلبة الجدد

ارتفع عدد الطلبة الجدد بمؤسسات التعليم العالي الجامعي العمومي، بنسبة **7,34%** حيث انتقل من **240152** برسم سنة 2018-2019 إلى **257782** سنة 2019-2020. وتمثل نسبة الإناث **51,9%** من مجموع الطلبة الجدد سنة 2019-2020.

ويوضح المبيان أسفله تطور عدد الطلبة الجدد بالتعليم العالي الجامعي العمومي حسب الولوج وحسب الجنس:

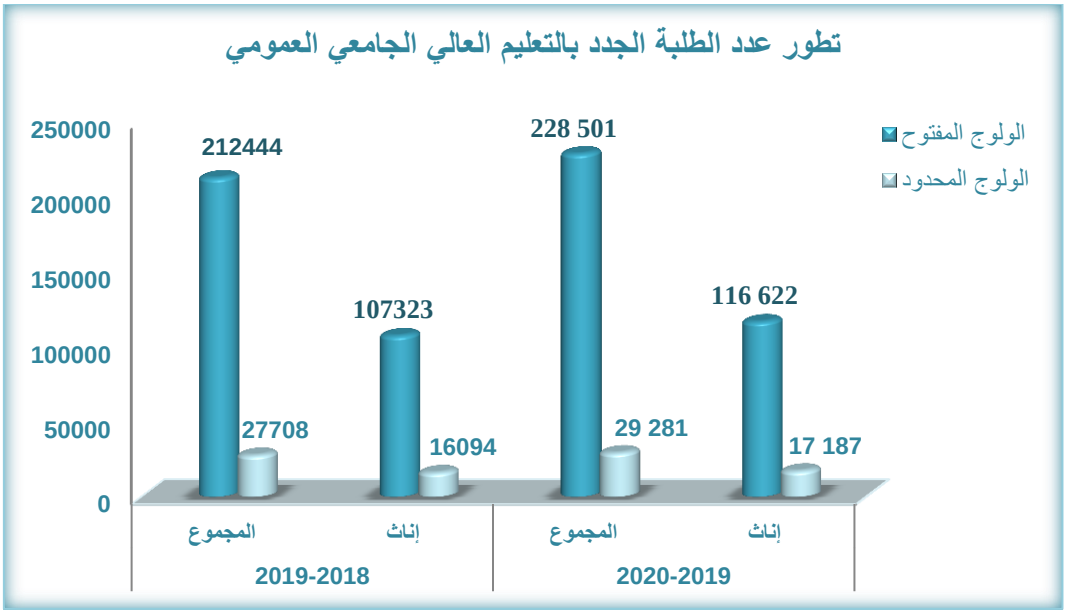

وترجع هذه الزيادة في عدد الطلبة الجدد إلى ارتفاع عددهم إجمالا بالميادين ذات الولوج المفتوح بنسبة تقدر ب 7,56% وبنسبة 5,68% في المؤسسات ذات الولوج المحدود مع تسجيل انخفاض في بعض ميادينها كالعلوم والتقنيات وطب الاسنان وعلوم الرياضة.

3.1. العدد الإجمالي للطلبة

وصل العدد الإجمالي للطلبة بالتعليم العالي الجامعي العمومي، برسم السنة الجامعية 2019-2020، إلى **921944** مقابل **876005** سنة 2018-2019، أي بزيادة ب 5,24% وتمثل نسبة الإناث منهم 50,5%.

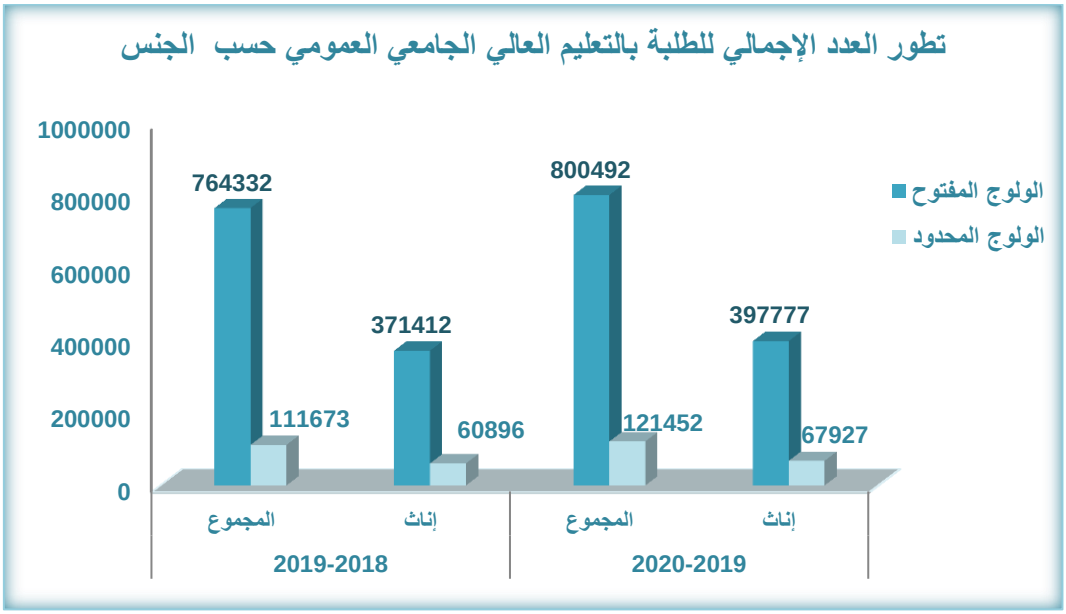

ويبين المبيان أعلاه ارتفاع العدد الاجمالي للطلبة في مؤسسات الولوج المحدود بنسبة 8,76%، وذلك راجع للتطور المهم الذي عرفته ميادين: علوم التربية، خصوصا في الإجازة المهنية (59,64%)، وعلوم الصحة (12,1%) والتجارة والتسيير (11,23%).

أما فيما يخص مؤسسات الولوج المفتوح، فقد عرف عدد الطلبة نموا بنسبة 4,73% نظرا لتزايد أعداد الطلبة في ميدان العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية. بالمقابل عرفت الميادين الأخرى (العلوم والآداب والعلوم الانسانية) تراجعا طفيفا.

4.1. عدد الخريجين

عرف عدد الخريجين بمؤسسات التعليم العالي الجامعي العمومي، خلال السنة الجامعية 2018- 2019 ارتفاعا بنسبة **6,6%** إذ بلغ هذا العدد **119263** خريجا مقابل **111843** سنة 2017-2018.

ويوضح المبيان أسفله توزيع هذا العدد حسب نوع الولوج وحسب الجنس:

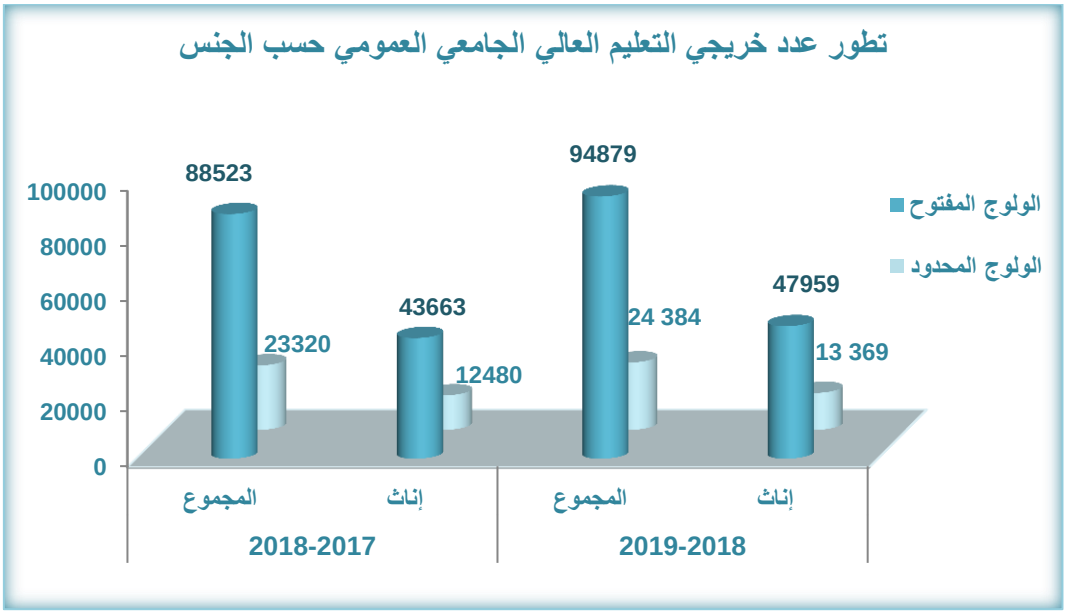

ويلاحظ من خلال المبيان أعلاه تطور عدد الخريجين بمؤسسات الولوج المفتوح بنسبة 7,2%، نظرا لتزايد عددهم في ميادين العلوم (7,5%) والعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية (13,3%) رغم تسجيل انخفاض في ميدان الآداب والعلوم الإنسانية (1,5%-).

كما ارتفع إجمالا عدد الخريجين في مؤسسات الولوج المحدود بنسبة تقدر ب4,6%. ويرجع ذلك خصوصا إلى الزيادة المسجلة في بعض ميادينها خصوصا علوم المهندس وعلوم الصحة والتجارة والتسيير. بينما عرفت ميادين العلوم والتقنيات وطب الأسنان والترجمة وعلوم التربية تراجعا في عدد الخريجين على التوالي ب 9,5% و 21,5% و 20,6% و3% .

5.1. التأطير البيداغوجي والإداري

✓ التأطير البيداغوجي

بلغ عدد الأساتذة بالتعليم العالي الجامعي العمومي 14964 أستاذا دائما برسم السنة الجامعية 2019-2020 بما فيها معاهد البحث. وتمثل نسبة الإناث 28% من مجموع عدد الأساتذة.

بلغت نسبة التأطير البيداغوجي بالتعليم العالي الجامعي العمومي **62** طالباً لكل أستاذ على الصعيد الوطني خلال السنة الجامعية 2019-2020، وهي تعادل نسبيا تلك المسجلة خلال السنة الجامعية 2018-2019 (61 طالباً لكل أستاذ). ويوضح المبيان أسفله تطور نسب التأطير التربوي حسب الميادين الدراسية وحسب الولوج:

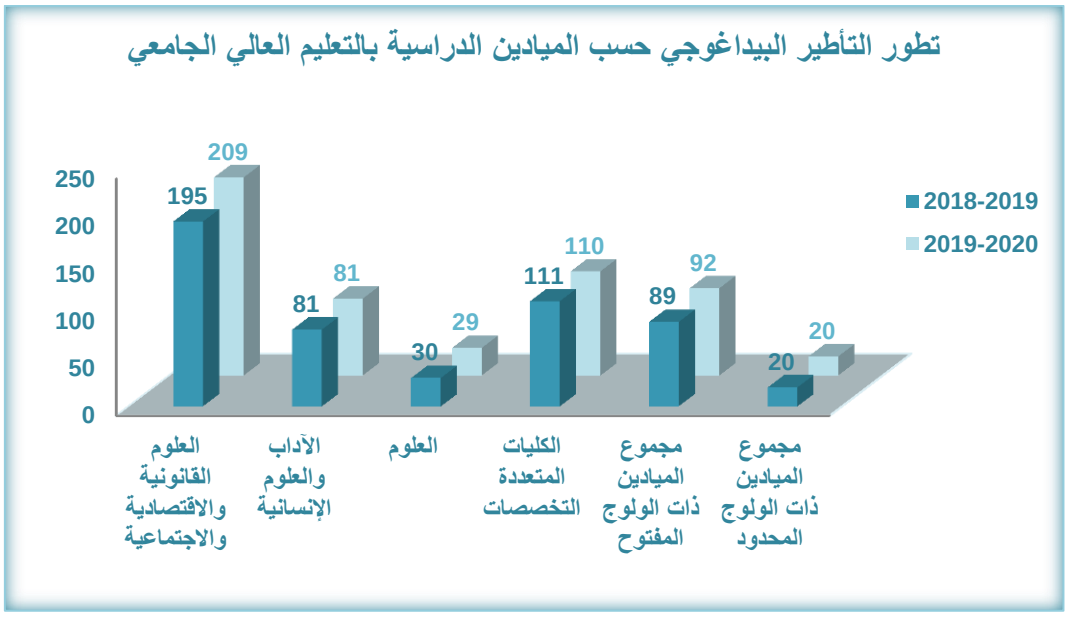

ويلاحظ أنه في الوقت الذي ظلت فيه هذه النسبة مستقرة (20 طالباً لكل أستاذ) بالنسبة للميادين المعرفية ذات الولوج المحدود بين سنتين 2018-2019 و2019-2020، فقد تراجعت هذه النسبة من **89** طالبا لكل أستاذ سنة 2018-2019 الى **92** طالبا لكل أستاذ سنة 2019-2020 بالنسبة للميادين المعرفية ذات الولوج المفتوح.

ويفسر ذلك بتراجع هذه النسبة ب **14** نقطة بالنسبة لميدان العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية (**209** طالبا لكل أستاذ سنة 2019-2020، مقابل **195** طالبا لكل أستاذ سنة 2018-2019). في حين عرفت هذه النسبة تحسنا طفيفا بالنسبة لميدان العلوم وبالكليات المتعددة التخصصات، إذ انتقلت، سنة 2018-2019، من **30** طالبا لكل أستاذ و**111** طالبا لكل أستاذ على التوالي، الى **29** طالبا لكل أستاذ و110 طالبا لكل أستاذ سنة 2019-2020، وظلت مستقرة بميدان الآداب والعلوم الإنسانية، إذ سجلت **81** طالبا لكل أستاذ.

كما سجل تفاوت كبير بين الجامعات في نسب التأطير البيداغوجي، حيث تعتبر كل من جامعة الحسن الأول بسطات وابن زهر بأكادير وعبد المالك السعدي بتطوان ومحمد الأول بوجدة وابن طفيل بالقنيطرة الأكثر ضعفا في التأطير البيداغوجي سنة 2019-2020، مسجلة بذلك نسبة فاقت 70 طالباً لكل أستاذ كما هو موضح في المبيان التالي:

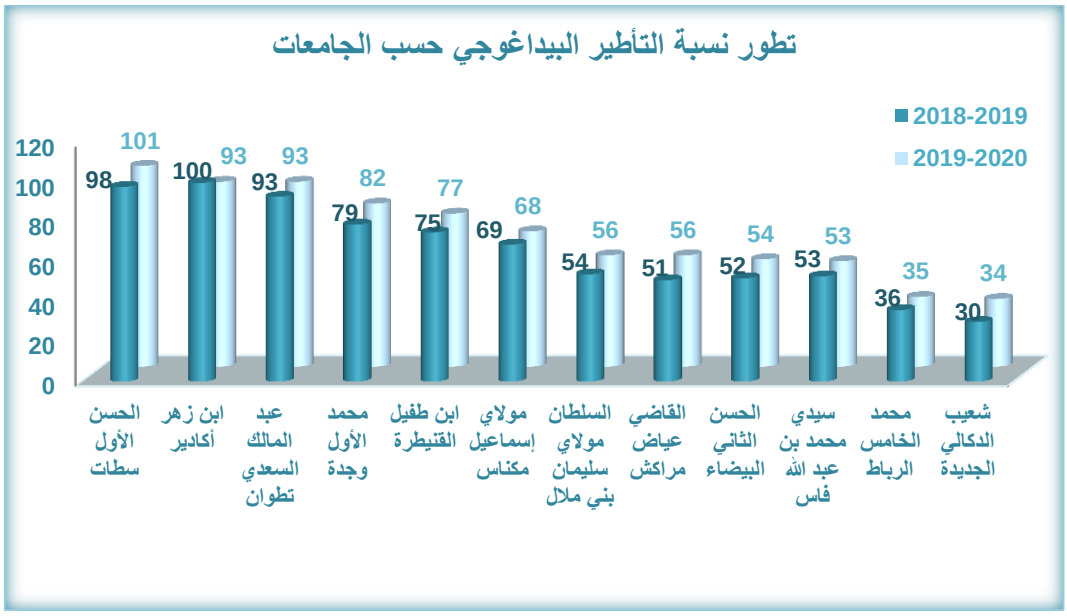

✓ التأطير الإداري

بلغ عدد الأطر الإدارية بمؤسسات التعليم العالي الجامعي العمومي 7 023 إدارياً سنة 2019-2020 دون احتساب العاملين بالأحياء الجامعية، مقابل 6968 إدارياً سنة 2018-2019، أي بارتفاع طفيف يقدر بنسبة 0,8%.

بلغت نسبة التأطير الإداري بالتعليم العالي الجامعي العمومي 157 طالباً لكل إداري على الصعيد الوطني خلال السنة الجامعية 2019-2020، مسجلة تراجعا ب 8 نقط، مقابل 149 طالبا لكل إداري سنة 2018-2019.

كما عرفت نسبة التأطير الإداري بالميادين ذات الولوج المحدود تراجعا ب 3 نقط، مسجلة نسبة 48 طالبا لكل إداري سنة 2019-2020، مقابل 45 طالبا لكل إداري سنة 2018-2019.

أما الميادين ذات الولوج المفتوح فقد تراجعت نسبة التأطير الإداري بها ب 14 نقطة، مسجلة نسبة 240 طالبا لكل إداري سنة 2019-2020، مقابل 226 طالبا لكل إداري سنة 2018-2019. ويرجع هذا الانخفاض

إلى تراجع نسبة التأطير الإداري في ميدان العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ب 41 نقطة مسجلة نسبة 434 طالبا لكل إداري سنة 2019-2020، مقابل 393 طالبا لكل إداري سنة 2018-2019 وفي ميدان الآداب والعلوم الإنسانية، حيث انتقلت من 186 طالبا لكل إداري سنة 2018-2019 إلى 192 طالبا لكل إداري سنة 2019-2020، مسجلة تراجعا ب 6 نقط. أما فيما يخص ميدان العلوم فقد سجل تراجعا طفيفا في نسبة التأطير، إذ انتقلت من 94 طالبا لكل إداري سنة 2018-2019 الى 96 طالبا لكل إداري سنة 2019-2020. في حين عرفت هذه النسبة تحسنا ملحوظا بالكليات المتعددة التخصصات ب **29** نقطة، إذ انتقلت من 331 طالبا لكل إداري سنة 2018-2019 الى **302** طالبا لكل إداري سنة 2019-2020. كما يوضحه المبيان التالي:

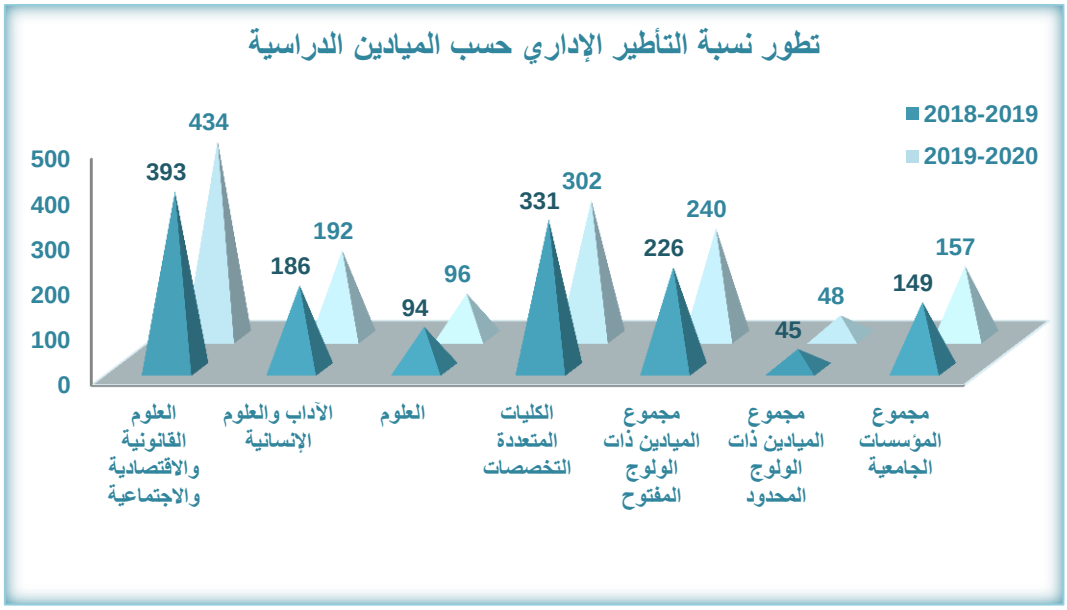

2. التعليم العالي العمومي غير التابع للجامعات

1.2. أعداد الطلبة الجدد

بلغ عدد الطلبة الجدد بمؤسسات التعليم العالي العمومي غير التابعة للجامعات **18626** طالب (مع احتساب مختلف مستويات ولوج هذه المؤسسات) حيث انتقل عدد المسجلين بالبكالوريا فقط من **4591** سنة 2018- 2019 إلى **7031** سنة 2019-2020 مسجلا ارتفاعا ب 53%. ويسجل ميدان علوم الصحة أعلى نسبة في عدد الجدد بهذه المؤسسات (65,7%). ويوضح المبيان أسفله توزيع الطلبة الجدد حسب الحقل المعرفي والجنس سنة 2019-2020:

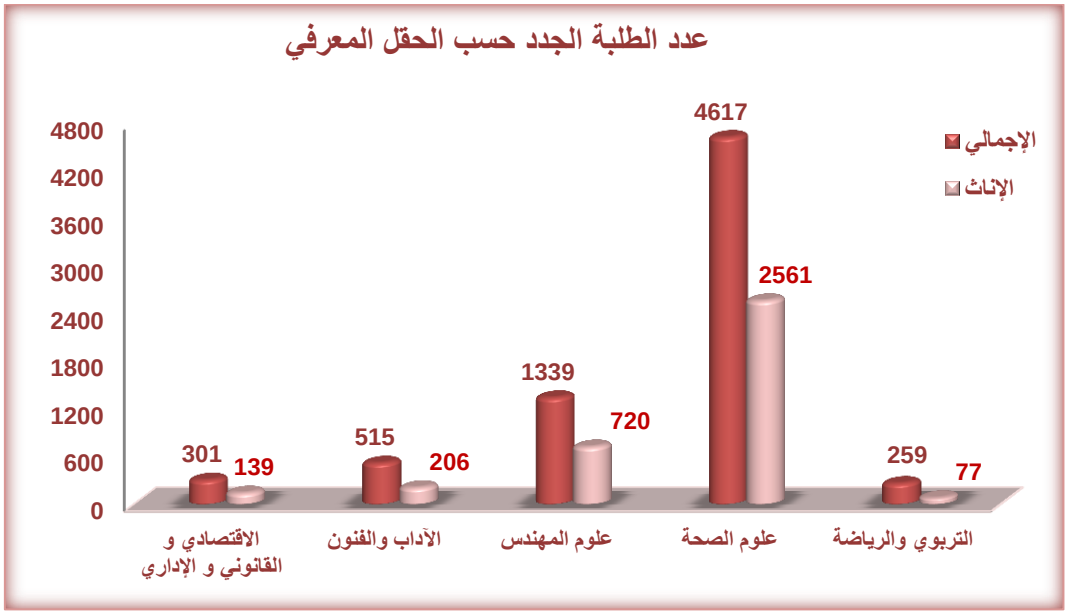

2.2. العدد الإجمالي للطلبة

بلغ العدد الإجمالي للطلبة بمؤسسات التعليم العالي العمومي غير التابعة للجامعات **34185** سنة 2019-2020 مقابل **35452** سنة 2018-2019، حيث انخفض بنسبة **3,6%**. ويبين المبيان أسفله توزيع هذا العدد الاجمالي حسب الحقول المعرفية حيث يلاحظ هيمنة ثلاث حقول معرفية: علوم المهندس وعلوم الصحة والحقل المعرفي التربوي والرياضي.

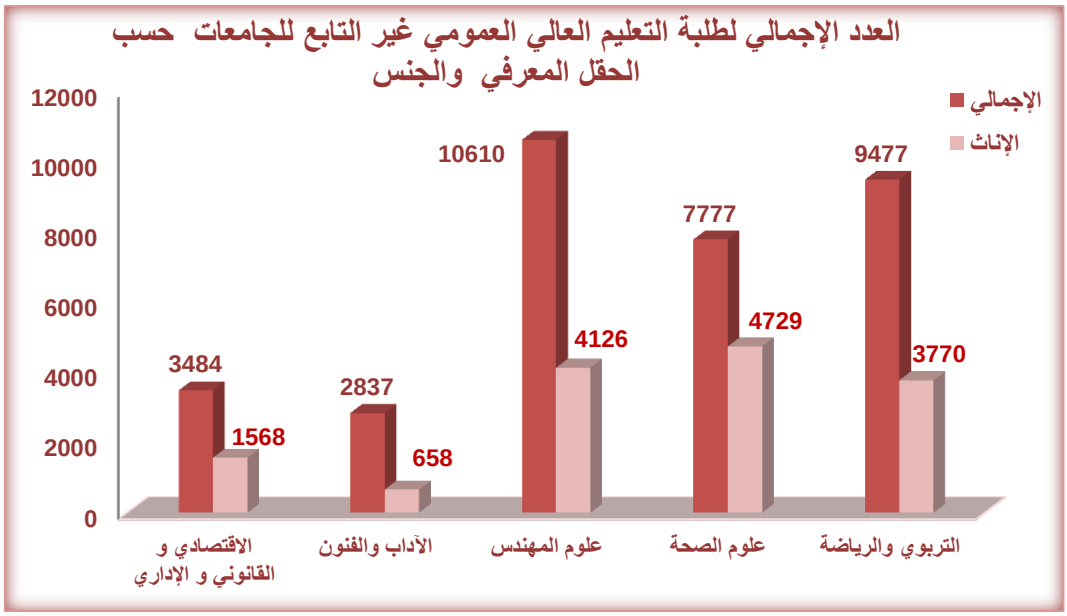

3.2. عدد الخريجين

عرف عدد خريجي مؤسسات التعليم العالي العمومي غير التابعة للجامعات انخفاضا طفيفا ب 0,1% سنة 2018-2019 حيث انتقل من **10682** سنة 2017-2018 إلى **10671** سنة 2018-2019.

ويتوزع هذا العدد حسب الحقول المعرفية والجنس كما يلي:

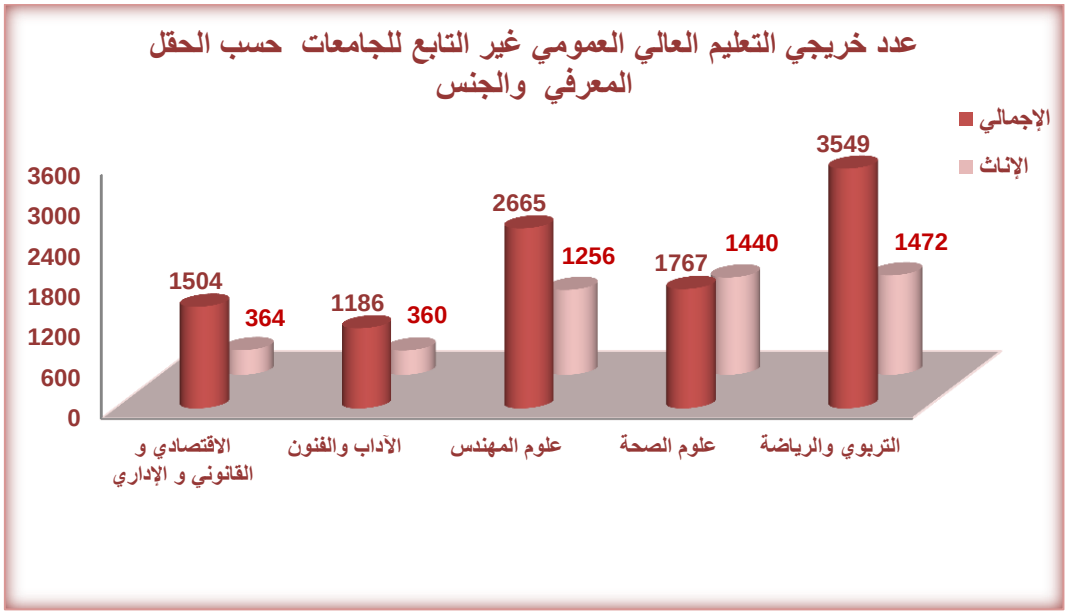

4.2. التأطير البيداغوجي والإداري

بلغ عدد الأساتذة بالتعليم العالي العمومي غير التابع للجامعات **4566** أستاذا برسم السنة الجامعية 2019-2020 من بينهم 2965 أستاذا دائما. وتمثل نسبة الإناث 27,42% من مجموع عدد الأساتذة. كما أن 62% منهم يتواجدون في الحقول المعرفية علوم المهندس والتربية والرياضة.

ويوضح المبيان أسفله توزيع هيئة التدريس حسب الحقل المعرفي والجنس:

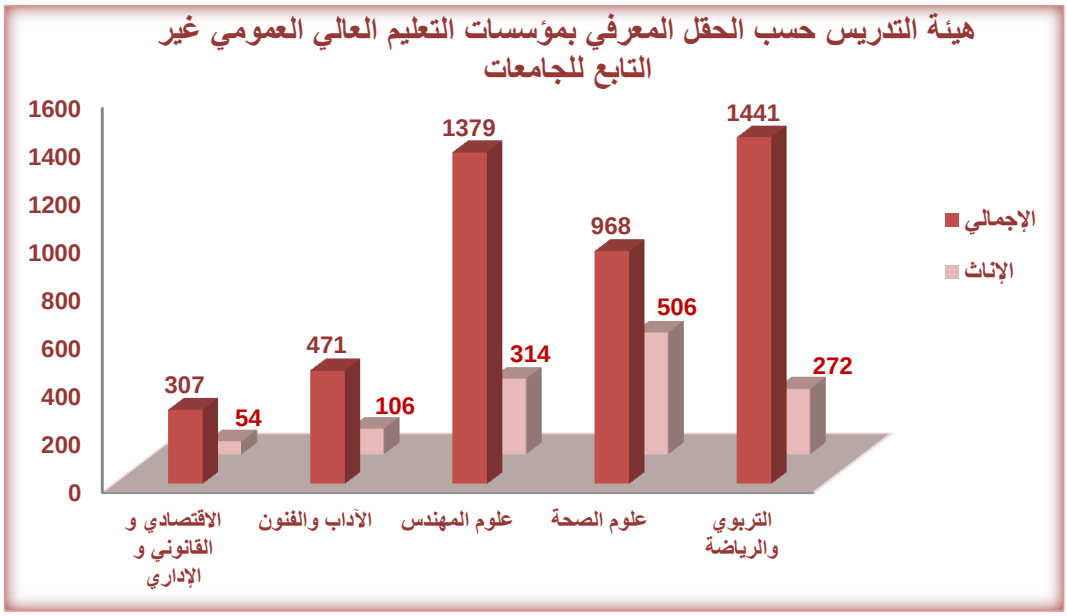

أما بالنسبة للإداريين، فقد بلغ عددهم **2401** إداري برسم السنة الجامعية 2019-2020 منهم **960** إناث.

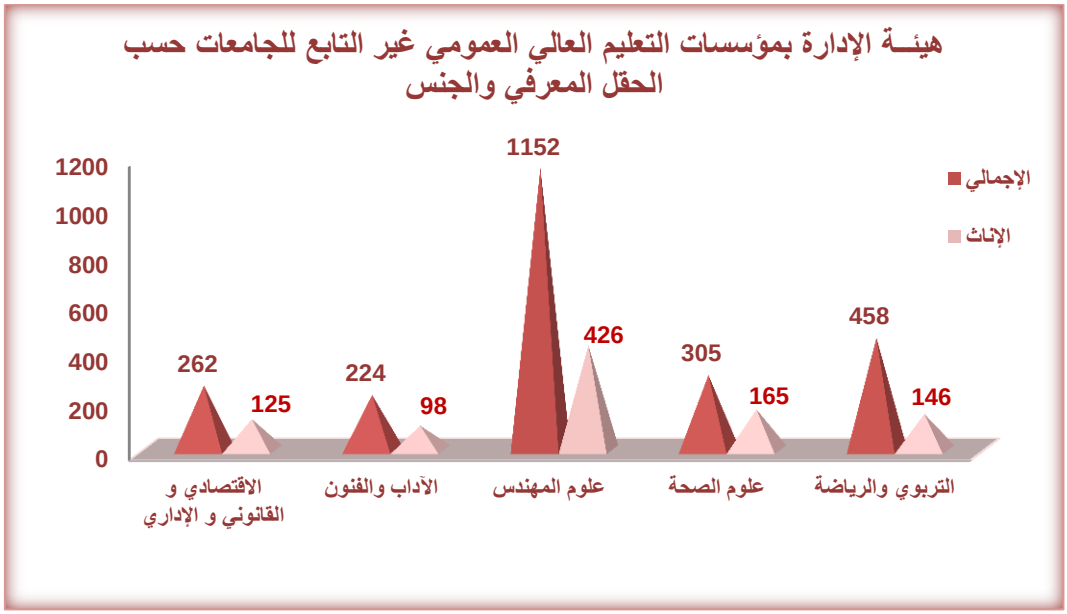

3. التعليم العالي في إطار الشراكة والتعليم العالي الخاص

3.1. أعداد الطلبة الجدد

بلغ عدد الطلبة الجدد بمؤسسات التعليم العالي المحدثة في إطار الشراكة وبالتعليم العالي الخاص **20784** سنة 2019-2020 منهم **9703** إناث و **3978** طالب أجنبي.

وقد عرف عدد الطلبة الجدد بالبكالوريا ارتفاعا نسبته **%26,4** إذ انتقل من **10528** سنة 2018-2019 إلى **13309** سنة 2019-2020.

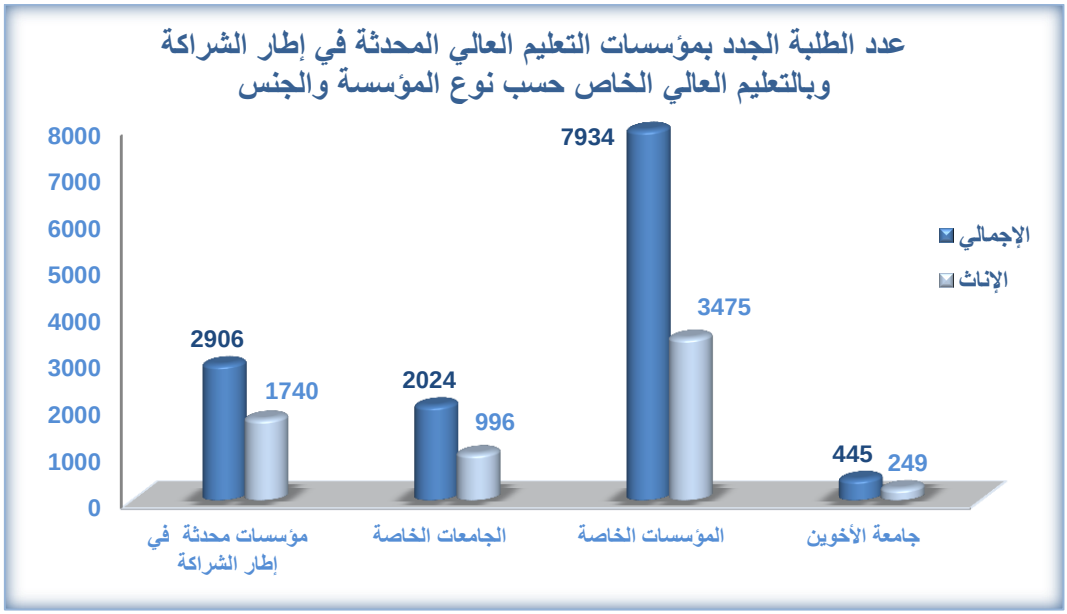

3.2.العدد الإجمالي للطلبة

انتقل العدد الإجمالي للطلبة بمؤسسات التعليم العالي المحدثة في إطار الشراكة وبالتعليم العالي الخاص من **49284** سنة 2018-2019 إلى**53467** سنة 2019-2020، أي بزيادة قدرها **8,5%**. ويتوزع هذا العدد حسب نوع المؤسسة والجنس كما يلي:

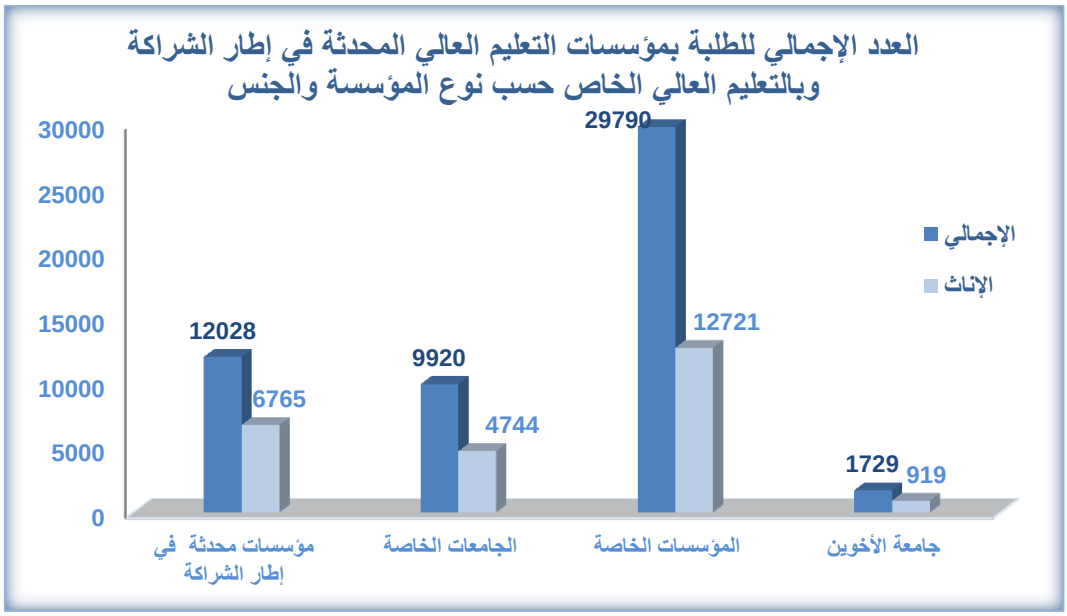

3.3.عدد الخريجين

وصل عدد الخريجين بمؤسسات التعليم العالي المحدثة في إطار الشراكة وبالتعليم العالي الخاص إلى **11624** سنة 2018-2019. ويتوزع هذا العدد حسب نوع المؤسسة والجنس كما يلي:

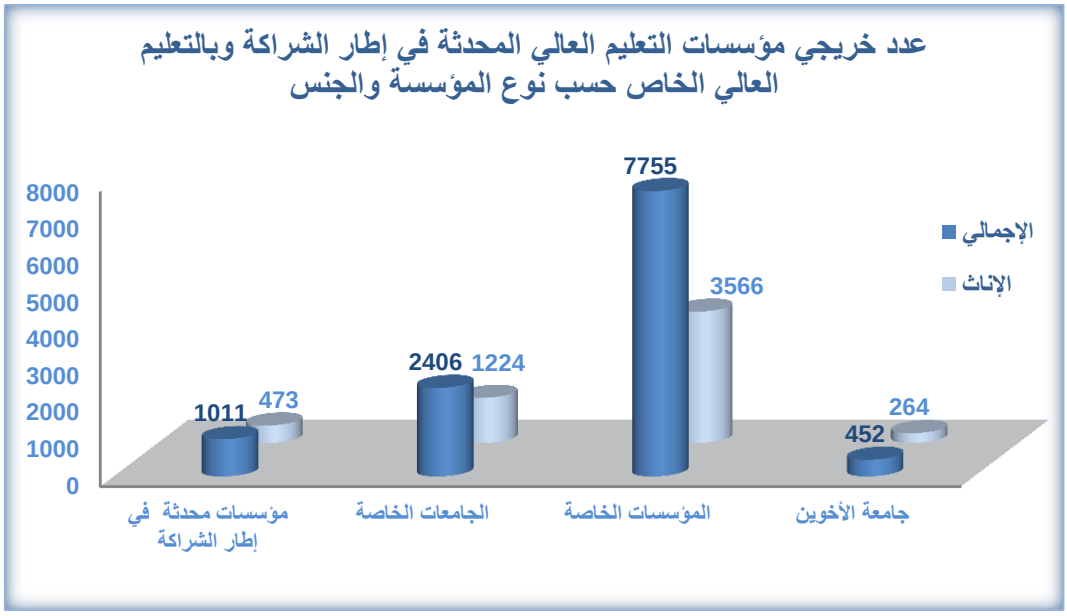

4.3. التأطير البيداغوجي والإداري

بلغ عدد الأساتذة بمؤسسات التعليم العالي المحدثة في إطار الشراكة وبالتعليم العالي الخاص **6952** أستاذا برسم السنة الجامعية 2019-2020، من بينهم **2394** أستاذا دائما. وتمثل نسبة الإناث حوالي 30% من مجموع عدد الأساتذة. ويوضح المبيان أسفله توزيع الأساتذة حسب نوع المؤسسة والجنس:

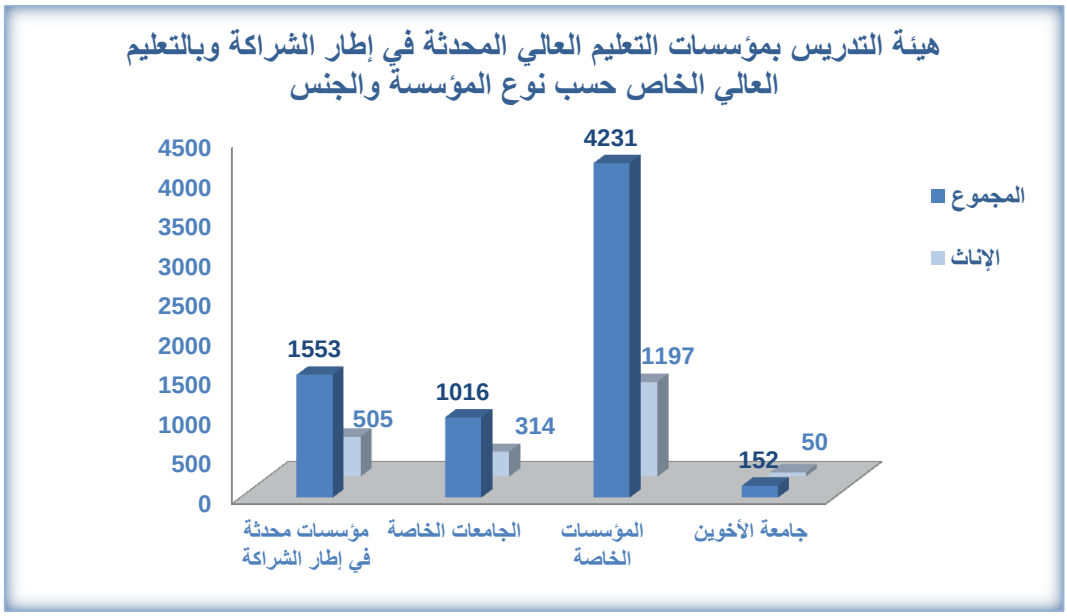

بلغ عدد الإداريين بمؤسسات التعليم العالي المحدثة في إطار الشراكة وبالتعليم العالي الخاص **3087** إداريا وتمثل نسبة الإناث 48,5%. ويتوزع هذا العدد حسب نوع المؤسسة والجنس كما يلي:

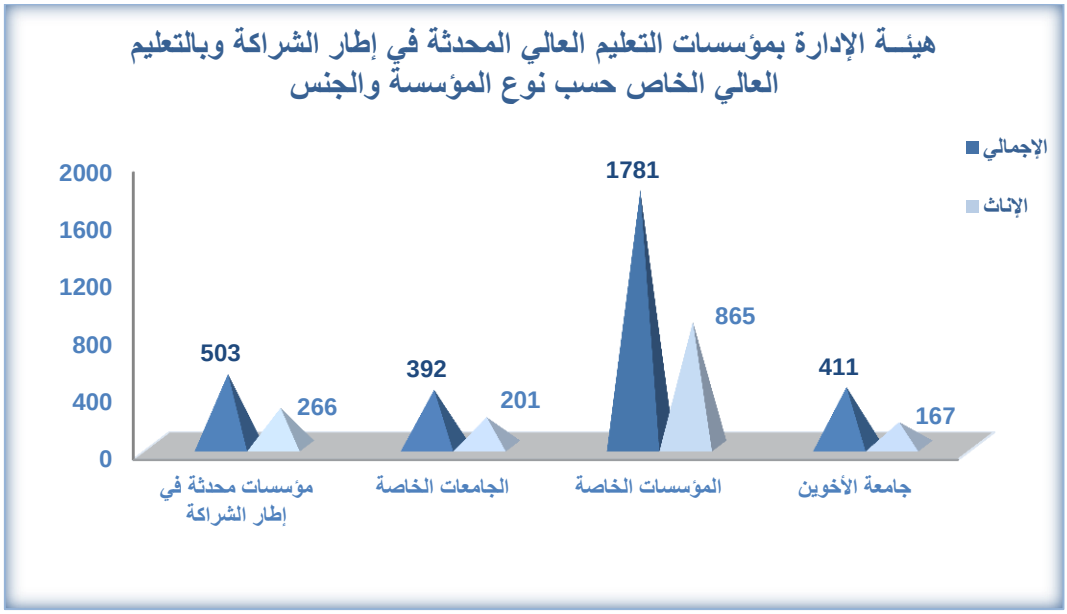

4. المسالك المعتمدة:

- بلغ عدد مسالك التكوين المعتمدة في التعليم العالي العمومي **2740** برسم السنة الجامعية 2019-2020، موزعة على الشكل التالي: 761 مسلكا في حقل الآداب والعلوم الإنسانية والفنون، 772 مسلكا

في حقل العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 1207 مسلكا في حقل العلوم والتقنيات. وتشكل المسالك الممهننة حوالي 53% من مجموع المسالك المعتمدة.

- **761** مسلكا معتمدا في التعليم العالي في إطار الشراكة والتعليم العالي الخاص.
- اعتماد **50** مسلكا في التعليم العالي العمومي، و**72** مسلكا في التعليم العالي في إطار الشراكة والتعليم العالي الخاص برسم دورة التقييم 2020. (إلى حدود 28 يوليوز 2020)

توزيع مسالك التكوين المعتمدة في التعليم العالي العمومي حسب نوع الدبلوم برسم السنة الجامعية 2020/2019

الدبلوم	عدد مسالك التكوين المعتمدة
السنتان التحضيريتان لسلك المهندس– AP2	17
دبلوم مهندس الدولة– DI	210
دبلوم المدارس الوطنية للتجارة والتسيير–DENCG	76
الدبلوم الجامعي للتكنولوجيا– DUT	138
الإجازة في الدراسات الأساسية– LEF	343
الإجازة المهنية – LP	432
الإجازة في التربية– LE	122
الإجازة في العلوم والتقنيات– LST	85
الماستر– M	623
المتخصص الماستر– MS	290
الماستر في العلوم والتقنيات– MST	72
دبلوم مترجم– DT	4
السلك العالي	4
السلك العادي– Cycle normal	2
دبلوم في الطب– DM	7
DINAU	1
دبلوم في طب الأسنان– DMD	2
DMAD	3
دبلوم في الصيدلة DP	3
دكتوراه	306
المجموع	**2740**

ثانيا: المنجزات المحققة

واصل قطاع التعليم العالي خلال السنة الجامعية 2019-2020 مجهوداته من أجل تحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي واعتماد الآليات الكفيلة بالارتقاء بجودة المنظومة وتحسين مخرجاتها وذلك في إطار تبني قواعد حكامة جيدة. كما عرفت هذه السنة تحقيق العديد من المنجزات على مستوى النهوض بالبحث العلمي وتعزيز بنياته وتثمين نتائجه.

1. تحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي

1.1. مراجعة التغطية الجهوية للجامعات في إطار سياسة القرب وتكافؤ الفرص:

- **فتح 13 مؤسسات جديدة** برسم سنة 2019-2020 هي كالآتي:
  - 5 مدارس عليا للتربية والتكوين بكل من بني ملال والجديدة وسطات والقنيطرة وأكادير؛
  - مدرستين وطنيتين للتجارة والتسيير بكل من الحاجب وبني ملال؛
  - المدرسة الوطنية العليا للكيمياء بالقنيطرة؛
  - كلية الاقتصاد والتدبير ببني ملال؛
  - المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية ببني ملال؛
  - المدرسة العليا للتكنولوجيا بالفقيه بن صالح؛
  - المدرسة الوطنية العليا للفنون والتصميم بالدار البيضاء؛
  - الكلية المتعددة التخصصات بسيدي بنور.

2.1. تعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام في مجال التعليم العالي لتقليص ظاهرة الاكتظاظ ولضمان الاستمرارية البيداغوجية مع تفشي جائحة كوفيد 19

- تنظيم اللقاء الجامعي الرابع للرقمنة (RUN4)، يوم 13 دجنبر 2019، تحت شعار: "الرقمنة: رافعة لإرساء نظام البكالوريوس"، حيث عرف هذا اللقاء حضور أزيد من 100 مشارك من مختلف الجامعات المغربية: أساتذة ومهندسين في الإعلاميات. وقد تم تسليط الضوء في هذه الدورة على استخدام التكنولوجيا الرقمية لمواجهة بعض التحديات المرتبطة على وجه الخصوص بمواجهة الاكتظاظ الذي تعاني منه الجامعات، وتحسين جودة التكوينات والاندماج المهني للخريجين الشباب.
- **ضمان الاستمرارية البيداغوجية في ظل الحجر الصحي بسبب تفشي وباء كورونا:**

بادر قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، تزامنا مع الحجر الصحي، إلى اتخاذ العديد من الاجراءات لضمان الاستمرارية البيداغوجية حيث تم تعليق التعليم الحضوري واعتماد التعليم عن بعد:

- توجيه مذكرات وزارية للجامعات من أجل تعبئة كافة الإمكانيات المتاحة وخاصة عبر تسخير الوسائل التكنولوجية لتوفير مضامين مواد التلقين والتأطير ووضعها رهن إشارة الطلبة؛
- تقديم 740 درسا مصورا على القناة الرياضية، ما بين 26 مارس 2020 و26 يونيو 2020. وتشمل هذه الدروس مختلف الحقول المعرفية التي يتم تلقينها بمؤسسات الولوج المفتوح: كليتي الشريعة، وكلية أصول الدين، وكليات الآداب والعلوم الإنسانية، وكليات العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية،

وكليات العلوم، والكليات متعددة التخصصات، ولاسيما تلك الخاصة بسلك الإجازة في الدراسات الأساسية التي تستقطب ما يفوق 90% من العدد الإجمالي للطلبة؛

- استخدام منصات عن بعد من طرف الأساتذة بما من شأنه ضمان تفاعل أكبر مع الطلبة (Moodle, Google classroom, Microsoft Teams, Google Meet, Zoom, ...)؛
- تسجيل 48 مائدة مستديرة حول جائحة كورونا ومقاربتها من مختلف الزوايا الطبية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والإدارية وغيرها، وبثها عبر القناة الرياضية، في إطار انفتاح الجامعة على المجتمع، وذلك ما بين 15 أبريل 2020 و26 يونيو 2020؛
- توفير عدة مهمة من الموارد البيداغوجية الرقمية لتمكين الطلبة من الاستمرار في التحصيل الأكاديمي. حيث تم إنتاج أكثر من 111000 من الموارد الرقمية المتنوعة. همت هذه الموارد الرقمية بين 70% و100% من المضامين البيداغوجية المبرمجة خلال هذه الفترة؛
- توفير الولوج لعدة موارد رقمية لعدد من الدول الأجنبية الشريكة (بريطانيا، فرنسا، سويسرا، ...)؛
- توفير الولوج، وبشكل مجاني، الى مجموعة من المكتبات الرقمية المعروفة وذلك في إطار الحس التضامني الدولي؛
- وضع منصة خاصة بالموارد الجامعية الرقمية تمكن الجامعيين من الولوج المباشر والحي، وذلك بعد بثها عبر القناة الرياضية: https://run.enssup.gov.ma؛
- إشراك متعهدي الاتصالات من أجل توفير ولوج مجاني للموارد الرقمية التي تستضيفها المواقع المؤسساتية، والخوادم المتواجدة على التراب الوطني؛
- تكوين الأساتذة على البيداغوجية الرقمية؛
- تكوين الإداريين والتقنيين المكلفين بتدبير التعليم عن بعد؛
- الأخذ بعين الاعتبار الهندسة البيداغوجية في تصميم المحتوى؛
- تجهيز المؤسسات بالمعدات، والمنصات، والتراخيص المطلوبة؛
- تدبير الامتحانات والمباريات:
  - تأجيل كل مباريات الانتقاء لولوج المؤسسات الجامعية أو مؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات أو مؤسسات التعليم العالي الشريكة أو مؤسسات التعليم العالي الخاص المبرمجة من قبلها، وذلك إلى ما بعد اجتياز امتحانات الباكالوريا؛
  - اعتماد المرونة من قبل المؤسسات ذات الولوج المحدود، وكذا بالنسبة لبعض المسالك الانتقائية في تنظيم الامتحانات؛
  - تنظيم الامتحانات الخاصة بمؤسسات الولوج المفتوح في شهر شتنبر 2020؛
  - تمكين الطلبة من مناقشة بحوث نهاية الدراسة والاطروحات عن بعد؛
  - الترخيص للطلبة الباحثين بالالتحاق بالمختبرات بعد رفع الحجر الصحي؛
  - إجراء مباراة وطنية مشتركة لولوج مسالك الطب والصيدلة وطب الأسنان باعتماد منصة وطنية موحدة للترشح؛

- فتح خمس مراكز إضافية لإجراء الشطر الكتابي من مباريات ولوج المدارس والمعاهد العليا للهندسة والتجارة الفرنسية

- تشخيص وضعية التعليم عن بعد بالجامعات المغربية وتقييمه.

3.1. توسيع الولوج لمؤسسات التعليم العالي ذات الولوج المحدود:

في إطار استمرارية المجهودات المبذولة، خلال السنوات الثلاث الماضية، لمواكبة ارتفاع عدد المرشحين الحاصلين على شهادة البكالوريا، عملت الوزارة بتنسيق مع شبكات المؤسسات على الرفع من عدد المقاعد المفتوحة في وجه المترشحين بنسبة 58% برسم الدخول الجامعي 2019-2020 مقارنة مع الموسم الجامعي 2016-2017. (31.270 مقعدا متبارى بشأنه برسم السنة الجامعية 2019-2020 بدلا من 19.760 برسم سنة 2016-2017)، وذلك من خلال الزيادة في عدد المقاعد بالمؤسسات القائمة وإحداث مؤسسات جديدة لضمان تغطية مجالية كافية ومتوازنة على صعيد جميع جهات المملكة.

وفي نفس الإطار، تم خلال سنة 2020 تخفيض و/أو تقليص عتبات الانتقاء التمهيدي لولوج مجموعة من المؤسسات الجامعية ذات الولوج المحدود، لا سيما كليات الطب وطب الأسنان والصيدلة.

4.1. النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة أو في وضعيات خاصة

يواصل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي انخراطه في أجرأة السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2015 -2025، وكذا تتبع مخططها التنفيذي 2017 – 2021، حيث تم في هذا الإطار:

- وضع آليات لمواكبة الطلبة في وضعية إعاقة أوفي وضعيات خاصة:
  - تجهيز ثماني جامعات عمومية بوسائل وآليات لتيسير "طريقة برايل" للطلبة المكفوفين، وذلك في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (مشروع Tempus)؛
  - تكييف الامتحانات للطلبة من ذوي الإعاقة وتمكينهم من تسهيلات لأداء الامتحانات والمباريات في أحسن الظروف؛
  - تطوير منصات إلكترونية جديدة تأخذ بعين الاعتبار إدراج حلول رقمية تمكن الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة من الصم وضعاف السمع من ولوجها؛
  - إعطاء الأولوية لهذه الفئة في برامج الدعم الاجتماعي للطلبة فيما يخص تخويل المنح وولوج الأحياء والمطاعم الجامعية.
- تأهيل البنيات التحتية الحالية لملاءمتها مع حاجيات الطلبة في وضعية إعاقة أو في وضعيات خاصة والعمل على احترام معايير الولوجيات بالنسبة للبنايات المبرمجة:
  - إقرار إلزامية تضمين دفاتر تحملات مشاريع إحداث المؤسسات الجديدة للولوجيات؛
  - تجهيز 40% من المؤسسات الجامعية و62% من الأحياء الجامعية القائمة بالولوجيات؛
  - إحداث 9 مراكز استقبال بتجهيزات حديثة لفائدة الطالبات والطلبة المكفوفين وضعاف البصر والصم وضعاف السمع؛
  - تضمين الدليل المرجعي الوطني لتقييم وضمان جودة التعليم العالي ضمن معاييره على:

- أخذ المؤسسة بعين الاعتبار التهيئة المادية لفائدة الطلبة في وضعية إعاقة، واستعمالها للوسائل التعليمية الملائمة لاحتياجاتهم؛
- مراعاة عمليتي التعلم والتدريس لتنوع الطلبة واحتياجاتهم، مع توفير مسارات مرنة للتعلم، في سياق تعليم دامج؛
- عناية المؤسسة بالطلبة في وضعية إعاقة وتقديم المساعدة اللازمة لهم.

- إدراج بعد الإعاقة في برامج التعليم العالي والبحث العلمي، حيث يصل حاليا عدد المسالك المعتمدة في مجال التربية الدامجة بالجامعات العمومية إلى 06 مسالك.

5.1. تطوير الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة

1.5.1. المنح

عرف العدد الإجمالي للطلبة الممنوحين ارتفاعا بنسبة تقدر **5,4%**، حيث انتقل من **374 964** ممنوح سنة 2018-2019 إلى **395204** سنة 2019-2020 (إلى حدود 16-07-2020).

تطور أعداد الطلبة الممنوحين بالمغرب وبالخارج حسب السلك الدراسي

عدد الممنوحين	2018-2019	2019-2020	نسبة التغير ب %
عدد الممنوحين بالمغرب	**373 264**	**393626**(*)	5%
سلك الإجازة	347 369	366 448	**5%**
الماستر	18 832	21 028	**12%**
الدكتوراه	7063	6 150	**-13%**
عدد الممنوحين بالخارج	**700**	**578**	**-17%**
عدد منح أبناء الجالية	**1 000**	**1000**(**)	
العدد الإجمالي	**374 964**	**395204**	5,4%

المصدر: المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية

(*) إلى حدود 16-07-2020

(**) في طور حصر اللوائح النهائية

يعزى انخفاض نسبة عدد منح الدكتوراه إلى عاملين اثنين:

- تفعيل مقتضيات المرسوم الذي حدد 36 سنة كحد أقصى للاستفادة من منح الدكتوراه؛
- عملية التدقيق والمراقبة مع الخزينة العامة للمملكة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي أبانت أن عددا كبيرا من طلبة الدكتوراه يمارسون نشاطا مهنيا إما بصفتهم موظفين أو مستخدمين.

أما بخصوص منح الخارج، فإن انخفاض نسبة عدد المستفيدين منها يرجع بالأساس إلى الرفع من قيمة المنحة المخصصة للطلبة في الخارج من 10120 إلى 10740,84 درهم سنويا بالنسبة للسلم الأول ومن

15672 إلى 16632 درهم سنويا بالنسبة للسلم الثاني في حين أن الغلاف الإجمالي للمنح بالخارج لم يتغير (8 مليون درهم).

ومن بين المستجدات التي عرفها الموسم الجامعي 2019-2020:

- التطبيق الفعلي لمقتضيات المرسوم رقم 2.18.512 بتاريخ 15 ماي 2019 والمتعلق بتحديد شروط وكيفية صرف المنح الدراسية للطلبة، ومن أهم مقتضياته:
  - تخويل منح السلم الأول حسب المعيار الاجتماعي، للطلبة الذين تقل أعمارهم عن 26 سنة؛
  - والسلم الثاني حسب المعيارين الاجتماعي والعلمي، للطلبة الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة؛
  - والسلم الثالث حسب المعيار العلمي، للطلبة الذين تقل أعمارهم عن 36 سنة.
- المصادقة خلال شهر يونيو 2020 على مشروع مرسوم رقم 2.20.407 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.18.512 الصادر في 15 ماي 2019، الذي سيتم بمقتضاه تخصيص:
  - قيمة منحة السلم الأول للطلبة المسجلين بالسنوات الثلاث الأولى؛
  - قيمة منحة السلم الثاني للطلبة الذين يتابعون دراستهم بالسنتين الرابعة والخامسة؛
  - قيمة منحة السلم الثالث لطلبة السنة السادسة والسابعة.
- توفير ميزانية إضافية مما مكن من تخصيص حصة إضافية واستثنائية بلغت 18757 منحة لفائدة التلاميذ الذين لم يخول لهم قرار صفة ممنوح في إطار الحصة الرسمية، وبذلك ارتفعت نسبة الاستجابة الوطنية إلى 84%؛
- تدقيق وفحص لوائح الطلبة المسجلين لضبط العاملين بالقطاع العام والخاص وكذا المستفيدين من منحة أخرى أو الحاصلين على شهادة البكالوريا والذين استنفذوا حصتهم من المنح. وقد أسفرت عملية التدقيق عن توقيف 20938 منحة واقتصاد 45 461 626,8 درهم؛
- إطلاق البوابة الإلكترونية"www.boursessup-etranger.onousc.ma"" التي مكنت الطلبة الذين يتابعون دراستهم بالخارج من إيداع طلبات المنح، بهدف تيسير و ضمان أمثل لتكافؤ الفرص؛
- إطلاق خدمة الكترونية (https://e-reclamation-boursescnss.onousc.ma) للطلبة الذين تم إيقاف صرف منحتهم بسبب انخراطهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والراغبين في استرجاعها بعد انقطاعهم عن العمل، تمكنهم من إيداع طلباتهم؛
- توقيع اتفاقيات مع مجموعة من المؤسسات لتحسين الاستفادة من خدمات المنح:
  - عقد اتفاقية مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين الاثني عشر لصرف منح التلاميذ الذين يتابعون دراستهم بكل من الأقسام التحضيرية للمدارس العليا وكذا أقسام تحضير شهادة التقني العالي، وذلك تطبيقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.18.512 بتاريخ 15 ماي 2019. وفي هذا الإطار، بلغت الميزانية الموضوعة من طرف الأكاديميات الجهوية رهن إشارة المكتب لهذه السنة 536 762 36 درهم؛
  - مشروع اتفاقية مع قطاع التكوين المهني لصرف الميزانية المخصصة من طرف قطاع التكوين المهني سنويا، لمنح المتدربات والمتدربين الممنوحين والذين يتابعون تكوينهم بسلكي التقني المتخصص والتقني بمؤسسات التكوين المهني العمومي، وذلك وفق المعايير والمقادير المحددة في النصوص القانونية الجاري بها العمل؛

- مشروع اتفاقية مع البريد بنك"Pack MINHATY" من أجل إصلاح شامل لعرض بطاقة «Minhaty» ابتداء من الموسم المقبل للطلبة الجدد وتمكين الطلبة من جميع الخدمات البنكية بالمجان.

2.5.1. الإيواء

- بلغ عدد الأحياء الجامعية والداخليات والإقامات الطلابية، برسم سنة 2019-2020 إلى 90:
  - عدد الأحياء الجامعية: 23؛
  - عدد الداخليات: 29؛
  - عدد الإقامات الخاصة وفي إطار الشراكة :18؛
  - عدد مؤسسات دور الطلبة: 20.
- الرفع من الطاقة الإيوائية الاجمالية (عام وخاص) بنسبة 3% مقارنة مع سنة 2018-2019 (87071 سرير) حيث وصلت إلى 89628 سرير سنة 2019-2020:
  - الأحياء الجامعية: 52957 سرير؛
  - الداخليات: 673 14 سرير؛
  - الإقامات الخاصة وفي إطار الشراكة: 17707 سرير؛
  - مؤسسات دور الطلبة: 4291 سرير.

كما تعزز الدخول الجامعي لهذا الموسم بافتتاح دار الطالبة "العرفان" بمدينة وجدة بطاقة استيعابية تقدر ب 504 سرير.

- تمثل نسبة الإناث حوالي 61% من مجموع القاطنين بالأحياء الجامعية، ويقدر معدل الاستجابة لطلبات السكن ب 42% من مجموع الطلبات المقدمة؛
- ابرام 14 اتفاقية مع مختلف المنعشين العقاريين من أجل بناء إقامات طلابية جديدة والتي افتتح منها لحد الان 4 إقامات بطاقة استيعابية بلغت 3992 سرير برسم الموسم الجامعي 2019-2020؛
- مواصلة مجهود الرفع من الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية عبر بناء أحياء جامعية جديدة أو الاقتصار على توسعة بعضها أو بناء ملحقات والبحث عن شركاء جدد ؛
- رفع الحصة المخصصة للطلبة الأجانب إلى 642 سرير، أي بنسبة زيادة 6,5% مقارنة مع سنة 2018-2019، وبذلك وصل عدد الطلبة الأجانب القاطنين إلى 1222؛
- اعتماد منصة الكترونية جديدة "logement.onousc.ma" لإيداع طلبات السكن دون تكبد عناء التنقل والسفر والانتظار لتقديم طلبات السكن. وقد عرف هذا الموسم تسجيل ما يقارب 42000 طلب سكن عبر هذه البوابة أي بنسبة زيادة تقدر ب 10% مقارنة مع سنة 2018-2019، وهو ما يدل على تسهيل وتبسيط عملية إيداع طلبات السكن بالأحياء الجامعية.

3.5.1. الإطعام في الاحياء الجامعية

- اعتماد نظام البطائق الالكترونية القابلة للتعبئة التي مكنت الطلبة من اقتناء التذاكر مسبقا وحجز وجبتهم بطريقة إلكترونية، حيث يتم تفعيل هذه المقاربة على مستوى أربع أحياء جامعية في انتظار تعميمها على المطاعم الجامعية الأخرى؛

- استشارة أخصائي" Unité Mixte de Recherche Nutrition et Alimentation UIT \CNESTEN» من أجل تقييم الوجبات التي تقدم للطلبة وإعطاء توجيهات في هذا الصدد حيث تم:
  - إعادة صياغة دفتر التحملات لصفقات الاطعام وتطبيقها بالنسبة للصفقات التي تم إطلاقها برسم سنة 2019-2020؛
  - وضع قائمة وجبات متوازنة تستجيب لمعايير النظام الغذائي الصحي.
- بلغ عدد الوجبات المقدمة للطلبة بمختلف المطاعم الجامعية بالمملكة **8 254 686 وجبة** (الى حدود 16 مارس 2020)، أي بمعدل تقريبا 5000 وجبة يوميا بكل مطعم؛
- نتيجة لإغلاق المطاعم الجامعية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد، تم تقديم ما مجموعه **7077** قفة مؤونة لفائدة الطلبة الأجانب المقيمين في الأحياء الجامعية خلال فترة الحجر الصحي.

4.5.1. الصحة الجامعية

تعتبر الصحة الجامعية من أولويات الخدمات الاجتماعية التي يتم العمل على تطويرها وإيلاءها الحظ الوفير من العناية والاهتمام الذي تستحقه، من خلال توفير الحد الأدنى من الخدمات والمستلزمات الطبية، وإتاحة الفرصة للتثقيف الصحي لجميع الطلبة، وذلك من خلال:

- تعزيز المرافق والبنيات التحتية:
  - يتوفر المكتب الوطني للأعمال الجامعية والاجتماعية والثقافية على 24 مركزا طبيا موزعا على الأحياء والملحقات الجامعية بالمملكة، بمعدل مركز طبي على الأقل بكل حي جامعي يستفيد منه ما يناهز مليون طالب. وقد تم برسم الموسم الجامعي 2019-2020 افتتاح وتجهيز المركز الصحي بالحي الجامعي الناظور، وتوسعة المركز الصحي بالحي الجامعي وجدة بإضافة مكتب وقاعة لاستقبال الطلبة.
  - يشرف على تقديم الخدمات الطبية بالمراكز الصحية السوسيو- جامعية طاقم طبي مكون من 26 طبيب و20 ممرض موزعين على الأحياء الجامعية الواحد والعشرين. وخلال الموسم الجامعي 2019-2020 تم تعزيز الطاقم الطبي بالتحاق طبيب بالمركز الصحي بالحي الجامعي بوجدة وممرضة بالحي الجامعي سايس الأول.
  - قام المكتب بتخصيص ما يفوق مليوني درهم من ميزانيته لاقتناء الأدوية والمنتجات الصيدلانية برسم سنة 2019-2020.
- إطلاق مجموعة من الحملات الطبية وأنشطة التثقيف الصحي:
  - تنظيم مجموعة من الحملات والأنشطة الصحية: الحملة الوطنية للتبرع بالدم بالأحياء الجامعية، حملة تلقيح ضد داء التهاب السحايا وفحص داء السكري وحملة تحسيسية وتوعوية للتلقيح ضد الأنفلونزا الموسمية. بالإضافة إلى تنظيم حملات تحسيسية متنوعة وورشات تكوينية لموظفي وطلبة الأحياء الجامعية في مجال الإسعافات الأولية وتدبير الأزمات أثناء الطوارئ؛
  - الحفاظ على نظافة المرافق واحترام شروط الصحة والسلامة العامة: تضاعفت مجهودات الأحياء الجامعية بعد الإعلان عن ظهور أول حالة إصابة بفيروس كورونا بالمملكة نحو تركيز ومتابعة أنشطة

السلامة والنظافة واعتماد التعقيم الشامل لجميع مرافق الأحياء الجامعية خاصة بعد تعميم مذكرة السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي رقم 1/180 بتاريخ 04 مارس 2020 المتعلقة بالتدابير الوقائية الواجب اتخاذها من أجل الحماية من تفشي فيروس كورونا المستجد.

5.5.1. التامين الصحي الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة

- تحديث المنصة الالكترونية للتسجيل في نظام التأمين الصحي الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة بإشراف من الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي CNOPS لضمان أكبر عدد من المنخرطين، حيث ارتفع العدد من حوالي **351 116 مؤمن** خلال الموسم الجامعي 2018-2019 إلى **800 225 مؤمن** خلال الموسم 2019-2020 مع تسجيل ما يقارب 000 350 طلب للاستفادة من هذا النظام (إلى حدود 24 يوليوز 2020)؛
- إصدار القرار الوزاري رقم 2217.19 بتحديد قائمة المؤسسات التي يخضع طلبتها لنظام التأمين الصحي الإجباري الأساسي عن المرض بتاريخ 04 يونيو 2019؛
- مواصلة تفعيل مكاتب استقبال ملفات العلاج المتواجدة على مستوى الأحياء الجامعية: إنشاء حسابات خاصة على المنصة الالكترونية لفائدة الموظفين المكلفين بعملية التسجيل وتنظيم دورات تكوينية لهم؛
- انطلاق القافلة التواصلية الثانية بالجامعات والمؤسسات الجامعية للتعريف بنظام التأمين الصحي الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة، بشراكة مع الجامعات والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي. حيث شملت القافلة الجامعات التالية:
  - جامعة محمد الخامس بالرباط بتاريخ 13 نوفمبر 2019؛
  - جامعة عبد المالك السعدي بتاريخ 20 و 21 دجنبر.
- توزيع **216020** من الدعائم التواصلية للتعريف بالنظام على مختلف الجامعات والمؤسسات الجامعية.

6.5.1. الأنشطة الرياضية والثقافية

من أجل العمل على بناء الهوية الثقافية والوطنية للطلبة، تم تنظيم مجموعة من الأنشطة الرياضية والثقافية خلال الموسم الجامعي 2019-2020:

في مجال الثقافة الجامعية، تم :

- تنظيم أسبوع ثقافي بمناسبة الدخول الجامعي 2019-2020 تحت شعار" أيها الطالب رأس مالك عملك وعدوك جهلك" وأياما ثقافية تحت شعار" أي دور للفكر المغربي في إنتاج النخب الجامعية دورة المفكر عابد الجابري" بالحي الجامعي سطات؛
- تنظيم أمسية احتفالية بمناسبة ذكرى المولد النبوي بالحي الجامعي أكادير؛
- تنظيم حملة تحسيسية في مجال المحافظة على الطاقة وترشيد استعمال الثروة المائية إلى جانب تنظيم حملة تحسيسية حول النظافة بمساهمة فدرالية جمعيات الأحياء السكنية بالجديدة، وذلك في إطار النسخة الثالثة من الأيام الثقافية المنظمة بالحي الجامعي الجديدة تحت شعار" الأنشطة الثقافية والرياضية مجال لترسيخ قيم المواطنة" واكبتها إحياء مجموعة من السهرات والأمسيات الفنية والعروض المسرحية....؛

- تنظيم مجموعة من الأنشطة الثقافية المتنوعة بتنسيق مع نادي التنشيط "TOGETHER WE CAN" تحت شعار "التعارف والانفتاح سر التعايش والنجاح" إلى جانب مسابقة المتحدث البارع بالحي الجامعي طنجة؛
- تنظيم دورات تكوينية في موضوع "الشباب المغربي في صلب النموذج التنموي" من طرف نادي سفراء العلم بشراكة مع المجتمع المدني بمجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة ومؤسسة كونراد اديناور تحت إشراف إدارة الحي الجامعي بتطوان؛
- إحياء فعاليات الحفل الافتتاحي الثاني بالحي الجامعي الدار البيضاء؛
- تنظيم دروسا في الوعظ والإرشاد بالتنسيق مع المجلس العلمي وكذا أياما ثقافية تحت شعار" الحركة الثقافية الأمازيغية إحياء لوطنية حقيقية أساسها الوعي بالذات" إلى جانب مجموعة من الندوات تناولت موضوع العنف داخل الجامعة، بالحي الجامعي بني ملال؛
- تنظيم مجموعة من المحاضرات في مختلف مجالات المعرفة في إطار الاحتفال بافتتاح قاعة الدعم والثقافة بالحي الجامعي مراكش؛
- استقطاب مجموعة من الطلبة المبدعين في مجال الفن التشكيلي لرسم جداريات تحسيسية حول النجاعة الطاقية بفضاء الحي الجامعي بالإضافة إلى إعطاء الانطلاقة الفعلية لحصص دروس الدعم من تأطير طلبة الدكتوراه والماستر لفائدة طلبة الأسدس الأول والثالث والخامس في إطار الاعمال التطوعية التي دأبت إدارة الحي على تشجيعها بالحي الجامعي مولاي إسماعيل؛
- تنظيم حفل تحت شعار" إحياء روح الوطنية الصادقة" بمناسبة الذكرى السادسة والسبعين لتقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال بشراكة مع جامعة محمد الخامس بالرباط والمكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية يوم 17 يناير 2020؛
- تنظيم أيام تحسيسية حول النجاعة الطاقية بشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي والوكالة المغربية للنجاعة الطاقية وبالتنسيق مع نادي الطاقات المتجددة بالحي الجامعي طنجة ونادي سفراء العلم بالحي الجامعي تطوان؛
- إعداد مجموعة من البنى التحتية الثقافية من مكتبات وقاعات للمطالعة وكذا القاعات المتعددة التخصصات من طرف الأحياء الجامعية؛
- تطوير سياسة التعاون والشراكة من أجل الارتقاء بجودة الخدمات الاجتماعية المقدمة للطلبة وتقاسم الخبرات خصوصا مع الدول الإفريقية الشقيقة من خلال استقبال الوفود وإرسال البعثات على الصعيد الدولي.

في مجال الأنشطة الرياضية الجامعية، تم:

- تنظيم البطولة الوطنية الجامعية للعدو الريفي في 30-29 يناير 2020 بمراكش؛
- تنظيم البطولة الافريقية الجامعية للعدو الريفي في 09 نونبر 2019 بمراكش؛
- المشاركة في البطولة العربية الجامعية للكرة الشاطئية في 26 فبراير 2020 بسلطنة عمان.

وتجدر الإشارة أنه، نظرا لانتشار جائحة فيروس كورونا، تم الغاء تنظيم باقي الانشطة الوطنية والدولية المبرمجة خلال هذه السنة، ويتعلق الأمر بـ:

- البطولة العالمية الجامعية للعدو الريفي والتي كانت مقررة في 07 مارس 2020 بمراكش؛
- الملتقى الوطني الجامعي للرياضات الفردية بإفران؛
- الدوري الوطني الجامعي لتنس الطاولة بمكناس؛
- كأس العرش الخاصة بالأحياء الجامعية في كرة القدم المصغرة ذكور وإناث وكرة السلة بالجديدة؛
- البطولة الوطنية الجامعية للركبي السباعي بوجدة؛
- البطولة الوطنية الجامعية للمنتخبات في كرة السلة والكرة الطائرة وكرة اليد ذكورا بالرباط؛
- الملتقى الوطني الخاص بالأحياء الجامعية للألعاب الشاطئية بأكادير ؛
- البطولة الوطنية الجامعية في ألعاب القوى بتطوان؛
- كأس العرش الجامعية في كرة القدم والبطولة الوطنية الجامعية في كرة القدم المصغرة للمنتخبات ذكورا وإناثا بفاس.

في المقابل، تم اعتماد مختلف وسائل التواصل الاجتماعي لتنظيم مجموعة من البطولات الرياضية الافتراضية، التي عرفت إقبالا كبيرا من طرف الطلبة، حيث خصصت جوائز تقديرية للطلبة الفائزين منهم (مسابقة فيديو التحدي الرياضي بين الطلبة، مسابقة فيديو تمارين رياضية منزلية، مسابقة بومسي التيكواندو (كاطا)، دوري طلبة كلية الطب والصيدلة عن بعد في الشطرنج، مسابقة للطلبة في رياضة الفريستايل كرة القدم، البطولة الوطنية الجامعية عن بعد في الشطرنج، مسابقة تصويت الجمهور).

7.5.1. مواكبة الإجراءات المتخذة من أجل التصدي لجائحة كورونا المستجد – كوفيد 19:

- تأمين الموارد البشرية الطبية الكفيلة بضمان الحد الأدنى من التأطير الطبي بالمراكز الصحية السوسيو جامعية؛
- إفراغ الأحياء الجامعية من الطلبة والطالبات القاطنين المغاربة حفاظا على سلامتهم بعد إعلان حالة الطوارئ الصحية بالمملكة؛
- دعم وإيواء جميع الطلبة الأجانب القاطنين بالأحياء الجامعية والذين يبلغ عددهم أكثر من 1016 طالب طيلة فترة الحجر الصحي (تشكيل لجان خاصة على مستوى الأحياء الجامعية للسهر على حمايتهم وتقديم الخدمات وتلبية جميع احتياجاتهم: توفير المواد الغذائية الأساسية، التنظيف والتعقيم المستمر، المراقبة الطبية المنتظمة، توزيع الكمامات، إطلاق خدمة الويفي...)؛
- تمكين الطلبة من أخذ أمتعتهم والقيام بإجراءات تجديد السكن أو المغادرة النهائية (الحرص على اتباع كافة التدابير الوقائية والاحترازية: قياس درجة الحرارة، وضع خلية عند مدخل كل عمارة تتكلف بالإجراءات دون ضرورة تنقل الطلبة بين مرافق الحي، منع التجمع داخل الحي بعد استلام الأمتعة، تفادي الاكتظاظ بالبوابات والمداخل عند الدخول والخروج، ضمان الحفاظ على التباعد الاجتماعي، توفير المعقمات وغيرها...)

- توفير السكن لطلبة كلية الطب والصيدلة وكلية طب الأسنان، المقيمين بالأحياء الجامعية خلال فترة الامتحانات (بالتنسيق مع مختلف الجامعات والجهات المعنية لتوفير السكن للطلبة المعنيين بما يضمن الوقاية والحفاظ على مسافة التباعد الاجتماعي)؛
- إيقاف عملية الاطعام بتاريخ 16مارس 2020، مع الحرص على توفير مؤن غذائية للطلبة الأجانب الذين تم الاحتفاظ بهم إلى جانب الطلبة المغاربة القادمين من دور الأيتام وطلبة كلية الطب (السنة السادسة)؛
- إطلاق عملية تطهير وتعقيم واسعة، شملت مختلف مرافق الأحياء الجامعية، حيث أشرف على هذه العملية فريق مختص من مكتب النظافة البلدية التابع للجماعة الحضرية؛
- إلغاء جميع التظاهرات الرياضية والأنشطة الثقافية المبرمجة حضوريا؛
- اعتماد وسائل التواصل الاجتماعي لتنظيم مجموعة من البطولات الرياضية الافتراضية؛
- إطلاق حملات تحسيسية واسعة لتوعية الطلبة بمخاطر فيروس كورونا المستجد – كوفيد 19 وطرق الحماية منه.

2. الارتقاء بجودة التعليم العالي وتحسين مخرجاته

من أجل النهوض بجودة التكوينات بالتعليم العالي وتمكين مخرجاته من المهارات والكفايات اللازمة للاندماج في سوق الشغل، تم برسم سنة 2019-2020 تحقيق مجموعة من المنجزات همت المحاور التالية:

1.2. توطيد الإصلاح البيداغوجي

تنزيلا لورش الإصلاح البيداغوجي الذي رسم محاور خارطته صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، في خطاب 20 غشت 2018، من أجل ملاءمة التكوينات مع حاجيات الشغل وتيسير اندماج الخريجين في الحياة العملية، وتفعيلا للمقتضيات الواردة في عدة مواد من القانون الإطار للتربية والتكوين والبحث العلمي 51.17، والتي تنص على ضرورة اعتماد نظام بيداغوجي يستجيب لمتطلبات التنمية الوطنية، وينفتح على التجارب الدولية تم:

1.1.2. التحضير لتنزيل الورش الوطني الخاص بسلك البكالوريوس:

تم تنظيم مجموعة من المناظرات واللقاءات لمناقشة مضامين نظام البكالوريوس وسبل تنزيله، منها:

- المناظرة المغربية– الأمريكية حول: "الإصلاح البيداغوجي الوطني بالتعليم العالي: تنزيل البكالوريوس" وذلك يوم 07 يناير 2020، بكلية الطب والصيدلة بمراكش.

تم تنظيم هذه المناظرة بهدف تبادل الآراء ووجهات النظر حول تنزيل سلك البكالوريوس، وكذا تقديم آليات التعاون القائم بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية، والتي يمكن أن تساهم في رفع تحديات هذا الورش. كما ترمي هذه التظاهرة إلى استكشاف سبل وآفاق تطوير التعاون بين البلدين في مجال التعليم العالي. وقد تخللت هذه المناظرة عدة ورشات:

- الانتقال إلى نظام البكالوريوس: الفرص والتحديات المطروحة؛
- نظام التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية؛
- اللغة الإنجليزية كلغة للتدريس؛
- إعداد مسالك التكوين ونظام الأرصدة القياسية؛

- التعليم في عصر الرقمنة؛
- إعداد الطلبة لولوج سوق الشغل.

وقد عرفت هذه المناظرة مشاركة رؤساء الجامعات العمومية والخاصة وممثلي كل من وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، وسفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالمغرب، واللجنة المغربية الأمريكية للتبادل التربوي والثقافي، وجامعات ومؤسسات التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية، وجامعات ومؤسسات التعليم العالي بالمغرب، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، ووزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

- اللقاء البيداغوجي الوطني حول: "البكالوريوس: جامعة متجددة من أجل طالب متفتح فاعل في تعلماته ومساره"، وذلك يوم السبت 08 فبراير 2020، بقصر المؤتمرات أبي رقراق الولجة –سلا.

تضمن برنامج هذا اللقاء جلسة افتتاحية وأربع ورشات خصصت لمناقشة المحاور التالية:

- الضوابط البيداغوجية الخاصة بالمسالك والوحدات؛
- الضوابط البيداغوجية الخاصة بنظام الدراسات والتقييم والضوابط الخاصة؛
- تدريس اللغات الأجنبية والكفايات الحياتية والذاتية ووحدات الانفتاح؛
- نظام الأرصدة القياسية وملحق الدبلوم والنظام المعلوماتي APOGEE.

وقد عرف هذا اللقاء مشاركة أكثر من 500 شخص من مختلف الفاعلين ممثلين في شخص المسؤولين عن الجامعات والمؤسسات الجامعية، وثلة من الأساتذة الباحثين وخبراء في ميدان التربية والتكوين، من أجل التحاور والتشاور ومناقشة أهم مضامين نظام البكالوريوس وما يحتويه من إيجابيات تتعلق أساسا باستدراك وتجويد ما كان عليه الأمر سابقا في المنظومة ببعدها البيداغوجي ومضمونها الأكاديمي، وكذا فرصة للتداول والحوار حول الممارسات الفضلى الناجحة عبر العالم، والتي برهنت عن إيجابياتها العملية والفعلية ذات الوطء الإيجابي على تنمية وتطور المجتمعات.

- اللقاءات التواصلية الجامعية حول "نظام البكالوريوس":

في إطار تعزيز مسلسل تنزيل الورش الوطني الخاص بسلك البكالوريوس، وبهدف تعميق النقاش حول مضامينه بين جميع المتدخلين من جهة، ومن أجل استكمال تدارس مشروع دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لسلك البكالوريوس من جهة أخرى، تمت برمجة لقاءات موسعة على صعيد الجامعات. وقد شارك في هذه اللقاءات ممثلين عن المفتشية العامة والمديريات بالإدارة المركزية.

- تتبع أشغال اللجنة الوطنية المكلفة بإعداد وحدات اللغات المتضمنة في الهندسة البيداغوجية الجديدة وتتبع الاجتماعات واللقاءات المخصصة لإعداد وحدات الكفايات الحياتية والذاتية.

2.1.2. اعتماد تدبير إلكتروني لمسطرة ولوج بعض مؤسسات التعليم العالي ذات الولوج المحدود

في أفق تعميم عملية تدبير ولوج المؤسسات الجامعية ذات الولوج المحدود، تم اعتماد:

- المنصة الوطنية الموحدة "توجيهي" (www.tawjihi.ma) لتدبير مسطرة الترشيح لولوج المدارس العليا للتكنولوجيا وكليات العلوم والتقنيات برسم الدخول الجامعي 2019-2020.

وقد شملت عملية تدبير هذه المنصة، التي انطلقت في شهر يوليوز واستمرت إلى بداية شهر نونبر 2019، مجموعة من العمليات همت بالأساس:

- تدبير عملية الترشيح لولوج هذه المؤسسات من خلال أربع محطات، حيث بلغ عدد المترشحين الذين تقدموا بطلباتهم لولوج هذه المؤسسات من خلال المنصة ما يزيد عن 80.000 مترشحا ومترشحة؛
- معالجة ما يزيد عن 1000 طلب لتغيير الاختيارات والشكايات، حيث تمت الاستجابة لحوالي 800 طلب بشكل إيجابي؛
- مواكبة المؤسسات المعنية في تدبير هذه العملية.

- المنصة الوطنية "www.concoursmed.ma" للترشيح للمباراة المشتركة لولوج كليات الطب والصيدلة وكليتي طب الأسنان برسم 2020-2021.

تم إطلاق هذه المنصة في إطار تحسين عملية تدبير ولوج مؤسسات التعليم العالي ذات الولوج المحدود، وحرصا على ضمان تكافؤ الفرص بين جميع المترشحين لولوج التكوينات في الطب والصيدلة وطب الأسنان، ومن أجل تقريب مراكز المباراة من مقرات سكنى حاملي شهادة البكالوريا خاصة في هذه الظروف الاستثنائية المرتبطة بتداعيات جائحة كوفيد-19 والتي تتطلب تقليل التنقلات بين مختلف جهات وعمالات وأقاليم المملكة.

2.2. إرساء آليات للرفع من قابلية تشغيل خريجي التعليم العالي:

1.2.2. مهننة عروض التكوين وملاءمتها مع الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية ولاسيما بمؤسسات التعليم العالي ذات الولوج المفتوح

في إطار مهننة عروض التكوين وتعزيز انفتاح المنظومة التربوية على محيطها الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات سوق الشغل تم الاشتغال على:

- إطلاق ورش النظام الجديد لسلك البكالوريوس:
  - تهيئ مشروع دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية الخاص بسلك البكالوريوس بتنسيق مع الفاعلين البيداغوجيين؛
  - بلورة مسالك نموذجية للسنتين الأوليتين لسلك البكالوريوس بتنسيق مع الشبكات المعنية.
- تفعيل اتفاقية الشراكة المبرمة بين الوزارة و مجموعة أكسا من أجل بلورة مسلك إجازة مهنية "التقنيات والإرشاد في التأمينات" في إطار التكوين بالتناوب بين الجامعة وشركة أكسا خدمات المغرب والذي انطلق العمل به برسم السنة الجامعية 2019-2020 وقد انخرط في هذه الشراكة في مرحلة أولى كل من كلتي العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- السويسي وسلا، والمدرسة العليا للتكنولوجيا بالقنيطرة ؛
- مواصلة تنفيذ البرنامج الحكومي "تكوين مدرس المستقبل":
  - اعتماد 122 مسلك إجازة في التربية (85 مسلك برسم دورة 2018 و37 مسلك برسم دورة 2019)؛
  - تنظيم اللقاء الوطني حول سلك الإجازة في التربية، يوم 26 فبراير 2020، بمشاركة حوالي 86 فاعل في هذا البرنامج، حيث شكل هذا اللقاء مناسبة لتقييم الوضعية الحالية لمسالك الإجازة في التربية وإعداد تقرير مفصل عن حصيلة تفعيل البرنامج الحكومي " تكوين مدرس المستقبل"؛
  - إعطاء الانطلاقة الرسمية يوم 06 يناير 2020 لتفعيل برنامج شراكة التعليم العالي – المغرب (HEP-M) بين وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والوكالة

الأميركية للتنمية الدولية بهدف تجويد التكوين الأساس لأساتذة وأستاذات التعليم الابتدائي. وتم يوم 16 شتنبر 2020، إعطاء الانطلاقة الرسمية للأجرأة الميدانية لهذا البرنامج حيث تم تتبع الحدث عن بعد، باستعمال منصة "ZOOM"، من طرف السيدتين والسادة رؤساء الجامعات والسيد المفتش العام والسيدات والسادة المدراء بالإدارة المركزية والسيدات والسادة عمداء ومديري المؤسسات الجامعية المحتضنة لمسالك الإجازة في التربية والسيدات والسادة منسقو مسالك الإجازة في التربية .

2.2.2. إحداث مسالك جديدة للتكوين في المجالات الواعدة لمواكبة الأوراش الكبرى:

- تفعيل البرامج الوطنية المهيكلة للبلاد مثل "Ecosystèmes Industriels"، من خلال تبادل المعطيات بين القطاعات الوزارية المعنية والجامعات من جهة، واللجان القطاعية للاتحاد العام لمقاولات المغرب من جهة أخرى قصد تطوير التكوينات في التخصصات المطلوبة؛
- وضع برنامج تكوين وتطوير الكفاءات اللازمة من أجل مواكبة البرنامج الوطني للإقلاع الصناعي، وإشراك المهنيين المعنيين في دراسة ومراجعة مشاريع مسالك التكوين في إطار اتفاقية تعاون موقعة بين الوزارة ووزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي؛
- مواصلة تفعيل العقد التنفيذي للفترة 2014-2020 من أجل تطوير التكوين والكفاءات اللوجيستيكية؛
- مواصلة تنفيذ اتفاقية الشراكة مع إدارة الدفاع الوطني بشأن التكوين والبحث العلمي (تتبع عملية تسجيل الضباط التابعين لإدارة الدفاع الوطني بمؤسسات التعليم العالي والتنسيق مع الجامعات من أجل المساهمة في سد حاجيات مؤسسات التكوين التابعة للقوات المسلحة من الأساتذة الباحثين)؛
- التنسيق مع ممثلين عن وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة وأحد مكاتب الدراسة من أجل إعداد دراسة لتطوير التكوين في مجال العمل الاجتماعي. (إنجاز استبيان دراسة كمية وكيفية بهدف تقييم الوضعية الحالية للتكوين في هذا المجال)؛
- تطوير عرض التكوين في علم القياس في بعض مؤسسات التعليم العالي كمدارس المهندسين وكليات العلوم والتقنيات وكليات العلوم والمدارس العليا للتكنولوجيا، بتعاون مع المعهد الألماني لعلم القياس (PTB) ووزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي والمختبر العمومي للتجارب والدراسات (LPEE) والمختبر الوطني لعلم القياس (LNM)، وذلك في إطار مشروع تعاون تقني بعنوان "تعزيز المهارات وخدمات ضمان الجودة في المغرب العربي لتعزيز التجارة الدولية" والذي يهدف إلى توفير عرض إقليمي محسن ومكثف للمعايير المعترف بها دوليًا وخدمات القياس الأخرى؛
- التنسيق مع ممثلي الكتابة الدائمة للجنة الوطنية لمكافحة الفساد وممثلي الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها لمناقشة كيفية إدماج مكافحة الفساد في التكوينات الجامعية عن طريق برمجة مادة خاصة بمكافحة الفساد ضمن أسلاك الماستر والدكتوراه في القانون والاقتصاد؛
- إبرام اتفاقية شراكة بين الوزارة ومجلس المنافسة يوم 15 يوليوز 2020، من بين أهدافها :
  - الاعتماد على كفاءات الجامعات ومراكز البحث ببلادنا وخبرة مجلس المنافسة للتنظيم المشترك لدورات تكوينية في مجالات قانون واقتصاد المنافسة، وإشراك هذه الكفاءات في إنجاز دراسات قطاعية وعام، تندرج هذه الاتفاقية ضمن مخطط عمل مجلس المنافسة للفترة الممتدة ما بين سنة 2019-2023؛
  - وضع دعائم بيداغوجية ووسائل تربوية تتوخى الإحاطة بالمبادئ الرئيسية لنظامة الأسواق؛

- الإعداد والتطوير المشترك لأبحاث في المجالات ذات الاهتمام المتبادل؛
- التنظيم المشترك لأوراش للتحسيس والتعريف بالممارسات الجيدة للمنافسة العادلة والحرة والنزيهة على الجامعات، والمدارس العليا، ومراكز البحث على المستويين الوطني والجهوي.

3.2.2. هيكلة وتطوير نظام الإعلام والمساعدة على التوجيه والتعريف بمنظومة التعليم العالي

في أفق وضع نظام وطني موحد ومندمج للإعلام والمساعدة على التوجيه تم:

- إرساء نظام التوجيه النشيط بسلك البكالوريوس، من خلال إعداد التصور العام لمختلف محطات التوجيه ما بعد البكالوريا المقترحة في إطار مشروع الهندسة البيداغوجية لسلك البكالوريوس:
  - إعداد الشق البيداغوجي لمسطرة التوجيه وكذا مضامين البوابة الوطنية للتوجيه والتسجيل التي يتم تطويرها لتفعيل هذه المسطرة؛
  - إعداد مجموعة من الدعائم الإعلامية والمشاركة في عدة برامج إذاعية وتلفزية وإجراء حوارات مع عدة من المنابر الإعلامية الورقية والإلكترونية للتعريف بنظام البكالوريوس.
- استقبال وتوجيه ما يزيد عن 3000 من التلاميذ والطلبة وأوليائهم منذ شهر شتنبر، من أجل تزويدهم بمعلومات حول التكوينات بمؤسسات التعليم العالي داخل الوطن وخارجه وعروض المنح الوطنية والأجنبية.

4.2.2. الرفع من قابلية تشغيل خريجي التعليم العالي

- تطوير النظام الوطني لتقوية المؤهلات المهنية والوظيفية لطلبة وخريجي التعليم العالي:

من أجل ضمان استمرارية الخدمات المقدمة من طرف المراكز النموذجية لتنمية الكفاءات المهنية والوظيفية للطلبة " Career Centers"، التي تم إحداثها بمدن طنجة ومراكش والدار البيضاء، والسهر على تتبع تعميم هذه التجربة على جميع الجامعات ومؤسسات التكوين المهني، بعد انتهاء الدعم الذي كانت تقدمه الوكالة الأمريكية للتعاون الدولي، مع نهاية سنة 2019، قام القطاع ب:

- تحويل جميع الخدمات والأدوات التي تم إعدادها من طرف البرنامج لمصالح الوزارة والسهر على ديمومتها وتطويرها؛
- إحداث وحدة مركزية لتنسيق مراكز تنمية الكفاءات المهنية والوظيفية للطلبة " Career Centers" على الصعيد المركزي. وتضطلع هذه الوحدة بمهمة ضمان استمرارية الخدمات المقدمة من طرف المراكز النموذجية، من خلال تدبير وتعاضد الخدمات المشتركة بين المراكز، وكذا السهر على تتبع تعميم هذه التجربة على الجامعات ومدن المهن والكفاءات ومراكز التكوين المهني وتطوير الخدمات المقدمة؛
- الشروع في مواكبة الجامعات التي بدأت في إحداث هذه المراكز.

وقد بلغ عدد المستفيدين من خدمات المراكز النموذجية المحدثة ما يزيد عن 250.000 طالبا ومتدربا منذ افتتاح هذه المراكز سنة 2016 و2017 إلى حدود الآن (من بينهم حوالي 50.000 مستفيدا منذ شهر شتنبر 2019).

من جهة أخرى، سجلت البوابة الإلكترونية الوطنية لتنمية الكفاءات المهنية والوظيفية

(www.careercenter.ma)، منذ إطلاقها خلال شهر ماي 2016 إلى حدود الآن، 1.750.000 زيارة (من بينها 258499 منذ شهر شتنبر 2019) و 90.200 عضوية (من بينها 15445 منذ شهر شتنبر 2019). كما أبرمت المراكز النموذجية ما يزيد عن 300 اتفاقية للشراكة مع المقاولات الفاعلة في الجهات الثلاثة التي تتواجد بها المراكز النموذجية.

- مواصلة إرساء النظام الوطني للطالب المقاول:
  - إعطاء الانطلاقة، خلال شهر يناير 2020، لمواكبة ما يزيد عن 700 طالبا بالقطبين النموذجين للرباط والدار البيضاء برسم الموسم الجامعي 2019-2020. وقد تم اعتماد المواكبة عن بعد للطلبة من طرف فرق القطبين وممثل الوزارة في إطار الاستمرارية البيداغوجية خلال فترة الطوارئ الصحية؛
  - المشاركة في عدد من البرامج والمبادرات واللجان الوطنية التي تشتغل على المشاريع الهادفة إلى الرفع من قابلية تشغيل الشباب وعلى رأسها اللجنة الدائمة المكلفة بإرساء الإطار الوطني للإشهاد واللجنة التقنية المكلفة بالإعداد للقاء الوطني للتشغيل والتكوين.

3.2. وضع إطار قانوني خاص بتنظيم التكوين المستمر والتكوين مدى الحياة

- تحيين الوثائق الخاصة بتحديد الشروط والإجراءات المتعلقة بإجازة البحث أو استكمال الخبرة أو إعادة التأهيل أو التدريب وإرسالها إلى الجامعات؛
- تشخيص وضعية التكوين المستمر بالتعليم العالي العمومي وتقييم وضعيته من خلال إنجاز تقرير مفصل يشخص الوضعية الراهنة للتكوين المستمر بالمؤسسات الجامعية.

4.2. تعزيز دور التعليم العالي الخاص

- تشجيع إحداث جامعات ومؤسسات جديدة للتعليم العالي الخاص والرفع من جاذبية القطاع من خلال الترخيص لفتح 09 مؤسسات جديدة ودراسة طلبات الحصول على اعتراف الدولة: (حصل طلب واحد على رأي إيجابي مع توصيات كما توجد 07 طلبات للحصول على اعتراف الدولة في طور التقييم سنة 2019-2020)؛
- تطوير وتنويع عرض التكوين بمؤسسات التعليم العالي الخاص في مختلف الميادين والتخصصات وتحقيق تجانسه مع معايير الجودة المعمول بها. وعلى ضوء الإصلاح البيداغوجي الذي يهم سلك الإجازة تقرر برسم السنة الجامعية 2019-2020 إرجاء تقديم طلبات اعتماد أو تجديد اعتماد المسالك الخاصة بدبلوم "بكالوريا+3سنوات" إلى حين إصدار مذكرة وزارية بهذا الشأن. وتم تمديد اعتماد المسالك الخاصة بباقي الديبلومات وبصفة استثنائية لسنة جامعية إضافية واحدة (2020-2021). كما تم تلقي طلبات اعتماد مسالك جديدة برسم السنة الجامعية 2019-2020 استثنائيا من قبل المؤسسات الجديدة التي وافت الوزارة بطلبات الترخيص بفتحها خلال هذه السنة الجامعية أو من قبل المؤسسات المرخص لها والتي اقترحت مسالك ذات قيمة مضافة عالية وتتسم بالابتكار والاستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا؛
- مواصلة الحرص على ضمان التأطير البيداغوجي اللازم لمؤسسات التعليم العالي الخاص وفق المعايير المحددة؛

- تعزيز المراقبة التربوية والإدارية لمؤسسات التعليم العالي الخاص حيث قامت سبع (7) جامعات برسم الموسم الجامعي 2019-2020 بالمراقبة البيداغوجية لِ 71 مؤسسة للتعليم العالي الخاص كما تمت زيارة عشرة (10) مؤسسات للتعليم العالي الخاص في إطار المراقبة الإدارية؛
- إعداد المراسيم الخاصة بمنح اعتراف الدولة لمؤسسات التعليم العالي الخاص على إثر حصول مؤسستين للتعليم العالي الخاص على اعتراف الدولة خلال السنة الجامعية 2019-2020 (معهد الدراسات العليا في التدبير للدار البيضاء ومدرسة الهندسة في هندسة النظم الصناعية بالدار البيضاء)؛
- إعداد القرارات الخاصة بتحديد لائحة مسالك التكوين المعتمدة بمؤسسات التعليم العالي الخاص بعد نهاية دورة تقييم 2019 وبعد حصول مسالك التكوين المنظمة بمؤسسات التعليم العالي الخاص على الاعتماد برسم الموسم الجامعي 2019-2020 وفقا للمسطرة المعمول بها؛
- استكمال المشاورات مع ممثلي مؤسسات التعليم العالي الخاص من أجل مراجعة النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالتعليم العالي الخاص وخاصة منها المتعلقة بشروط اعتماد مسالك التعليم العالي الخاص وبشروط اعتماد الدولة للجامعات الخاصة ومؤسسات التعليم العالي الخاص خاصة بعد صدور على القانون الإطار 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي؛
- مواصلة العمل على تقريب مختلف النصوص القانونية والتنظيمية المؤطرة لقطاع التعليم العالي الخاص وتبسيطها لمختلف الفاعلين الراغبين بالاستثمار في هذا القطاع وكذا تحسين المساطر المعمول بها وتطويرها لتتماشى مع مختلف المتغيرات والمستجدات بمنظومة التعليم العالي بصفة عامة؛
- الانخراط في الورش البيداغوجي الوطني الخاص بإصلاح سلك الإجازة:
  - المساهمة في مختلف الملتقيات البيداغوجية الخاصة بسلك البكالوريوس؛
  - إعداد مشروع دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لسلك البكالوريوس بمؤسسات التعليم العالي الخاص والشريكة؛
  - تنظيم ندوة حول: "البكالوريوس: هندسة بيداغوجية جديدة من أجل طلبة منفتحين" يوم 06 فبراير 2020 وذلك في إطار المشاورات مع مختلف الشركاء في قطاع التعليم العالي والمتعلقة بالتحضير لتنزيل نظام البكالوريوس؛
  - المشاركة في الملتقيات والأيام التواصلية بالجامعات للتعريف بسلك البكالوريوس.
- تطوير التدبير الإلكتروني لقيادة التعليم العالي الخاص:
  - إغناء الموقع الالكتروني للوزارة بمعلومات أوفر يتم تحيينها باستمرار حول قطاع التعليم العالي الخاص لفائدة الطلبة وأوليائهم، ومسؤولي مؤسسات التعليم العالي الخاص وكذا المستثمرين الراغبين في الاستثمار في القطاع وباقي العموم؛
  - المساهمة في أشغال إعداد المنصة الإلكترونية لتدبير عملية تقييم واعتماد مسالك التكوين منها تلك المقدمة من طرف مؤسسات التعليم العالي الخاص؛
  - مواصلة العمل على إعداد نظام معلوماتي لتدبير ملفات الطلبة المسجلين بمؤسسات التعليم العالي الخاص؛

- العمل على إعداد منصة إلكترونية لاستقبال ملفات الطلبة وتيسير عملية سحب الشواهد المدرسية المصادق عليها في إطار العمل عن بعد في ظل التدابير الوقائية للحد من خطر انتشار وباء فيروس «كورونا المستجد".

5.2. توطيد النظام الوطني لضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي

- التحضير لانطلاق ورش التقييم المؤسساتي الذي سيهم 12 مؤسسة جامعية عمومية تم اقتراحها من طرف رؤساء الجامعات، كتجربة نموذجية:

ولمواكبة هذه المؤسسات عملت الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي على إعداد مجموعة من الوثائق وضعتها رهن إشارة هذه المؤسسات لمساعدتها في عملية التقييم الذاتي وهي على الخصوص:

- الدليل الوطني المرجعي لتقييم وضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي باللغتين العربية والفرنسية؛
- ملحق بهذا الدليل المرجعي خاص بالوثائق الإثباتية المطلوبة في عملية التقييم؛
- دليل التقييم الذاتي باللغتين العربية والفرنسية؛

- برمجة عملية التقييم الخارجي الذي سيقوم به خبراء الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي خلال شهر أكتوبر 2020 مباشرة عقب عملية التقييم الذاتي المنجزة.
- صدور المرسوم رقم 2.19.16 بتاريخ 23 يوليوز 2019 والصادر بالجريدة الرسمية عدد 6801 بتاريخ 5 غشت 2019، المتعلق بمعايير التقييم والذي سيمكن الوكالة من تفعيل التقييم المؤسساتي.
- رقمنة خدمات الوكالة الوطنية لضمان وتقييم جودة التعليم العالي والبحث العلمي:

- تحسين إجراءات دراسة وتقييم مسالك التكوين قصد تسريع البت فيها، وتوفير شروط التقييم الملائمة. حيث تم تبني مبدأ "0 ورق" داخل الوكالة منذ تفعيلها سنة 2016 واعتماد المقاربة الإلكترونية في مختلف مراحل تقييم المسالك؛
- عقد اجتماع مع وكالة التنمية الرقمية من أجل تطوير تطبيقات معلوماتية للتدبير الداخلي (تدبير الموارد البشرية، تدبير المخازن...) وإنشاء منصة رقمية لتدبير عمليات التقييم؛
- تجهيز الوكالة ببرامج ومعدات معلوماتية من أجل تسهيل عملية التقييم وتوفير الشروط الملائمة لذلك من خلال اقتناء برامج الحماية المعلوماتية وتزويد الأطر بالحواسب المحمولة من أجل تمكينهم من العمل عن بعد كلما اقتضى الأمر.

- المشاركة في مجموعة من الندوات واللقاءات الوطنية والدولية لتبادل الخبرات والتجارب.

3. دعم البحث العلمي والرفع من مردوديته وربطه بأهداف التنمية الشاملة

1.3. تحسين حكامة المنظومة الوطنية للبحث العلمي والابتكار

من أجل إرساء نظام وطني مؤسساتي ومجالي مندمج يحقق التنسيق الأمثل بين مختلف الفاعلين في مجال البحث العلمي والتقني والابتكار، ويضمن ترشيد الموارد وتقاسم الخبرات والرفع من الإنجازية والمردودية تم تحقيق العديد من المنجزات على مستوى حكامة منظومة البحث العلمي والابتكار.

1.1.3. إحداث المجلس الوطني للبحث العلمي والابتكار

نصت المادة 16 من القانون الإطار 51.17 على إحداث مجلس وطني للبحث العلمي، يناط به تتبع استراتيجية البحث العلمي والتقني والابتكار والتنسيق بين مختلف المتدخلين في هذا المجال.

في هذا الإطار، قام القطاع بإعداد مشروع مرسوم بإحداث المجلس والذي يحدد مهامه وصلاحياته وأعضائه، بالإضافة إلى لجانه التقنية والموضوعاتية. وهو في طور المصادقة عليه بالأمانة العامة للحكومة.

2.1.3. إنجاز دراسات حول مؤشرات البحث العلمي والابتكار

مواصلة تتبع إنجاز الدراسة المتعلقة بالبحث والتطوير والابتكار بالمقاولات المغربية والتي انطلق تنفيذها مطلع سنة 2019. تم إطلاق هذه الدراسة من طرف المركز الوطني للبحث العلمي والتقني وتهدف إلى تحقيق ما يلي:

- التوفر على صورة واضحة لما هي عليه منظومة البحث العلمي والابتكار ببلادنا مع معرفة مواطن قوتها وضعفها والإكراهات التي تواجهها وكذا فرص تطويرها؛
- التوفر على مؤشرات العلوم والتكنولوجيا الضرورية لضمان حكامة جيدة للمنظومة الوطنية للبحث العلمي والابتكار ولمواكبة البرامج والمشاريع الحكومية الكبرى لتنمية البلاد؛
- تقييم السياسات العمومية في مجال البحث العلمي والابتكار المتبعة خلال السنوات الأخيرة،
- تحسين ترتيب المغرب في التصنيفات الجهوية والدولية من خلال توفير مؤشرات ومعطيات مضبوطة ومحينة.

3.1.3. هيكلة البحث العلمي

يوجد حاليًا 782 بنية بحث معتمدًة في 12 جامعة عمومية، تضم 253 فريقًا و492 مختبرًا و36 مركزًا للدراسة والبحث وشبكة جامعية واحدة.

وقد برزت مجموعة من نقاط الخلل في الهياكل المعتمدة بعد 15 سنة من العمل بها. وفي هذا الإطار، تم إعداد مشروع مرسوم يهم هيكلة البحث وتمت مناقشته مع نواب رؤساء الجامعات المسؤولين عن البحث وممثلي الإدارات والمؤسسات المعنية وذلك خلال لقاء نظمته الوزارة يوم 03 مارس 2020 بالمركز الوطني للبحث العلمي والتقني، تم خلاله اقتراح أربعة أنواع من الهياكل:

- فريق (ما لا يقل عن 7 أستاذة باحثين و7 طلاب دكتوراه)؛
- مختبر (على الأقل 21 أستاذا باحثا و21 طالب دكتوراه)؛
- مركز بحث (84 أستاذا باحثا على الأقل و84 طالب دكتوراه)؛
- شبكة موضوعاتية وطنية للبحث (ما لا يقل عن 6 مختبرات تنتمي إلى 3 جامعات على الأقل)، وهذا المشروع هو الآن في مرحلته الأخيرة.

4.1.3. مراكز الدراسات بسلك الدكتوراه

انطلق العمل بمراكز الدكتوراه منذ سنة 2008، يوجد حاليا 55 مركزا للدراسات بسلك الدكتوراه في الجامعات. وقد أبانت هذه المراكز عن عدة إشكاليات تطرق إليها التقرير الذي أنجزه المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. وفي هذا الإطار، تم إعداد مشروع مرسوم يهم مراكز الدراسات بسلك الدكتوراه، وهو

الآن في مرحلته الأخيرة.

5.1.3. دعم البحث العلمي والابتكار عن طريق طلبات العروض الوطنية

في إطار دعم البحث العلمي والابتكار عن طريق طلبات العروض الوطنية، تم خلال سنة 2019-2020، تتبع ومواصلة تمويل مشاريع بحث في طور الإنجاز وإطلاق وتمويل مشاريع أخرى من طرف الوزارة تحت إشراف المركز الوطني للبحث العلمي والتقني.

- تتبع ومواصلة تمويل مشاريع البحث في طور الإنجاز:

- 186 مشروعا للبحث العلمي في المجالات ذات الأولوية بمبلغ إجمالي يناهز 300 مليون درهم ابتداء من سنة 2015؛
- 41 مشروعا للبحث-التنموي في إطار الشراكة مع مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط بمبلغ 90 مليون درهم ابتداء من سنة 2016؛
- 6 مشاريع في إطار النسخة الأولى لبرنامج دعم البحث العلمي حول النقل والسلامة الطرقية في إطار الشراكة مع وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك بمبلغ 9.2 مليون درهم؛
- 14 مشروع بحث في إطار النسخة الأولى في مجال تثمين النباتات الطبية والعطرية بشراكة مع الوكالة الوطنية للنباتات الطبية والعطرية وجامعات محمد الخامس، سيدي محمد بن عبد الله، ومولاي اسماعيل بمبلغ 9 ملايين درهم؛
- 53 مشروع بحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية بمبلغ 30 مليون درهم ابتداء من سنة 2019.

- إطلاق تمويل مشاريع جديدة:

- تمويل 14 مشروع بحث في إطار الدفعة الثانية من برنامج تثمين النباتات الطبية والعطرية بشراكة مع الوكالة الوطنية للنباتات الطبية والعطرية وجامعات ابن طفيل، محمد الأول والسلطان مولاي سليمان بمبلغ 9 مليون درهم، ليصل إجمالي عدد المشاريع الممولة إلى 28 مشروعا بغلاف مالي قدره 18 مليون درهم منذ انطلاق البرنامج سنة 2019.

- إطلاق طلبات عروض جديدة:

- الإعلان عن طلبات العروض في إطار برنامج "الخوارزمي" بشراكة مع وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي لتمويل مشاريع بحث في ميدان الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته بمبلغ يناهز 50 مليون درهم. توجد المشاريع حاليا في مرحلة التقييم؛
- إطلاق طلب عروض مشاريع للبحث في مجال السكن والتخطيط العمراني بشراكة مع مجموعة العمران بغلاف مالي يقدر ب 04 ملايين درهم. (تم التوصل ب 54 مشروعا وهي في طور التقييم)؛
- الإعلان عن طلبات العروض مشاريع بحث ذات الصلة بوباء كوفيد 19 وكذا إطلاق تمويل 53 مشروع بحث ذات الصلة بوباء كوفيد 19 بميزانية قدرها 10 ملايين درهم في مرحلة أولى، متبوعا ب 88 مشروعا في مرحلة ثانية من البرنامج بميزانية قدرها 10 ملايين درهم بشراكة مع الجامعات.

2.3. النهوض بالتميز في مجال البحث العلمي والابتكار

- مواصلة برنامج منح التميز في مجال البحث العلمي والذي يهدف إلى تشجيع الطلبة المتفوقين الحاصلين على شهادة الماستر أو ما يعادلها لمتابعة دراستهم لتحضير الدكتوراه، (3000 درهم شهريا). حيث تم على إثر اجتماع اللجنة الوطنية المكلفة ببرنامج منح التميز بتاريخ 9 مارس 2020، انتقاء 300 طلب للاستفادة من هذه المنحة لمدة 36 شهرا. وبذلك وصل عدد المنح المقدمة إلى 860 منحة؛
- مواصلة تخصيص (10) منح لمدة ثلاث سنوات في إطار التعاقد لإنجاز أبحاث للدكتوراه بتأطير مشترك بين الجامعة والمقاولة (Doctorat CIFRE/France–Maroc) وبتمويل مشترك بين هذه الوزارة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي الفرنسية. (انطلاقا من سنة 2017)؛
- إطلاق طلب ترشيحات لدعم بنيات البحث المتميزة. (تم التوصل ب 80 ترشيحا من طرف 11 جامعة)؛
- دعم 91 تظاهرة علمية بغلاف مالي قدره 1,8 مليون درهم وتنظيم تظاهرة "أطروحتي في 180 ثانية" بشراكة مع جامعة محمد الخامس بالرباط ودعم المكتب الشريف للفوسفاط؛
- إطلاق مبادرة وضع الأسس الأولى لخلق مكتب نقل التكنولوجيا:
  - تهيئة و إرساء آليات اشتغال النواة الأولى لمكتب نقل التكنولوجيا عن طريق تكوين شبكة تضم ما يقارب 60 خبيرا في مجال تثمين نتائج البحث العلمي، موزعة على الجامعات ومؤسسات البحث العلمي و أقطاب التنافسية و الابتكار (clusters) والمراكز التقنية الصناعية؛
  - وضع برنامج للتكوين المستمر بشراكة مع "وكالة الجامعة الفرنكوفونية" لفائدة أعضاء الشبكة بتأطير من عدة كفاءات مغربية مقيمة بالخارج وخبراء دوليين ومحليين في مواضيع لها علاقة بتثمين نتائج البحث العلمي ونقل التكنولوجيا؛
  - إنجاز دراسة شملت 741 طلب براءة اختراع قدمتها الجامعات ومؤسسات البحث المغربية خلال الفترة الممتدة بين 2009–2017 من أجل تقييم الإمكانيات الاقتصادية للبراءات المودعة.
- تفعيل صفة سلطة الإيداع الدولية لحفظ سلالات الأحياء الدقيقة (ADI): التوصل ب 28 سلالة مودعة وفقا لمعاهدة بودابيست للشروع في مسطرة تسجيل براءات الاختراع في مجال الأحياء الدقيقة والتي تشرف عليها سلطة الإيداع الدولية (ADI).

3.3. تعزيز البنيات التحتية للبحث العلمي والابتكار

1.3.3. وضع نظام وطني مندمج للمعلومات خاص بالبحث العلمي والابتكار

مواصلة مشروع وضع النظام الوطني المندمج للمعلومات خاص بالبحث العلمي والابتكار لتحقيق تدبير أفضل لأنشطة البحث العلمي والابتكار، حيث تم لحد الآن:

- التقييم الفني والوظيفي لأنظمة المعلومات البحثية القائمة ببعض الجامعات؛
- تطوير إطار مرجعي وطني للبحث العلمي لتوحيد التعريفات والتوصيفات المتعلقة بالبحث العلمي؛
- تطوير بعض المساطر الفنية كالاعتماد والوسم لوحدات البحث؛
- إنشاء فريق وصياغة دفتر تحملات خاص بالنظام الوطني للبحث العلمي؛

- الشروع في إنجاز الشطر الأول من المشروع والمتعلق بدراسة مقارنة دولية وضبط المواصفات العامة للنظام المستهدف.

2.3.3. التعاضد والإسهام في تقوية البنية التحتية الوطنية للبحث العلمي

- تقوية وحدات الدعم التقني للبحث العلمي:

- تعزيز القدرة التحليلية لوحدات الدعم التقني للبحث العلمي التابعة للمركز الوطني للبحث العلمي والتقني عن طريق اقتناء معدات وأجهزة جديدة بمواصفات متقدمة، مما ساهم في رفع عدد التحليلات المنجزة لفائدة الباحثين وتمكينهم من الولوج لخدمات تحليلية جديدة (31.541 تحليل سنة 2019 مقابل 20.122 سنة 2018). هذا بالإضافة إلى اقتناء معدات من أجل تعزيز السلامة داخل المختبرات؛
- مواصلة العمل على تهيئة المختبرات للحصول عل شهادة الجودة الخاصة بالمختبرات ISO 17 025 عن طريق اعتماد مواصفات الجودة ISO 9001 نسخة 2015، كخطوة أساسية لبلوغ هذا الهدف الذي سيمكن من رفع جودة ومصداقية التحاليل وتعزيز ثقة الباحثين في وحدات الدعم التقني للبحث العلمي؛
- إطلاق منصة إلكترونية (GDA) لتدبير طلبات التحاليل الموجهة لوحدات الدعم التقني للبحث العلمي؛
- الشروع في تطوير قاعدة بيانات ديناميكية خاصة بتدبير الأجهزة والمعدات العلمية المتوفرة على الصعيد الوطني قصد تسهيل ولوج الباحثين لها؛
- مواكبة بعض الجامعات المغربية (جامعة ابن زهر وجامعة ابن طفيل) في إنشاء وتطوير مختبراتها من الناحية التقنية؛
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة باحثين من عدة جامعات مغربية في مجال تقنيات التحليل من أجل نقل الخبرات.

- تعزيز خدمة "NOC-MARWAN"، بخوادم جديدة ستستخدم لاستضافة الخدمات المقدمة للجامعات في إطار شبكة مروان. كما تم ربط مؤسسات جديدة بشبكة "مروان". وفيما يتعلق بمركز الحساب عالي الأداء، فقد بلغ عدد التطبيقات بهذا المركز 86 تطبيقا. أما من حيث عدد المستخدمين لمركز الحساب عالي الأداء فقد بلغ ما مجموعه 374 مستخدما خلال سنة 2019؛
- تعزيز خدمات المعهد الوطني للجيوفيزياء:

- إنشاء العديد من محطات رصد الزلازل وتركيب وتجهيز محطات أخرى ولا سيما في الأقاليم الجنوبية للمملكة (العيون والسمارة)؛
- اقتناء تجهيزات جديدة لتعزيز كل من الشبكة الوطنية للإنذار ورصد الزلازل ومركز استقبال المعطيات الزلزالية الكائن مقره بمدينة الرباط.
- تعزيز شبكة محطات قياس مستوى البحر على الواجهتين المتوسطية والأطلنطية لتدخل ضمن مساهمة المغرب في منظومة الإنذار المبكر للتسونامي؛
- صيانة المحطات الزلزالية المتوفرة وتعزيزها؛
- المساهمة في البرامج الدولية المتعلقة برصد الزلازل (AFTAC, CTBTO, CEPRIS)

- تسجيل الشبكة الوطنية لرصد الزلازل 2716 حدث زلزالي وتوجيه 38 إنذار بوقوع زلزال للسلطات العمومية المكلفة بتدبير المخاطر الطبيعية.

3.3.3. تعميم المعلومة العلمية والتقنية ونشر أعمال البحث والقيام وتتبع المستجدات التكنولوجية

- بوابة المجلات العلمية المغربية (PRSM): تضم البوابة 112 مجلة علمية، أحدثت منها 14 مجلة في سنة 2019 كما تم تسجيل 560 000 زيارة من أكثر من 190 دولة؛
- إنتاج 8581 منشور علمي مفهرس في قاعدة المعطيات SCOPUS خلال سنة 2019 و5663 خلال الأسدس الأول من سنة 2020؛
- إنتاج 6182 منشور علمي مفهرس في قاعدة المعطيات WOS خلال سنة 2019 و 3464 خلال الأسدس الأول من سنة 2020؛
- الفهرس الوطني للأطروحات "توبقال": جمع 659 أطروحة خلال سنة 2019، يضم هذا الفهرس الوطني حاليا 11899 أطروحة وقد تم تسجيل 362 127 زيارة من أكثر من 216 دولة؛
- تنظيم 05 دورات تكوينية حول استعمال الموارد الإلكترونية عرفت مشاركة 287 مشاركة ومشارك؛
- بوابة " أطروحتي": تضم هذه البوابة 384 31 موضوع أطروحة، تسجيل 684 25 زيارة للبوابة من طرف أكثر من121 دولة؛
- كشف انتحال الأبحاث العلمية عبر برنامج Urkund: إحداث 140 20 حساب خلال سنة 2019 وإخضاع 471 10 وثيقة علمية للكشف من طرف هذا البرنامج؛
- توفير أكثر من 000 30 كتاب وأكثر من 4000 أطروحة بمكتبة المركز الوطني للبحث العلمي والتقني.

4.3. تثمين نتائج البحث العلمي والابتكار والشراكة مع القطاع الخاص

1.4.3. مواصلة البرنامج الوطني لإنشاء مجمعات الابتكار (Cités de l'Innovation)

- مواصلة تتبع ومواكبة أنشطة المجمعات الأربع الرائدة للابتكار بكل من مراكش وفاس والرباط وسطات.
- انطلاق العمل بمجمع للابتكار بجهة سوس ماسة والذي تم تدشينه من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في 6 فبراير 2020؛
- تحويل الوازرة لمبلغ 30 مليون درهم لكل من جامعات الحسن الاول–سطات وابن زهر –أكادير التزاما بمساهمتها المالية المنصوص عليها في الاتفاقيتين الخاصتين بإنشاء مجمع للابتكار بكل من سطات وسوس ماسة؛
- تحضير الاتفاقيات الخاصة ب 4 مجمعات جديدة للابتكار مع جامعة محمد الأول وجامعة عبد المالك السعدي وجامعة ابن طفيل وجامعة السلطان مولاي سليمان.

2.4.3. تطوير قدرات الجامعات المغربية في مجال تثمين نتائج البحث العلمي

- تنظيم، بشراكة مع وزارة التجارة للولايات المتحدة الأمريكية عبر برنامج تطوير القانون التجاري (CLDP)، وجامعة الحسن الاول بسطات، ورشة تدريب وطنية تحت عنوان "التعاون بين الجامعة والمقاولة"، وذلك خلال الفترة من 11 إلى 13 دجنبر 2019، بالدار البيضاء وبسطات؛

- تكوين عن بعد خلال الفترة أبريل–ماي 2020 لفائدة ازيد من 50 إطار ومسؤول بالجامعات المكلفين بتدبير أنشطة نقل التكنولوجيا والابتكار. تم الإشراف على تنظيم هذا التكوين من طرف جامعة الحسن الاول بسطات وذلك في إطار المشروع الأوروبي (انسيت INSITES) المتعلق ب: " مأسسة قطاعات ابتكار ونقل واستغلال المعرفة"؛
- تنظيم بشراكة مع الجامعات خمسة لقاءات لتنشيط وقيادة شبكة مجمعات الابتكار من أجل ضمان نجاح وتطوير وتعميم هذا البرنامج الوطني الطموح على مستوى كل جهات المملكة و يتم ذلك عبر تبادل الخبرات ودعم التنسيق وترشيد الوسائل والتعاون.
- تنظيم، بشراكة مع جامعة الحسن الأول بسطات والشبكة الوطنية لمجمعات الابتكار والبنيات الجامعية المماثلة، لقاء وطني رفيع المستوى حول تعزيز أنشطة ونموذج حكامة تدبير هذه المجمعات، وذلك يوم الاثنين 20 يوليوز 2020، بمقر مجمع الابتكار التابع لجامعة الحسن الأول بسطات.

3.4.3. دعم وتشجيع براءات الاختراع بالجامعة المغربية

- مواصلة تتبع تنفيذ البرنامج الوطني المتعلق ب "شبكة TISC لمراكز المعلومات التكنولوجية" بتنسيق مع المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية والذي يهدف إلى تعزيز ودعم تسجيل وتدبير وتسويق براءات الاختراع الجامعية؛
- صياغة نموذج وطني في نسخة مفصلة وأخرى مختصرة، " لميثاق مؤسساتي في مجال براءات الاختراع بالجامعة المغربية"، والشروع في العمل مع الجامعات من أجل حثها على الاعتماد الرسمي لهذه السياسة وذلك بهدف استعماله كدليل يقدم مجموعة من القواعد: القواعد العامة لتدبير براءات الاختراع بالجامعة، قواعد النشر والنقل وقواعد متعلقة بالأبحاث التعاونية والتعاقدية؛
- وصل مجموع طلبات براءات الاختراع إلى 108 طلب براءة اختراع مقدمة من طرف الجامعات ومراكز البحث من مجموع 192 طلب من أصل مغربي خلال سنة 2019.

4.4.3. مواصلة دعم أنشطة الحاضنات الجامعية ومشاريع خلق المقاولات التكنولوجية الابتكارية

- المساهمة، إلى جانب مجموعة من الشركاء المؤسساتيين الوطنيين، في إنجاز أنشطة برنامج "الابتكار العالمي في مجال التكنولوجيا النظيفة المغرب–GCIP Maroc». وقد تم لحد الآن إطلاق أربعة طلبات عروض للمشاريع الابتكارية في سنوات 2016 و2017 و2018 و2019؛
- المساهمة، إلى جانب مجموعة من الشركاء المؤسساتيين الوطنيين، في إنجاز أنشطة برنامج "innov–idea" في نسخته الثانية 2020 والتي تشرف عليها جمعية البحث التنموي المغرب " Association R&D Maroc".

5.4.3. الشراكة بين الأوساط الأكاديمية والمحيط الاقتصادي والاجتماعي

- تنظيم الدورة السادسة لجائزة التنافسية والشراكة بين الجامعة والمقاولة في إطار شراكة بين الوزارة ووزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي وجمعية الدراسات والأبحاث لأجل التنمية وأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات والجمعية المغربية للبحث التنموي. وقد تم تقييم الترشيحات المقدمة والبالغ عددها

12 ترشيحا من أجل اختيار المشاريع الفائزة، وتم تنظيم حفل تسليم الجوائز على هامش الجامعة المفتوحة للداخلة في 5 دجنبر 2019.

- اقتراح مشروع اتفاقية تسمح بتقديم منح لمدة ثلاث سنوات في إطار التعاقد لإنجاز أبحاث للدكتوراه بتأطير مشترك بين الجامعة والمقاولة وبتمويل مشترك مع الوزارة المكلفة بالصناعة. (الاتفاقية قيد المناقشة والمصادقة بين الوزارتين).
- توقيع اتفاقية – إطار، يوم الجمعة 19 يونيو 2020، تحدد الخطوط العريضة لشراكة استراتيجية بين الوزارة ومؤسسة المكتب الشريف للفوسفاط. تسعى هذه الشراكة إلى تشجيع البحث التنموي وتمويله، بهدف تحفيز البحث التطبيقي وكذا إحداث "المركز الوطني للرقمنة والتعليم عن بعد"، انطلاقا من الخبرة والتجربة التي راكمتها جامعة محمد السادس متعددة التقنيات في هذا الميدان.

5.3. النهوض بالتعاون الدولي في مجال البحث العلمي والتكنولوجي

- **التعاون المغربي – التونسي:**

- تقييم 168 مشروع التي تم التوصل بها تبعا لطلبات العروض لتمويل مشاريع بحث في إطار برنامجي التعاون الثنائي في مجال البحث والابتكار بين المغرب وتونس:
  - ✓ برنامج تمويل مشاريع في مجال البحث التنموي في الميادين ذات الأولوية المشتركة بين البلدين؛
  - ✓ برنامج إحداث وتمويل مخابر بحث مشتركة بين باحثين من البلدين.

  وقد تم رصد ميزانية قدرها 20 مليون درهم لهذين البرنامجين (PR&D و LMMT) من طرف الجانبين، ومن بين المصاريف التي ستتم تغطيتها في هذه الصيغة الجديدة بالإضافة إلى حركية الباحثين منح إنجاز أطروحات الدكتوراه في إطار تأطير مشترك بين الجامعات المغربية والتونسية والدعم اللوجستي لهياكل البحث.

  وفي هذا الإطار، وبتنسيق مع الجانب التونسي، تم الاتفاق على انتقاء 30 مشروعا موزعة كالتالي:
  - 53 % منها تهم مجال الماء والبيئة والتحولات المناخية.
  - 20 % تهم مجال الصحة.
  - 10 % تهم مجال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.
  - 10 % تهم مجال الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته والبيانات الضخمة.
  - 7 % تهم مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية.
- مواصلة تمويل 21 مشروعا برسم 2019– 2020 في إطار برنامج التعاون المغربي التونسي الخاص فقط بحركية الباحثين.

- **التعاون المغربي – الفرنسي:**

- البرنامج المغربي–الفرنسي "PHC Toubkal": يصل عدد المشاريع التي هي في طور الإنجاز إلى 60 مشروعا. كما تم انتقاء 22 مشروعا مشتركا جديدا برسم سنة 2021 خلال الدورة السابعة للجنة المشتركة الخاصة بهذا البرنامج.
- البرنامج الفرنسي–المغاربي«PHC Maghreb» : تم انتقاء 5 مشاريع برسم سنة 2021 ليصل العدد الإجمالي للمشاريع التي هي في طور الإنجاز إلى 12 مشروعا.

- التوصل ب 4 مشاريع جديدة في إطار برنامج CIFRE MAROC تم تقييمها وقبول 03 منها قصد تمويلهما (طلب عروض مفتوح طيلة السنة).

- **برنامج التعاون المغربي – الألماني:**

- التحضير مع الجانب الالماني للإعلان عن طلب عروض لتمويل مشاريع أبحاث تنموية (R&D) في إطار التعاون الثنائي المغربي– الألماني. وقد تم رصد ميزانية قدرها 10 مليون درهم لهذا البرنامج من طرف الجانب المغربي، ومن بين المصاريف التي ستتم تغطيتها بالإضافة إلى حركية الباحثين منح لفائدة الطلبة المغاربة لإنجاز أطروحات الدكتوراه في إطار تأطير مشترك بين الجامعات المغربية والألمانية والدعم اللوجستي لهياكل البحث.
- مواصلة تمويل 10 مشاريع برسم 2019– 2020 في إطار برنامج التعاون المغربي الألماني الخاص فقط بحركية الباحثين.

- **برنامج البحث الاورو متوسطي بريما "PRIMA":**

- الإعلان عن طلبات العروض الثانية بريما "PRIMA" في شقيها 1 و 2 (section 1 و section 2)، حيث تم انتقاء وإطلاق تمويل 5 مشاريع بمشاركة 9 مؤسسات وطنية للبحث بالنسبة للشق 1 وكذا 11 مشروع بمشاركة 19 مؤسسة وطنية بالنسبة للشق 2؛
- تنظيم خلال شهر دجنبر 2019 دورة تكوينية من أجل تشجيع مشاركة فرق البحث المغربية والمقاولات في طلبات العروض المتعلقة ببرنامج البحث PRIMA؛
- الإعلان عن طلبات العروض الثالثة لسنة 2020 المتعلقة ببرنامج بريما "PRIMA" في شقيها 1 و 2 (section 1 و section 2)، ويتم حاليا تقييم المشاريع الأولية المودعة.

وتجدر الإشارة أنه تم خلال سنة 2020 انتخاب المغرب عضوا في اللجنة التوجيهية المكلفة بتسيير برنامج البحث PRIMA، إلى جانب كل من لبنان وفرنسا واليونان، من طرف مجلس إدارة المؤسسة PRIMA، وذلك للفترة الممتدة ما بين 2020 و2022.

- **البرنامج الأوروبي للبحث SUSFOOD–COREORGANIC » :**

- يهدف هذا البرنامج، الذي تم الإعلان عن طلب العروض الخاص به يوم 2 سبتمبر 2019 ، إلى تعزيز التعاون في مجال البحث والتطوير والابتكار في المنطقة الأورو–متوسطية من أجل دعم المشاريع البحثية التي توفر حلولًا مبتكرة لتحسين وزيادة إنتاج الغذاء مع الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. ويشارك في المشروع 18 دولة منها 15 من أوروبا و3 من جنوب المتوسط (المغرب والجزائر ولبنان). وتصل ميزانية البرنامج إلى 9.6 مليون يورو، والميزانية المخصصة من قبل الوزارة إلى 400 ألف يورو.
- من بين 12 مشروعا المختارة تم قبول 4 مشاريع تشمل فرق مغربية، كما احتل المغرب المرتبة الرابعة من أصل 18 من حيث المشاريع المنتقاة للتمويل.

- **البرنامج الأوروبي للبحث "FOSC":**

- تم الإعلان عن طلب العروض المتعلق بهذا البرنامج يوم 20 دجنبر 2019. ويهدف إلى دعم مشاريع البحث حول التفاعلات بين النظم الغذائية وتغير المناخ وتقييم عواقبها على الصناعات الغذائية والأمن

الغذائي. ويشارك في المشروع 23 دولة منها 11 من أوروبا و9 من إفريقيا (المغرب) و3 من أمريكا الجنوبية. تتمثل الميزانية المخصصة للبرنامج في 17 مليون يورو والميزانية المخصصة من قبل الوزارة 400 ألف يورو؛

- من بين 40 مشروعا أوليا الذي تم انتقاؤه لتقديم المشاريع الكاملة، يوجد 15 مشروعا بمشاركة 25 مؤسسة بحث وطنية.

- **البرامج الأوروبية ERANETMED و ARIMNET :**

- مواصلة تتبع تمويل مشاريع البحث في إطار البرنامج الأوروبي ERANETMED والبرنامج الأوروبي ARIMNET؛

- **البرنامج الأوروبي للبحث والابتكار " أفق 2020":**

- تنظيم خلال شهر مارس 2020 لمجموعة من الزيارات الميدانية لمجموعة من الجامعات والمؤسسات العمومية للبحث من أجل تحسيس وتشجيع الباحثين المغاربة على المشاركة في طلبات العروض المتعلقة بالبرنامج الأوروبي أفق 2020 والتي تم الاعلان عنها للفترة ما بين 2019-2020؛
- تحيين الموقع الإلكتروني للنقطة الوطنية للإخبار" PIN Maroc " وتزويده بالمعلومات المتعلقة بطلبات العروض المفتوحة ما بين 2019 و2020 والمتعلقة بالبرنامج الأوروبي أفق 2020؛
- إعداد ملخصات باللغة الفرنسية لجميع طلبات العروض الأوروبية حتى يتسنى للباحثين الاختيار بين طلبات العروض التي تهم مجالاتهم المعرفية؛
- التدخل لدى الشبكة الأوروبية لنقاط الاتصال الوطنية المتعلقة بالتحدي المجتمعي رقم 6 قصد اشراك الباحثين المغاربة في جميع المشاريع المزمع عرضها في هذا المجال في إطار البرنامج الأوروبي أفق 2020 (24 مشروعا بميزانية تفوق 100 مليون يورو)؛
- استفادة 09 مؤسسات وطنية من تمويل هذا البرنامج برسم سنة 2019-2020 من خلال تمويل 08 مشاريع.

- **انخراط المغرب في المبادرات الدولية التي ترأسها الاتحاد الأوروبي لمواجهة جائحة كوفيد 19:**

- مساهمة المغرب في الاستجابة العالمية التي تم إطلاقها من طرف المفوضية الأوروبية في مكافحة فيروس كورونا بمبلغ 3 ملايير يورو. ويعد المغرب أكبر مساهم إفريقي في دعم الاستجابة العالمية لفيروس "كوفيد-19". كما يعتبر المغرب أحد البلدان الخمسة عشر التي تدعم حملة التبرعات في إطار الاستجابة العالمية إزاء الوباء، والرامية إلى ضمان ولوج عالمي للقاحات والعلاجات والاختبارات المتاحة للجميع؛
- مشاركة مجموعة من الباحثين المغاربة في اجتماع نظمه الاتحاد الأوروبي يوم 10 يونيو 2020 متعلق بوضع شبكات دولية حول مشاريع البحث المتعلقة ب كوفيد 19 والتي ضمت مجموعة من الباحثين من أوروبا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا. كما تم اختيار المغرب كممثل للقارة الأفريقية لتقديم جهوده في مجال البحث العلمي للتعامل مع وباء كوفيد 19.

- **التعاون في ميدان التعليم العالي والبحث العلمي بين دول الحوار 5+5**

- مناقشة كيفية تنفيذ البرامج والأنشطة المدرجة في خطة العمل للفترة 2020-2021؛

- إعداد استبيان من طرف المغرب حول إمكانية وضع شبكة من نقط الاتصال الوطنية الخاصة ببرامج البحث الدولية بدول حوار 5+5؛
- إعداد تقرير حول القدرات المؤسساتية لهياكل البحث وتقرير حول شبكة لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بدول حوار 5+5 والتي تهدف إلى تعزيز الروابط الأكاديمية والعلمية من خلال تنقل الطلاب والباحثين وتطوير شراكات جديدة لتنفيذ مشاريع تعاونية جديدة؛
- إعداد تقرير حول ضمان الجودة والحكامة ونظم الاعتماد بدول حوار 5+5؛
- الإعلان عن طلب الترشيح للاستفادة من الأنشطة المتعلقة بالجامعة الصيفية المنظمة من طرف المعهد الوطني الإيطالي لعلوم المحيطات والجيوفيزياء بشراكة مع الجامعة الأورمتوسطية لسلوفينيا؛
- الإعلان عن طلب الترشيح للاستفادة من منح البحث (طلبة الدكتوراه وما بعد الدكتوراه) في إطار المشروع الأوروبي BlueSkills؛
- الإعلان عن طلب الترشيح للنسخة الرابعة للماستر في النمو الأزرق المستدام الذي نظمته جامعة تريبست والمعهد الوطني الإيطالي لعلوم المحيطات والجيوفيزياء.

▪ **الاتحاد من أجل المتوسط:**

- تنظيم خلال شهر ماي وشهر يونيو 2020 مجموعة من الاجتماعات التنسيقية من طرف الاتحاد من أجل المتوسط واللجنة الأوروبية من أجل مناقشة الإجراءات الكفيلة بمواجهة أزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) من خلال وضع برامج تخص البحث العلمي والابتكار؛
- تقديم ومناقشة تجربة الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط بخصوص وضع برامج خاصة بالبحث العلمي لمواجهة جائحة كورونا؛
- المصادقة على "المبادئ التوجيهية" الخاصة بالمنصة الإقليمية للاتحاد من أجل المتوسط حول البحث والابتكار، بالإضافة إلى الميادين ذات الأولوية للتعاون في مجال البحث والابتكار بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط وكذا عرض عمل ودور مكتب المنصة الإقليمية الذي تم تعيين أعضائه؛
- انتخاب المغرب إلى جانب كل من لبنان ومصر وتونس أعضاء في مكتب المنصة وذلك للفترة الممتدة ما بين 2020 و2022.

▪ **الاتحاد الإفريقي**

في إطار التعاون العلمي والتكنولوجي بين الدول الإفريقية، شارك المغرب في الدورة الثالثة للجنة الفنية المتخصصة للتعليم والعلوم والتكنولوجيا بمقر الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا خلال الفترة من 10 إلى 13 دجنبر 2019. وكان الهدف من هذا الاجتماع هو استعراض جهود كل دولة من أجل تنفيذ استراتيجية التعليم القارية (CESA 16-25) واستراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا (STISA-2024). كما كانت مناسبة لصياغة مشاريع القرارات التي تم اعتمادها خلال اجتماع لقمة الاتحاد الأفريقي الذي انعقد خلال شهر يناير 2020.

▪ **الحوار السياسي رفيع المستوى بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي**

- المشاركة في اجتماع للحوار السياسي بين كبار مسؤولي الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي الذي انعقد ما بين 6 و8 نونبر 2019 بأديس أبابا، والذي كان مناسبة لمناقشة إمكانية الإعلان عن طلبات عروض لتمويل مشاريع البحث في مجال الأمن الغذائي والتغيرات المناخية والطاقة المستدامة.
- المشاركة في الاجتماع الافتراضي للحوار السياسي لكبار المسؤولين بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي حول العلوم والتكنولوجيا والابتكار والذي انعقد يوم 18 يونيو 2020. خلال هذا الاجتماع تم تحديد أربع ركائز لأنشطة البحث والتطوير لتعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي لمكافحة COVID- 19. ويتعلق الأمر بالصحة العامة والانتقال الأخضر والابتكار والتقنيات والقدرات العلمية.
- المشاركة في الاجتماع الوزاري الأول للوزراء المكلفين بالبحث العلمي والابتكار بين الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي الذي انعقد بتقنية الفيديو وذلك يوم 16 يوليوز 2020.

▪ **التعاون مع المنظمات الجهوية والدولية**

- المشاركة في أنشطة الشراكة والتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، وذلك عبر المشاركة يوم 31 مارس 2020 في الندوة التي عقدتها عبر الإنترنت حول التعاون الإقليمي في مجال البحث العلمي والابتكار في المنطقة الأورو-متوسطية.
- تتبع مساهمة الوزارة في ميزانيات وأشغال المنظمات الجهوية والدولية الشريكة.

6.3. العمل المشترك مع بعض الجهات الفاعلة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار

ساهم القطاع برسم سنة 2019-2020 في عدة أنشطة ذات الصلة بالبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار والتي تقوم بها بعض القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية، منها على الخصوص:

- الوزارة المكلفة بالتنمية المستدامة؛
- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛
- الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي؛
- إدارة الدفاع الوطني؛
- المديرية العامة للوقاية المدنية؛
- الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات.

4. تحسين حكامة منظومة التعليم العالي

1.4. تحيين النصوص القانونية المنظمة للقطاع

1.1.4. إعداد وإصدار وتنزيل القانون الإطار رقم 17-51 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي:

▪ صدور الظهير الشريف رقم 1.19.113 بتاريخ 9 أغسطس 2019 بتنفيذ القانون الإطار رقم 17-51 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي:

- تطبيقا للمادة 57 من القانون – الإطار تم إصدار مرسوم رقم 2.19.795 (8 أكتوبر 2019) المنشور بتاريخ 11 نوفمبر 2019 بتحديد اللجنة الوطنية لتتبع ومواكبة إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي وتنظيمها وكيفيات سيرها؛
- إصدار مرسوم رقم 2.19.1107 (11 فبراير 2020) بتغيير المرسوم رقم 2.19.795 (8 أكتوبر 2019) المذكور. وهم هذا التغيير مقتضيات المادة الثانية المتعلقة بتأليف وعضوية اللجنة الوطنية ومقتضيات المادة الثالثة بالنسبة لتحديد عدد اجتماعات اللجنة الوطنية في السنة.

- إعداد مشروع المخطط التشريعي والتنظيمي والإجراءات والتدابير المبرمجة خلال الثلاث سنوات لتطبيق القانون– الإطار رقم 51.17 " مجال التعليم العالي والبحث العلمي"؛
- الشروع في تنزيل الترسانة التنظيمية للقانون – الإطار من خلال إعداد وتدارس مشروعي المرسومين التاليين:

- تطبيقا للمادة 29 من القانون – الإطار تم إعداد مشروع مرسوم بتحديد تأليف اللجنة الدائمة لتجديد وملاءمة المناهج والبرامج ومجموعات العمل المحدثة لها وكيفية سيرها؛
- تطبيقا للمادة 34 من القانون – الإطار تم إعداد مشروع مرسوم متعلق بالتوجيه المدرسي والمهني والجامعي وتم اقتراح تشكيل لجينة تضم القطاعات الثلاث للوزارة (التربية الوطنية، التكوين المهني والتعليم العالي) لتتميم الصيغة النهائية للمشروع.

2.1.4. مراجعة القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي:

من أجل ملاءمة القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي مع مقتضيات القانون الإطار 51.17 تم تشكيل لجنة القيادة والتنسيق ولجان موسعة ولجان تقنية بهدف تدارس مختلف المحاور الخاصة بالتعليم العالي والبحث العلمي وفق البرامج المعتمدة من طرف الوزارة. ويتعلق الأمر بالمحاور الرئيسية التالية:

- تنظيم التعليم العالي وتطوير العرض؛
- تنظيم البحث العلمي؛
- الحكامة؛
- التعاون والشراكة؛
- البعد الاجتماعي للقطاع.

وينبني عمل هذه اللجان على مقاربة تشاركية منفتحة على اقتراحات مختلف البنيات الإدارية والمؤسسات والهيئات ذات الصلة. وتتمحور أشغالها حول دراسة مواد قانون 01.00 المعنية بالتحيين والمراجعة وكذا الأبواب الجديدة والمواد التي يتعين إضافتها على القانون 01.00.

3.1.4. سن نصوص تشريعية وتنظيمية جديدة لمواكبة تطور منظومة التعليم العالي والبحث العلمي:

تم، سنة 2019–2020، إعداد مجموعة من النصوص القانونية التي تم استصدار بعضها والبعض الآخر مازال في طور النشر بالجريدة الرسمية:

- توسيع العرض التربوي/ إحداث مؤسسات جديدة:

- مشروع مرسوم بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.90.554 الصادر في 18 يناير 1991 يتعلق بالمؤسسات الجامعية والأحياء الجامعية. يهدف هذا المرسوم إلى إحداث مؤسسات جامعية جديدة، تغيير تسمية مؤسسات جامعية وتقسيم مؤسسات جامعية. (تمت المصادقة عليه بمجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 14 ماي 2020)؛
- مشروع مرسوم بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في 18 من ربيع الآخر 1425 (7 يونيو 2004) بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة. يتعلق بتحديد اختصاص مؤسسات جديدة. (تمت المصادقة عليه في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 14 ماي 2020).

- تحسين الوضعية الاجتماعية للطلبة:

المصادقة على مشروع مرسوم رقم 2.20.407 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.18.512 الصادر في 9 رمضان 1440 (15 ماي 2019) بتحديد شروط وكيفية صرف المنح الدراسية للطلبة وشروط وكيفية وضع الاعتمادات المالية المخصصة لهذه المنح رهن إشارة المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية. (في طور النشر بالجريدة الرسمية).

تم بموجب هذا المرسوم التنصيص على توزيع المنح الدراسية المخصصة لتحضير دبلوم دكتور في الطب أو دبلوم دكتور في الصيدلة أو دبلوم دكتور في طب الأسنان أو دبلوم دكتور بيطري أو دبلوم مهندس الدولة أو دبلوم مهندس معماري أو دبلوم مؤسسات التجارة والتسيير، بالنسبة للطلبة الذين يتابعون دراستهم بالمغرب، كالتالي:

- تخصيص منحة السلم الأول للطلبة المسجلين بالسنوات الثلاث الأولى (6334 درهم سنويا)؛
- تخصيص منحة السلم الثاني للطلبة الذين يتابعون دراساتهم بالسنتين الرابعة والخامسة (7334 درهم سنويا)؛
- تخصيص منحة السلم الثالث لطلبة السنة السادسة والسابعة (12154) درهم سنويا.

- تحديد معايير الجودة:

صدور مرسوم رقم 2.19.16 (23 يوليو 2019) بتطبيق المادة 5 من قانون رقم 80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي والذي تم بموجبه تحديد معايير الجودة المطبقة على مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

- معادلة الشهادات:

صدور المرسوم رقم 2.19.281 الصادر في 29 نونبر 2019 المتعلق بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.13.165 بتحديد الشروط والمسطرة الخاصة بمنح معادلة شهادات التعليم العالي.

- تحديد مسالك التكوين:

- قرار بتغيير قرار لوزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي رقم 2991.18 الصادر في 10 محرم 1440 (20 سبتمبر 2018) بتحديد لائحة مسالك التكوين المعتمدة بمؤسسات التعليم العالي الخاص برسم السنة الجامعية 2017-2018؛

- قرار بتغيير قرار لوزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي رقم 964.17 الصادر في 27 من شعبان (24 ماي 2017) بتحديد لائحة مسالك التكوين المعتمدة بمؤسسات التعليم العالي الخاص برسم السنة الجامعية 2016-2017؛
- قرار للوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي بتحديد لائحة مسالك التكوين المعتمدة بمؤسسات التعليم العالي الخاص برسم السنة الجامعية 2020/2019؛
- قرار للوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي بتتميم قرار لوزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي رقم 2114.19 الصادر في 23 من شوال 1440 (27 يونيو 2019) بتحديد لائحة مسالك التكوين المعتمدة بمؤسسات التعليم العالي الخاص برسم السنة الجامعية 2019/2018؛
- قرار لوزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي رقم 2870.19 صادر في 18 سبتمبر 2019 بالمصادقة على دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لسلك الترجمة التحريرية والفورية لمدرسة الملك فهد العليا للترجمة. يتعلق بالمصادقة على دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لسلك الترجمة التحريرية والفورية لمدرسة الملك فهد العليا للترجمة.

▪ تنظيم المباراة الوطنية لولوج بعض المؤسسات:

- مشروع مرسوم بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.15.91 يتعلق بتنظيم المباراة الوطنية لولوج بعض مؤسسات تكوين المهندسين والمؤسسات التي في حكمها والمباراة الوطنية لولوج مؤسسات التكوين في التجارة والتدبير. (في طور النشر بالجريدة الرسمية)؛
- قرار وزير التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي رقم 1824.95 الصادر في 6 شوال 1415 (7 مارس 1995) بتحديد طبيعة وكيفيات إجراء الاختبارات المشتركة للقبول الأولي واختبارات القبول النهائي في بعض مؤسسات تكوين المهندسين والمؤسسات التي في حكمها وكذا معاملاتها ومددها. (في طور النشر بالجريدة الرسمية).

▪ المصادقة على دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية:

- قرار للوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي بتغيير وتتميم قرار لوزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي بالمصادقة على دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لدبلوم دكتور في طب الأسنان. (في طور النشر بالجريدة الرسمية)؛
- قرار للوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي بتغيير قرار لوزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي بالمصادقة على دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لدبلوم دكتور في الطب. (في طور النشر بالجريدة الرسمية)؛
- قرار للوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي بتغيير قرار لوزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي

والبحث العلمي بالمصادقة على دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لدبلوم دكتور في الصيدلة. (في طور النشر بالجريدة الرسمية).

2.4. تطوير آليات الحكامة:

1.2.4. إعداد التصميم المديري للاتمركز الإداري الخاص بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي:

ترسيخا لاستقلالية الجامعة والمؤسسات الجامعية، وعملا بمقتضيات الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، تمت المصادقة، بتاريخ 2 أكتوبر 2019، من طرف اللجنة الوزارية على التصميم المديري للاتمركز الإداري الخاص بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

ويعد هذا التصميم كوثيقة مجسدة للتوجهات الحكومية نحو إرساء المقتضيات التنظيمية والتقنية الكفيلة بتنزيل مشروع الجهوية المتقدمة، حيث تشكل خارطة طريق تؤسس لعلاقة جديدة بين الإدارة المركزية والجامعات والمؤسسات الجامعية، قوامها إرساء مقاربة تدبير القرب وتعزيز استقلالية الجامعة الإدارية والمالية والبيداغوجية وذلك من خلال:

- تدبير التوظيفات والمباريات بما يتناسب مع الحاجيات من الموارد البشرية جهويا؛
- تدبير الميزانية وتنويع مصادر التمويل واستثمار الموارد؛
- تجديد وملاءمة المناهج والبرامج والتكوينات وتحديد تخصصاتها وبرامجها الأكاديمية؛
- تخطيط وتوجيه البحث العلمي وتثمين نتائجه جهويا.

2.2.4. إعداد المنظام الإداري للجامعات والمؤسسات الجامعية:

من أجل تحقيق نجاعة أكبر في تدبير الجامعات والرفع من مرونة وسلاسة أدائها الإداري والمالي وتقوية الجوانب المرتبطة بالشفافية وحكامة تدبيرها وبآليات ربط المسؤولية بالمحاسبة، أعدت الوزارة بتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة منظاما إداريا للجامعات انطلاقا من المقترحات التي تقدمت بها الجامعات وبناء على ما تمت مناقشته والتداول بشأنه في ندوة رؤساء الجامعات (قرار مشترك لوزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي ووزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة بتاريخ 09 مارس 2020).

ويتضمن هذا المنظام أهم وظائف التدبير البيداغوجي والإداري والمالي للجامعات، ويرتكز على خمسة أقطاب:

- قطب الشؤون الأكاديمية والشؤون الطلابية يسيره نائب رئيس الجامعة؛
- قطب البحث العلمي والتعاون والشراكة يسيره نائب رئيس الجامعة؛
- قطب الشؤون الإدارية والشؤون العامة يسيره الكاتب العام للجامعة؛
- قطب الرقمنة يسيره مدير قطب؛
- قطب الدراسات في الدكتوراه يسيره مدير قطب.

أما بالنسبة للمؤسسات الجامعية من كليات ومدارس ومعاهد، فيتكون منظامها من عميد أو مدير ونواب العميد أو المديرين المساعدين والكاتب العام لكل مؤسسة والذين هم في حكم رؤساء أقسام، أما فيما يخص عدد المصالح فيختلف حسب أعداد الطلبة المسجلين بكل مؤسسة جامعية.

3.2.4. تعزيز آليات الرقابة الداخلية من خلال المفتشية العامة للوزارة:

في إطار تفاعلها الإيجابي والمرن مع مختلف المستجدات التي تشهدها الساحة السياسية الوطنية فيما يخص تأهيل وتطوير منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وانطلاقا من دورها الرقابي والإصلاحي باعتبارها جهاز إداري داخلي للتفتيش والافتحاص والتدقيق والتقييم، قامت المفتشية العامة لهذه الوزارة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة وتوفير الآليات الضرورية من أجل توجيه تدخلاتها نحو تحقيق رهانات تجويد خدمات التعليم العالي والبحث العلمي، في إطار ربط المسؤولية بالمحاسبة.

في هذا السياق، بلغ عدد التقارير المنجزة بشأن مختلف مهمات البحث والتحري والتفتيش والتدقيق برسم سنة 2019 ما مجموعه 79 تقريرا منها:

- 57 تقريرا تهم البت في الشكايات والتظلمات المحالة على المفتشية العامة؛
- 13 تقريرا يهم مهمات التفتيش المنجزة في مجموعة من المؤسسات الجامعية؛
- 09 تقارير تهم مهمات الافتحاص والمواكبة لمجموعة من الجامعات والمؤسسات الجامعية التابعة لها، بحيث شمل الافتحاص رئاسة أربع جامعات و35 مؤسسة جامعية.

وتفعيلا لأحكام المادة الثانية من المرسوم رقم 2.11.212 الصادر في 20 من رجب 1432 (23 يونيو 2011) في شأن المفتشيات العامة للوزارات، حرصت المفتشية العامة للوزارة برسم سنة 2019 على تعزيز علاقات التعاون والتواصل والتتبع مع مؤسسة وسيط المملكة من خلال قيامها بمعالجة 29 شكاية المحالة عليها من طرف هذه الأخيرة، واتخاذ كل الإجراءات الكفيلة بتسوية تظلمات المواطنين والمرتفقين المتعاملين مع القطاع.

كما تميزت سنة 2019-2020 بتطور نوعي في مجال تدخل المفتشية العامة للوزارة تمثل في المهمات والتدخلات التالية:

- رصد نواقص واختلالات تعتري التدبير الإداري والمالي والبيداغوجي للمصالح المركزية للوزارة؛
- صياغة واقتراح مجموعة من التوصيات التي من شأنها تحسين الحكامة داخل الجهات المعنية بعملية التدقيق أو الافتحاص وذلك في اتجاه الرفع من أدائها ومردوديتها، وقد همت هذه التوصيات الجوانب المتعلقة بالحكامة والتدبير الإداري والتدبير المالي والمحاسباتي، وكذا التدبير البيداغوجي والعلمي؛
- وضع خريطة للمخاطر التي تحدد مجالات وبؤر النواقص أو الاختلالات، وكذا درجة ومستويات خطورتها؛
- استكمال المهام المبرمجة برسم سنة 2019 من خلال مواصلة تنفيذ خطة العمل الجارية؛
- ملاءمة خطة العمل مع توجهات القانون الإطار 51.17.

3.4. إرساء نظام معلوماتي شامل ومندمج حول المنظومة:

تميزت سنة 2019-2020 بمواصلة جهود إرساء نظام معلوماتي شامل ومندمج من خلال تطوير الخدمات الإلكترونية وتسهيل الولوج للمعلومة والتواصل وتطوير البنية التحتية والأمن المعلوماتي.

1.3.4. تطوير منظومات معلوماتية خاصة بالتدبير:

- إحداث مجموعة من المنصات خاصة بالموارد البشرية منها:
  - إحداث المنصة الإلكترونية e-conges الخاصة بتدبير الشواهد الإدارية ؛

- اعتماد المنصة الإلكترونية « E-concours » الخاصة بتوظيف بالموظفين الإداريين والتقنيين بالإدارة المركزية ابتداء من شهر أكتوبر 2019، كما تم تعميم « E-concours » الخاص بالأساتذة الباحثين والإداريين على الجامعات.
- إحداث المنصة الإلكترونية « E- examen » الخاص بتدبير الامتحانات المهنية؛

- برنامج معلوماتي خاص بمكتب الضبط: شرع العمل به منذ دجنبر 2019. ويهدف هذا البرنامج إلى تيسير تدبير المراسلات الإدارية الصادرة والواردة، من خلال:
  - تسريع توزيع البريد الوارد على الأقسام؛
  - اعتماد ترقيم معلوماتي مدقق على مستوى ضبط وتسجيل المراسلات الإدارية؛
  - تتبع الملفات وآجال معالجتها؛
  - تسهيل عملية البحث عن وثيقة واردة أو صادرة.

2.3.4. تطوير الإدارة الإلكترونية وتوفير الخدمات للمواطنين:

- إطلاق خدمة إلكترونية لفائدة حاملي البكالوريا لإيداع طلبات التسجيل في المؤسسات الجامعية ذات الولوج المحدود وتتبعها (بالنسبة لكليات العلوم والتقنيات والمدارس العليا للتكنولوجيا)؛
- تفعيل مشروع " المساعدة في إدارة المشاريع" (Assistance à maitrise d'ouvrage)
- تطوير وإطلاق خدمة إلكترونية لإيداع طلبات معادلة الشهادات من طرف المواطنين؛
- تطوير خدمة إلكترونية لإيداع طلبات اعتماد المسالك؛
- إرساء نظام لتدبير طلبات تسجيل الطلبة الأجانب؛
- إطلاق منصة لتحيين المرجعيات والتأكد من موثوقيتها من طرف الجامعات؛
- تتبع مشروع نظام التغطية الصحية الخاصة بالطلبة؛
- المشاركة في تتبع مشروع MUN–Maroc Université Numérique.

3.3.4. تطوير البنية التحتية والأمن المعلوماتي:

- اقتناء لوازم معلوماتية لفائدة المصلحة المركزية؛
- اقتناء عتاد معلوماتي وتجديد حق استعمال البرامج المعلوماتية المتعلقة بمنصة الأمن والخوادم الافتراضية.

4.4. تطوير التعاون والشراكة على الصعيدين الوطني والدولي

يعتبر التعاون والشراكة بشقيهما الدولي والوطني بوابة أساسية تنفتح من خلالها منظومة التعليم العالي والبحث العلمي على محيطها الخارجي وتتفاعل بواسطتها مع الشركاء حول قضايا متعددة تهم مجالي التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك بالعمل على بلورة وتنفيذ برامج وأنشطة مشتركة وتطوير السياسات والاستراتيجيات وتبادل الخبرات والزيارات في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وقد تم خلال سنة 2019–2020 مواصلة دينامية التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف على المستوى الدولي، وتوطيده وفتح آفاق جديدة له.

1.4.4. التعاون الدولي والوطني:

✓ **التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف:**

❖ **التعاون الثنائي:**

- **الهند:**
  - برنامج تدريبي بعنوان "برنامج التطوير الإداري حول المهارات الإدارية للأكاديميين والإداريين"، مخصص للمسؤولين برتبة مدير أو رئيس قسم، للفترة الممتدة من 30 مارس إلى 3 أبريل 2020 بإندور.
- **اليابان:**
  - انعقاد الدورة الخامسة للجنة المختلطة المغربية اليابانية بتاريخ 8 يناير 2020 بالرباط. والمشاركة في اللجنة التوجيهية المتعلقة بالدورة السادسة من برنامج مبادرة"Initiative ABE" المنعقدة في 13 نونبر 2019 بمكتب "JICA " بالرباط.
- **الصين:**
  - دراسة جدوى منصة نظام المعلومات التربوي المغربي (تبرع الصين بقيمة 15 مليون دولار) من أجل إعداد:
    - Cloud classroom infrastructure
    - Cloud infrastructure for Cloud services
    - High performance computing
- **جزر القمر:**
  - انعقاد اللجنة المشتركة بين جزر القمر والمملكة المغربية ما بين 17 و20 فبراير 2020 بموروني بجزر القمر.
- **قطر:**
  - انعقاد الاجتماع الأول لمجموعة العمل المغربية القطرية في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 3 شتنبر 2019 بالرباط.
  - إحداث فرع لجامعة الحسن الثاني–الدار البيضاء بمؤسسة لوسيل التعليمية (LEO) بدولة قطر.
- **اليمن:**
  - تكريم 52 باحث وباحثة من اليمنيين المبعثين في المملكة المغربية لحصولهم على الدكتوراه.
- **فرنسا:**
  - إطلاق طلبات مشاريع مشتركة حول "تعزيز تدريس المهارات الحياتية بالجامعة المغربية" في شتنبر 2019.
  - التوقيع على إعلان للنوايا بين الوزارة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار الفرنسية، بتاريخ 19 دجنبر 2019 بباريس، على هامش انعقاد الدورة الرابعة عشر للاجتماع الرفيع المستوى بين المغرب وفرنسا، يهدف إلى تعزيز إقامة شراكات مبتكرة بين مؤسسات التعليم العالي بالبلدين في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار من أجل تعزيز انفتاحها الدولي وقابلية تشغيل خريجيها.
- **بريطانيا:**

- انعقاد الدورة الأولى للجنة المغربية البريطانية للتعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 22 يناير 2020 في لندن.
- انعقاد الدورة الثانية للجنة المغربية البريطانية للتعليم العالي والبحث العلمي (عن بعد) بتاريخ 15 يوليوز 2020.
- التوقيع على اتفاقية تعاون، يوم 24 أبريل 2020، بين الوزارة والمجلس البريطاني في المغرب حول تدريس اللغة والثقافة الإنجليزية.
- إطلاق مكتبة رقمية بشراكة مع المجلس البريطاني في المغرب بتاريخ 8 يونيو 2020.

▪ **هنغاريا:**

- انعقاد اللقاء الأكاديمي الأول المغربي–الهنغاري يومي 23 و24 نونبر 2019 ببودابست.
- التوقيع على مذكرة تفاهم بين الوزارة ووزارة الابتكار والتكنولوجيا في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، يوم 25 نونبر 2019 ببودابست، تهدف إلى تعزيز التعاون الأكاديمي بين المغرب وهنغاريا عبر إبرام اتفاقيات بين جامعات البلدين وإطلاق طلبات مشاريع مشتركة في المجالات ذات الاهتمام المشترك.
- التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون في إطار برنامج منح "Stipendium Hungaricum" لسنوات 2020–2022 بين الوزارة ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة، يوم 25 نونبر 2019 ببودابست، يستفيد من خلالها 150 طالب مغربي من منح دراسية سنوية لمتابعة دراساتهم العليا في هنغاريا.

▪ **الولايات المتحدة الأمريكية:**

- تنظيم ورشة عمل بشراكة مع مايكروسوفت لفائدة الجامعات المغربية، بتاريخ 13 دجنبر 2019 بالرباط، حول موضوع "الإطار المرجعي لتحول التعليم العالي بالمغرب".
- تدشين أول مركز تفاعلي رقمي (IDC) بالمغرب بتاريخ 11 فبراير 2020 ببنجرير. يعمل هذا المركز على تسهيل الوصول إلى تقنيات الواقع المعزز والافتراضي من أجل دعم التحول الرقمي للمغرب في الجامعات المغربية.
- تنظيم حلقة دراسية شبكية "Webinaire"، بتاريخ 28 أبريل 2020، حول موضوع " من الاستمرارية التربوية إلى مرونة أنظمة التعليم: كيفية التعلم والتدريس في القرن الحادي والعشرين"، ترأسها كل من السيد سعيد أمزازي، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، والسيد ادريس أوعويشة، الوزير المنتدب المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي، والسيد David T. Fischer، سفير الولايات المتحدة الأمريكية بالمغرب، والسيد Robert Speed، نائب رئيس Blackboard بالشرق الأوسط وإفريقيا.

▪ **كولومبيا:**

- انعقاد الدورة الثانية للجنة المختلطة المغربية الكولومبية بتاريخ 13 فبراير 2020 بالرباط.

❖ **التعاون متعدد الأطراف:**

▪ **Collège d'Europe :**

- التوقيع على مذكرة تفاهم بين الوزارة و Collège d'Europe، يوم 31 يناير 2020 في بروج ببلجيكا.

- **الألكسو:**
  - المشاركة في أشغال المؤتمر السابع عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي الذي نظمته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، خلال الفترة من 23 إلى 25 دجنبر 2019، تحت عنوان: "الذكاء الاصطناعي والتعليم: التحديات والرهانات"، والذي تم، على هامش أشغاله التوقيع على اتفاقية التعاون بين الوزارة والمنظمة التي تهدف إلى مواصلة تعزيز علاقات التعاون بين الوزارة والمنظمة في مجالات تطوير منظومات التربية والتعليم والتكوين المهني وتحسين مخرجاتها والحفاظ على مقوّمات الهويّة العربية والإسلامية بما يخدم التقدّم في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030.
- **الاتحاد الأوروبي:**
  - عقد عدة اجتماعات ولقاءات بين المغرب وممثلين عن الاتحاد الاوربي بهدف تعزيز التعاون الثنائي بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي في المجالات المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي:
    - لقاء للسيد ادريس أوعويشة، الوزير المنتدب، بمعية السيد أحمد رحو، سفير المملكة المغربية لدى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، يوم 4 مارس 2020 بمقر المفوضية الأوروبية في بروكسل، بهدف تعزيز التعاون الثنائي بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي في المجالات المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي؛
    - اجتماع افتراضي يومي 30 مارس 2020 و13 ماي 2020 و17 شتنبر مع التحالف من أجل أبحاث المحيط الأطلسي AORA بغرض تعزيز الاقتصاد الأزرق المستدام في منطقة المحيط الأطلسي؛
    - اجتماع افتراضي، يوم 13 أبريل المتعلق بدراسة مختلف السبل المحتملة لتنفيذ الإجراءات التي نوقشت سابقاً والمواضيع العاجلة المرتبطة بالسياق الحالي والغير المسبوق للحد من انعكاسات كورونا المستجد (Covid-19).
  - مساهمة الوزارة، بمبلغ يناهز 3 ملايين أورو، في مبادرة "Coronavirus Global Response" التي أطلقها الاتحاد الأوروبي والتي تروم تطوير حلول ناجعة لمكافحة جائحة كوفيد-19.
- **البنك الدولي:**
  - عقد اجتماع افتراضي، يوم 16 أبريل ومتم شهر يوليوز، بين الوزارة، بحضور السيد ادريس أوعويشة، الوزير المنتدب، ومسؤولين من البنك الدولي، لتدارس تأثير الوضع الحالي المتعلق بكورونا المستجد (Covid-19) على التعليم العالي المغربي وأشكال التعاون المحتمل بين الطرفين.
- **منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو):**
  - المشاركة في الدورة الأربعين للمؤتمر العام لليونيسكو، المنعقدة في نونبر 2019 بباريس. تم بهذه المناسبة توقيع السيد الوزير على الاتفاقية المنقحة بشأن الاعتراف بالدراسات والشهادات والديبلومات والدرجات والمؤهلات الأكاديمية الأخرى في التعليم العالي في منطقة الدول الإفريقية، المعتمدة في أديس أبابا بتاريخ 12 دجنبر 2014، والتي من بين أهدافها تيسير تبادل الطلبة والأساتذة الباحثين ووضع آليات فعالة لضمان الجودة وتعزيز منح ديبلومات مشتركة.

✓ **التعاون الوطني:**

- اتفاق شراكة وتعاون علمي بين الوزارة ومجلس النواب، بتاريخ 28 يناير 2020 بالرباط.
- مذكرة تفاهم، موقعة بتاريخ 25 شتنبر 2019 بالرباط، بين الوزارة والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

2.4.4. الحركية الطلابية: تدبير منح التعاون الدولي وتسجيل الطلبة الأجانب:

- الإعلان عن 46 برنامجًا للمنح الدراسية عبر المنصة الإلكترونية المخصصة لإدارة هذه البرامج (https://mabourse.enssup.gov.ma):
  - مكنت هذه المنصة الطلبة المغاربة الراغبين في متابعة دراستهم الجامعية بالخارج من الاستفادة من أزيد من 1206 فرصة دراسية في 48 وجهة أكاديمية حيث سمحت لهم بتقديم ترشيحاتهم في أكثر من 2400 مجال للتكوين في مختلف الأسلاك والمستويات والدورات الدراسية؛
  - تقديم ما يناهز 6000 طلب ترشيح الكتروني للاستفادة من هذه البرامج، عبر البريد الإلكتروني المخصص لهذا الغرض، مما يسهل الولوج عن بعد إلى جميع العروض والخدمات المرتبطة بهذه البرامج وضمان مبدأ تكافؤ الفرص لجميع المغاربة ويمكن أيضًا من تقليص الوقت المخصص لمعالجة الترشيحات ضمانا لفعالية ومردودية أكثر، مع ما يتيحه ذلك من حفظ لملفات الترشيح عن طريق الأرشفة الرقمية وكذا توفير بيانات إحصائية دقيقة ومحينة.
- زيادة عدد المنح:
  - المنح المجرية: من 100 إلى 150 منحة؛
  - المنح السنغالية: من 100 إلى 120 منحة.
- الإعلان عن برامج منح جديدة:
  - منح Collège d'Europe (برنامج ماستر متميز)؛
  - منح مجموعة Coimbra والتي تقدم دورات تكوينية في 23 دولة أوروبية لفائدة الباحثين الشباب من دول سياسة الجوار الأوروبية؛
  - المنح الدراسية في بولندا؛
  - منح جامعة بوردو (ماستر دولي في الكيمياء التحليلية للأدوية والمنتجات الطبيعية)؛
  - المنح الرومانية (85 منحة (إجازة وماستر ودكتوراه))؛
  - منح أذربيجان (إجازة وماستر ودكتوراه والطب العام)؛
  - 100 منحة دراسية في الجامعات الإسبانية المرموقة في إطار برنامج "MobilityPartnership Facility" لتعزيز الكفاءات المهنية للطلبة المغاربة حاملي دبلوم الماستر أو دبلوم مهندس دولة أو ما يعادلهما؛
  - تخصيص 179 منحة دراسية جديدة لفائدة الطلبة المغاربة؛
  - توفير عدد كبير من فرص المنح الدراسية في إطار المنافسة الدولية لصالح المترشحين المغاربة على أساس التميز في سجلاتهم الأكاديمية.

- تحسين بيئة العمل، من خلال إطلاق عملية تنظيم الامتحانات بالمغرب لصالح الطلبة المغاربة المسجلين ببرنامج التبادل المغربي التونسي والذين لم يتمكنوا من مغادرة المغرب بسبب إغلاق المجال الجوي بين البلدين.

▪ تنظيم الامتحانات بالمغرب لصالح الطلبة المغاربة المسجلين ببرنامج التبادل الطلابي المغربي التونسي والذين لم يتمكنوا من مغادرة المغرب بسبب إغلاق المجال الجوي بين البلدين. نتج عن هذه العملية غير المسبوقة:

- استفادة 233 طالب مغربي، من مختلف المستويات والأسلاك الدراسية، مسجلين ب 5 شعب مختلفة وموزعين على 45 مدينة مغربية؛
- تخصيص 30 مركز امتحان في المؤسسات الجامعية المغربية القريبة من محل إقامة الطلبة المعنيين، مراعاة لمقتضيات إجراءات الحجر الصحي السارية المفعول آنذاك؛
- بالمقابل، تم تمكين 165 طالب تونسي، مسجلين بالجامعات المغربية، من اجتياز الامتحانات بتونس وفقا لنفس الآلية التي تم اعتمادها لنظرائهم المغاربة.

▪ تسجيل الطلبة الأجانب:

تم العمل على ضمان أكبر نسبة ممكنة من المقاعد البيداغوجية لفائدة الطلبة الأجانب المرشحين من قبل الوكالة المغربية للتعاون الدولي أو من وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي:

- استقبال 6320 طلب ترشيح (زيادة بنسبة 26% مقارنة مع حصيلة السنة الماضية 2018-2019)؛
- تسجيل 5781 طالب مرشح؛
- 4958 طالب مرخص من 75 دولة شريكة مقارنة مع حصيلة السنة الماضية (3426 طالب مرخص أي بزيادة بنسبة 44,7%)؛
- ترخيص 86% من الطلبة المرشحين مقارنة مع حصيلة السنة الماضية (68,5% من الطلبة مرخصين)؛
- 86% من الطلبة الأجانب المرخصين برسم الموسم الجامعي 2019-2020 ينحدرون من القارة الإفريقية.

5.4. التصدي لجائحة كورونا المستجد – كوفيد 19:

في إطار التدابير الوقائية للحماية الصحية من وباء فيروس كورونا المستجد تم العمل على إرساء تدابير تواصلية واتخاذ إجراءات احترازية شاملة بالمؤسسات والأحياء والمطاعم الجامعية التابعة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي. في هذا الإطار تم:

- تشكيل لجنة داخلية تسهر على تتبع وتنفيذ إجراءات الوقاية من فيروس كورونا المستجد – كوفيد 19 سواء على المستوى المركزي أو على مستوى الأحياء الجامعية؛
- إعداد دليل عملي شامل لجميع إجراءات الوقاية الضرورية التي يتعين على الإدارة والموظفين وكذا المرتفقين الالتزام بها؛
- توفير أدوات الحماية من فيروس كورونا (أجهزة قياس الحرارة، الكمامات، حاويات القمامة، معقمات الأحذية، المطهرات والمعقمات الكحولية...)؛
- التطهير والتعقيم المستمر لمرافق الإدارة المركزية؛
- إعداد مجموعة من الدعائم التواصلية التحسيسية الخاصة بطرق الوقاية من فيروس كورونا؛

- إعداد استمارة التتبع والمراقبة اليومية تشرف عليها لجان اليقظة المركزية والمحلية بالأحياء الجامعية؛
- تنسيق الجهود مع القطاعات الشريكة فيما يتعلق بتفعيل إجراءات الوقاية من فيروس كورونا ومواجهة انتشاره.

6.4. تدبير الموارد البشرية والمالية بالقطاع

1.6.4. الموارد البشرية

- توظيف 1338 إطار يتوزعون كالتالي:
  - 344 منصب مالي جديد خاص بتوظيف الأساتذة الباحثين سنة 2020؛
  - 652 خاصة بتوظيفات الأساتذة من الموظفين الدكاترة؛
  - 342 إطار إداري وتقني؛
- ترسيم 666 متدرب.
- استفادة 7234 إطار من الترقية في الرتبة والدرجة و1564 استفادوا من تغيير الإطار.
- تسوية التعيينات بالنسبة ل 126 منصب للمسؤولية بالإدارة المركزية والمؤسسات الجامعية.

2.6.4 ميزانية القطاع برسم السنة المالية 2020

تمثل مجموع الميزانية المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي **4,75%** من الميزانية العامة للدولة. وقد عرفت هذه الميزانية زيادة بلغت نسبتها **11,13%** مقارنة مع ميزانية سنة 2019، حيث انتقلت من 11 315 303 000 درهم سنة 2019 إلى 12 574 750 000 درهم سنة 2020.

تطور الاعتمادات الإجمالية المرصودة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي بين سنتي 2019 و2020

الميزانية (بالدرهم)	الاعتمادات 2019	الاعتمادات 2020	الفرق	التطور ب %
	(1)	(2)	(2) – (1)	
ميزانية التسيير	9 954 523 000	11 213 970 000	1 259 447 000	+12,65%
ميزانية الاستثمار (*)	1 360 780 000	1 360 780 000	0	–
مجموع الميزانية	**11 315 303 000**	**12 574 750 000**	**1 259 447 000**	**+11,13%**

(*) تضاف إليها 875 مليون درهم كاعتمادات الالتزام

- **ميزانية التسيير:**

بلغت الاعتمادات المسجلة بميزانية التسيير ما مجموعه 11 213 970 000 درهم خلال السنة المالية 2020. وتتوزع كما يلي:

- الموظفون: 7 568 446 000 درهم (67% من مجموع ميزانية التسيير)؛
- المعدات والنفقات المختلفة: 3 645 524 000 درهم (62% منها مخصصة للدعم الاجتماعي).

- **ميزانية الاستثمار:**

عرفت الاعتمادات المسجلة بميزانية الاستثمار خلال السنة المالية 2020 استقرارا مقارنة مع ميزانية 2019 في ما مجموعه 1 360 780 000 درهم.

- **توزيع ميزانية القطاع حسب البرامج:**

تتوزع الاعتمادات المخصصة للقطاع برسم سنة 2020، دون احتساب الأجور، حسب البرامج كالتالي:

- برنامج القيادة والحكامة: 187.265.000 درهم (1,49%)؛
- برنامج التعليم العالي: 2.283.584.000 درهم(18,16%)؛
- برنامج البحث العلمي والتقني: 194.324.000 درهم (1,55%)؛
- برنامج الدعم الاجتماعي لفائدة الطلبة: 2.341.131.000 درهم (18,62%).

تطور الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي حسب البرامج

ما بين سنتي 2019 و2020 بالدرهم

برامج القطاع	الميزانية العامة للقطاع لسنة 2020			مجموع الميزانية لسنة 2020	قانون المالية لسنة 2019	التطور ب %
	الموظفون	المعدات و النفقات المختلفة	الاستثمار			
برنامج القيادة والحكامة		163 265 000	24 000 000	187 265 000	195 481 000	-4,20 %
برنامج التعليم العالي		1 119 825 000	1 163 759 000	2 283 584 000	2 283 584 000	-
برنامج البحث العلمي والتقني		101 303 000	93 021 000	194 324 000	194 324 000	-
برنامج الدعم الاجتماعي لفائدة الطلبة		2 261 131 000	80 000 000	2 341 131 000	2 318 131 000	0,99 %
المجموع	**7 568 446 000**	**3 645 524 000**	**1 360 780 000**	**(1) 12 574 750 000**	**(1) 11 315 303 000**	**11,13%**

(1) بما فيها الموظفون (60,19%)

نسبة ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من مجموع ميزانية الوزارة ومن الميزانية العامة للدولة بالدرهم

الميزانية	الاستثمار	التسيير		المجموع
		الأجور	مجموع المعدات والنفقات المختلفة	
ميزانية القطاع (1)	1 360 780 000	7 568 446 000	3 645 524 000	**12 574 750 000**
مجموع ميزانية الوزارة (2)	7 117 280 000	49 350 049 000	15 957 583 000	**72 424 912 000**
الميزانية العامة للدولة (3)	78 210 295 000	138 084 181 000	48 291 631 000	**264 586 107 000**
النسبة % (2)/(1)	**19,12%**	**15,34%**	**22,85%**	**17,36%**
النسبة % (3)/(1)	**1,74%**	**5,48%**	**7,55%**	**4,75%**

المحور الثاني

آفاق سنة 2020-2021

أولا: توقعات الدخول الجامعي 2020-2021

1. نتائج البكالوريا

عرف عدد الحاصلين على شهادة البكالوريا سنة 2020 تطورا ملحوظا حيث بلغ عدد الحاصلين على شهادة البكالوريا **292.579** تلميذا، خلال سنة 2020، مقابل **280409** سنة 2019، مسجلا بذلك ارتفاعا بلغت نسبته **4,34%**.

ويوضح المبيان أسفله تطور عدد الحاصلين على شهادة البكالوريا خلال العشر السنوات الأخيرة:

تطور عدد الحاصلين على البكالوريا منذ 2010

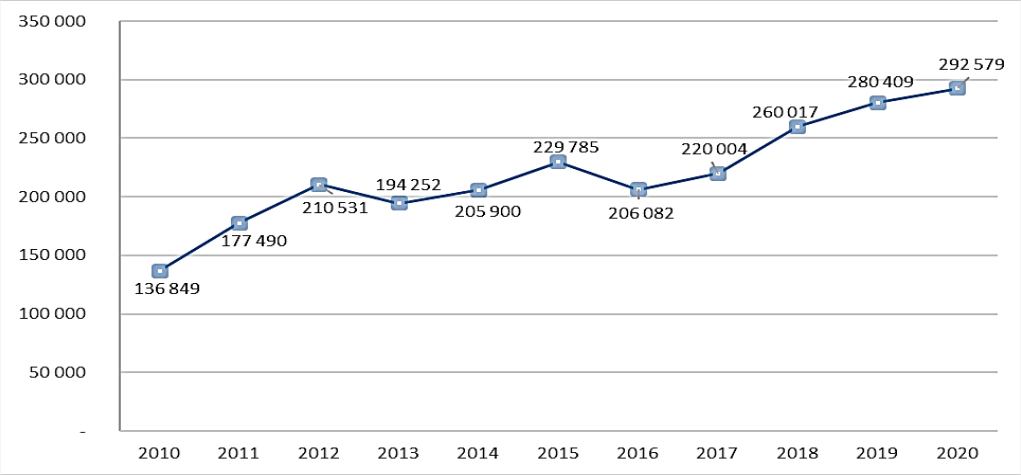

شمل ارتفاع عدد الحاصلين على شهادة البكالوريا سنة 2020 جميع الحقول المعرفية، حيث سجل أكبر ارتفاع بالحقل المعرفي «العلوم الاقتصادية والتسيير» بنسبة 19,18%، متبوعا بالحقل المعرفي «الآداب والعلوم الإنسانية والفنون» بنسبة 4,61% ثم حقل «العلوم والتقنيات» بنسبة تناهز 2%.

ويبين الجدول أسفله تطور أعداد الناجحين في البكالوريا حسب الشعبة ما بين 2019 و2020.

تطور أعداد الناجحين في البكالوريا ما بين 2019 و2020 حسب الحقول المعرفية(*)

شعب البكالوريا	2019	2020	نسبة التطور
الآداب والعلوم الإنسانية والفنون	108 942	113 966	4,61%
العلوم الاقتصادية والتسيير	21 907	26 109	19,18%
العلوم والتقنيات	149 560	152 504	1,97%
المجموع	**280 409**	**292 579**	**4,34%**

(*) طبقا للمصنفات المعمول بها في التعليم العالي الجامعي

ويمثل عدد الحاصلين على شهادة البكالوريا سنة 2020 في الشعب العلمية أزيد من 61%، ويبين الجدول التالي تطور توزيع النسب ما بين 2019 و2020:

توزيع نسب الناجحين في البكالوريا حسب الحقول المعرفية ما بين 2019 و2020

شعبة البكالوريا	2019		2020	
الآداب والعلوم الإنسانية والفنون	38,85%	38,85%	38,95%	38,95%
العلوم الاقتصادية والتسيير	7,81%	61,15%	8,93%	61,05%
العلوم والتقنيات	53,34%		52,12%	
المجموع	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

وبخصوص تطور عدد الحاصلين على شهادة البكالوريا بين سنتين 2019 و2020 حسب الجهات فقد سجلت جهة العيون الساقية الحمراء أعلى نسبة (20,71%) في حين تراجع عدد الحاصلين على شهادة البكالوريا بجهة الشرق 2%- وجهة الداخلة وادي الذهب 5,5%- وجهة كلميم واد نون 8%-، كما هو مبين في الجدول أسفله.

تطور عدد حاملي شهادة البكالوريا حسب الجهات ما بين 2019 و2020

الجهة	2019 (1)	2020 (2)	نسبة التطور {(2)-(1)}/(1)
طنجة – تطوان – الحسيمة	25 770	27 963	8,51%
الشرق	19 161	18 760	-2,09%
فاس – مكناس	37 421	39 972	6,82%
الرباط – سلا – القنيطرة	41 909	45 186	7,82%
بني ملال – خنيفرة	18 216	18 404	1,03%
الدار البيضاء – سطات	59 544	60 402	1,44%
مراكش – أسفي	32 162	34 108	6,05%
درعة – تافيلالت	14 757	15 724	6,55%
سوس – ماسة	22 111	22 361	1,13%
كلميم – واد نون	4 379	4 025	-8,08%
العيون – الساقية الحمراء	3 694	4 459	20,71%
الداخلة – وادي الذهب	1 285	1 215	-5,45%
المجموع	**280 409**	**292 579**	**4,34%**

2. توقعات أعداد الطلبة

استنادا إلى معطيات ونتائج البكالوريا لسنة 2020، من المرتقب أن تعرف السنة الجامعية 2020-2021 زيادة في عدد الطلبة بالتعليم العالي بنسبة **6,9%** كما هو مبين في الجدول التالي:

العدد الإجمالي للطلبة بالتعليم العالي المرتقب سنة 2020-2021

العدد الإجمالي للطلبة	إحصائيات 2019-2020	المرتقب سنة 2020-2021	نسبة التطور
بمؤسسات التعليم العالي الجامعي العمومي	921 944	987 143	7,07%
بمؤسسات التعليم العالي العمومي غير التابعة للجامعات	34 185	34 964	2,28%
بالمؤسسات المحدثة في إطار الشراكة وبمؤسسات التعليم العالي الخاص	53 467	57 222	7,02%
المجموع	**1 009 596**	**1 079 329**	**6,9%**

ويقدم الجدولان أسفله التطور المرتقب لأعداد الطلبة بالتعليم العالي الجامعي العمومي ما بين 2019-2020 و 2020-2021 حسب الحقول المعرفية وحسب نوع الولوج.

أعداد الطلبة المرتقبة سنة 2020-2021 بالتعليم العالي الجامعي العمومي

حسب الحقول المعرفية

الميادين	إحصائيات 2019-2020	المرتقب سنة 2020-2021	نسبة التطور
الآداب والعلوم الإنسانية والفنون	235 677	241 495	2,47%
العلوم القانونية والاقتصادية والتسيير	479 936	527 625	9,94%
العلوم والتقنيات	206 331	218 023	5,67%
المجموع	**921 944**	**987 143**	**7,07%**

حسب نوع الولوج

نوع الولوج	إحصائيات 2019-2020	المرتقب سنة 2020-2021	نسبة التطور
الولوج المفتوح	800 492	858 484	7,24%
الولوج المحدود	121 452	128 659	5,93%
المجموع	**921 944**	**987 143**	**7,07%**

ومن المتوقع أن يعرف عدد الطلبة الجدد بالتعليم العالي ارتفاعا ب **6,46%** حيث سينتقل من **278122** طالبا جديدا سنة 2019-2020 إلى **296 082** طالبا جديدا سنة 2020-2021. كما يرتقب أن يسجل عدد الطلبة الجدد بالتعليم العالي الجامعي العمومي **زيادة بنسبة 5,77%**، حيث سينتقل من **257 782** طالبا جديدا خلال 2019-2020 إلى **272 652 طالبا جديدا** سنة 2020-2021. وتعرض الجداول التالية التطور المرتقب لأعداد الطلبة الجدد بالتعليم العالي.

أعداد الطلبة الجدد بالتعليم العالي المرتقبة سنة 2020-2021

أعداد الطلبة	إحصائيات 2019-2020	المرتقب سنة 2020-2021	نسبة التطور
بمؤسسات التعليم العالي الجامعي العمومي	257 782	272 652	5,77%
بمؤسسات التعليم العالي العمومي غير التابعة للجامعات*	7031	8783	24,92%
بالمؤسسات المحدثة في إطار الشراكة وبمؤسسات التعليم العالي الخاص*	13309	14647	10,05%
المجموع	**278 122**	**296 082**	**6,46%**

* دون احتساب الممرات الموازية

أعداد الطلبة الجدد المرتقبة سنة 2020-2021 بالتعليم العالي الجامعي العمومي

حسب الحقول المعرفية

الميادين	إحصائيات 2019-2020	المرتقب سنة 2020-2021	نسبة التطور
الآداب والعلوم الإنسانية والفنون	61 477	62 998	2,47%
العلوم القانونية والاقتصادية والتسيير	141 953	146 063	2,9%
العلوم والتقنيات	54 352	63 591	17%
المجموع	**257 782**	**272 652**	**5,77%**

حسب نوع الولوج

نوع الولوج	إحصائيات 2019-2020	المرتقب سنة 2020-2021	نسبة التطور
الولوج المفتوح	228 501	236 872	3,66%
الولوج المحدود	29 281	35 780	22,20%
المجموع	**257 782**	**272 652**	**5,77%**

3. التأطير والخصاص من الموارد البشرية

1.3. تطور التأطير البيداغوجي والإداري

يتوقع أن ينتقل مجموع الأساتذة الدائمين بالتعليم العالي بمكوناته الثلاث من **20323** سنة 2019-2020 إلى **21 270** سنة 2020-2021 بزيادة قدرها 4,7%. أما عدد الإداريين فيتوقع أن يصل إلى **14 386** سنة 2020-2021 مقابل **14278** سنة 2019-2020.

ويبين الجدول التالي تطور التأطير بالتعليم العالي الجامعي العمومي.

تطور التأطير البيداغوجي والإداري بالتعليم العالي الجامعي العمومي حسب نوع المؤسسات

الموارد البشرية	المؤسسة	2020-2019	2021-2020			
		عدد الموارد البشرية	عدد الموارد البشرية المرتقبة	نسبة التطور	عدد الموارد البشرية الضرورية	الحاجيات من الموارد البشرية
عدد الأساتذة	المؤسسات الجامعية	14 847	15 560	5%	16 473	913
	معاهد البحث	117	115	-2%	115	-
	المجموع	**14 964**	**15 675**	**5%**	**16 588**	**913**
عدد الإداريين	المؤسسات الجامعية	5 891	5 780	-2%	6 432	652
	معاهد البحث	102	95	-7%	95	-
	رئاسات الجامعة	1030	1 046	2%	1 046	-
	الاحياء الجامعية	1767	1 705	-4%	1 705	-
	المجموع	**8790**	**8 626**	**-2%**	**9 278**	**652**
المجموع العام		**23 754**	**24 301**	**2%**	**25 866**	**1 565**

رغم المجهودات المبذولة في هذا المجال فإن التأطير، سواء البيداغوجي أو الإداري، لا يزال يعرف خصاصا كبيرا ولا يواكب التطور المطرد لأعداد الطلبة بالتعليم العالي الجامعي العمومي.

2.3. الخصاص من الموارد البشرية وتوقعات التأطير البيداغوجي والإداري حسب الميادين الدراسية

من المرتقب أن تبلغ نسبة التأطير البيداغوجي بالتعليم العالي الجامعي العمومي **63 طالباً لكل أستاذ** على الصعيد الوطني خلال السنة الجامعية **2020-2021**، مقابل 62 طالبا لكل أستاذ سنة 2019-2020.

ومن المتوقع أن تظل نسبة التأطير البيداغوجي مستقرة، **20 طالباً لكل أستاذ**، بالنسبة للميادين المعرفية ذات الولوج المحدود بين السنتين الجامعتين 2019-2020 و2020 -2021، في حين يرتقب أن تتراجع هذه النسبة من 92 طالبا لكل أستاذ سنة 2019-2020 **الى 95 طالبا لكل أستاذ سنة 2020-2021** بالنسبة للميادين المعرفية ذات الولوج المفتوح.

ولتحسين نسبة التأطير البيداغوجي على الصعيد الوطني بنقطتين لتبلغ 60 طالبا لكل أستاذ عوض 62 طالبا لكل أستاذ الملاحظة سنة 2019-2020؛ يستلزم **توفير 913 أستاذا إضافيا** كحد أدنى لتحسين نسب التأطير البيداغوجي في الميادين التي تعرف اكتظاظا ولتغطية حاجيات المؤسسات الجديدة وتلك التي لم تستكمل بعد بنيتها البيداغوجية.

ويمكن أن تعرف نسبة التأطير البيداغوجي في ميدان العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تحسنا ملحوظا بعد تلبية الحاجيات، المحددة في 88 منصبا ماليا، لتنتقل إلى 204 طالبا لكل أستاذ خلال 2020-2021 عوض 209 طالبا لكل أستاذ المسجلة في 2019-2020.

ويبين الجدول أسفله الخصاص من الأساتذة وتوقعات التأطير البيداغوجي حسب الميادين الدراسية للسنة الجامعية 2020-2021.

تطور التأطير البيداغوجي بالتعليم العالي الجامعي العمومي حسب نوع المؤسسات

نوع المؤسسة	2020-2019		2021-2020			
	عدد الأساتذة	نسب التأطير	عدد الأساتذة المرتقب	نسب التأطير المرتقبة	الحاجيات من الأساتذة	النسب بعد تلبية الحاجيات
العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية	1 944	209	2105	213	88	204
الآداب والعلوم الانسانية	2 489	81	2545	82	77	79
العلوم	3 382	29	3371	31	175	29
الكليات متعددة التخصصات	850	110	980	101	13	100
المؤسسات ذات الولوج المفتوح	**8 665**	**92**	**9 001**	**95**	**353**	**92**
المؤسسات ذات الولوج المحدود	**6 182**	**20**	**6 559**	**20**	**560**	**18**
المعدل الوطني	**14 847**	**62**	**15 560**	**63**	**913**	**60**
معاهد البحث	117	-	**115**	-	-	-
المجموع العام	**14 964**	**-**	**15 675**	**-**	**913**	**-**

فيما يخص التأطير الإداري لسنة 2020-2021، فمن المتوقع أن تبلغ النسبة **171 طالبا لكل إداري كمعدل وطني**، مقابل 157 طالبا لكل إداري سنة 2019-2020. في حين من المنتظر أن تصل الى 264 بالميادين ذات الولوج المفتوح، مقابل 240 طالبا لكل إداري سنة 2019-2020.

وتقدر الحاجيات ب 652 منصبا ماليا من أجل تحسين التأطير الإداري بأربع نقط، ليبلغ 153 طالب لكل إداري كمعدل وطني، أي بمعدل 241 بالمؤسسات ذات الولوج المفتوح وبمعدل 45 بالمؤسسات ذات الولوج المحدود.

ويبين الجدول أسفله الخصاص من الإداريين وتوقعات التأطير الإداري حسب الميادين الدراسية للسنة الجامعية 2020-2021.

تطور التأطير الإداري بالتعليم العالي الجامعي العمومي حسب نوع المؤسسة

نوع المؤسسة	2020-2019		2021-2020			
	عدد الإداريين والتقنيين	نسب التأطير	عدد الإداريين والتقنيين المرتقب	نسب التأطير المرتقبة	الحاجيات من الإداريين والتقنيين	النسب بعد تلبية الحاجيات
العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية	935	434	926	483	108	433
الآداب والعلوم الانسانية	1 052	192	1 017	204	82	189
العلوم	1 040	96	992	105	96	96
الكليات متعددة التخصصات	309	302	313	316	24	293
المؤسسات ذات الولوج المفتوح	**3 336**	**240**	**3 248**	**264**	**310**	**241**
المؤسسات ذات الولوج المحدود	**2 555**	**48**	**2 532**	**51**	**342**	**45**
المعدل الوطني	**5 891**	**157**	**5 780**	**171**	**652**	**153**
معاهد البحث	102	–	95	–	–	–
رئاسات الجامعات	1 030	–	1 046	–	–	–
مجموع الجامعات	**7 023**	–	**6 921**	–	–	–
الاحياء الجامعية	1767	–	1 705	–	–	–
المجموع العام	**8 790**	–	**8 626**	–	**652**	–

4. الطاقة الاستيعابية المرتقبة بالتعليم العالي الجامعي العمومي

يرتقب أن تستقر الطاقة الاستيعابية للجامعات العمومية في **518.896 مقعدا**، ما سيسبب تراجعا في نسبة استغلال الطاقة الاستيعابية من 178 طالبا لكل 100 مقعد سنة 2019-2020 الى **190 طالبا لكل 100** مقعد سنة 2020-2021.

الطاقة الاستيعابية المرتقبة 2020-2021 حسب نوع الولوج

نوع الولوج	الطاقة الاستيعابية (عدد المقاعد)		نسبة استغلال الطاقة الاستيعابية (عدد الطلبة لكل 100 مقعد)	
	2020-2019	2021-2020 (المرتقبة)	2020-2019	2021-2020 (المرتقبة)
الولوج المفتوح	353 116	353 116	227	243
الولوج المحدود	165 780	165 780	73	78
المجموع	**518 896**	**518 896**	**178**	**190**

ثانيا: مستجدات الدخول الجامعي 2020-2021 والأوراش ذات الأولوية

في إطار مواصلتها لجهود توفير الشروط الكفيلة بتحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي والارتقاء بأداء منظومة التعليم العالي والبحث العلمي وتحسين مخرجاتها، سيتم العمل على إنجاز العديد من الأوراش ذات الأولوية خلال الموسم الجامعي المقبل.

1. مواصلة توفير الشروط الكفيلة بتحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي

1.1. مواصلة توسيع العرض في إطار سياسة القرب وتكافؤ الفرص

في إطار المجهودات التي يقوم بها القطاع قصد تقوية وتنويع العرض سيعرف الدخول الجامعي المقبل:

- فتح معهد مهن الرياضة القنيطرة،
- فتح المدرسة العليا للتربية والتكوين بوجدة؛
- برمجة تقسيم 3 مؤسسات على الشكل الآتي:
  - تقسيم كلية العلوم القانونية، الاقتصادية والاجتماعية التابعة لجامعة الحسن الأول سطات إلى:
    - كلية العلوم القانونية والسياسية؛
    - كلية الاقتصاد والتدبير.
  - تقسيم كلية الآداب والعلوم الإنسانية التابعة لجامعة ابن طفيل بالقنيطرة إلى:
    - كلية اللغات والآداب والفنون؛
    - كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.
  - تقسيم كلية العلوم القانونية، الاقتصادية والاجتماعية التابعة لجامعة ابن طفيل بالقنيطرة إلى:
    - كلية العلوم القانونية والسياسية؛
    - كلية الاقتصاد والتدبير.

2.1. اتخاذ التدابير اللازمة لإتمام الموسم الجامعي 2019-2020 والإعداد للدخول الجامعي 2020-2021

من أجل استكمال الموسم الجامعي 2019-2020 والإعداد الناجح للدخول الجامعي 2020-2021 تم اتخاذ مجموعة من التدابير الاحترازية التي من شأنها تقوية السلامة بكل مسؤولية وبشكل استباقي، مع مراعاة التطور الذي تعرفه الحالة الوبائية وطنيا وجهويا، وذلك حفاظا على صحة الطالب والأستاذ والموظف الإداري والتقني:

- اتخاذ إجراءات مواكبة لاجتياز امتحانات الدورة الربيعية المؤجلة:
  - إجراء هذه الامتحانات ابتداء من أوائل شهر شتنبر 2020 ومنتصف شهر أكتوبر 2020؛
  - على مستوى المؤسسات الجامعية ذات الولوج المحدود سيتم تقييم المعارف والكفايات عن بعد. أما فيما يتعلق بالمؤسسات ذات الولوج المفتوح، فسيتم تقييم المعارف والكفايات حضوريا مع الرفع من عدد مراكز إجراء الامتحانات وتقريبها من الطلبة؛

- استفادة الجامعات من تجربة تنظيم امتحان ولوج كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان من خلال تنظيم الامتحانات في مدن جامعية مختلفة تفاديا للتنقلات ولإشكالية إقامة الطلبة، مع مراعاة وضعية الكليات التي تتواجد بها أعداد مهمة من الطلبة والظروف التي قد تؤدي إلى تقييد الحركية داخل وبين المدن؛
- تشكيل خلية أزمة لتتبع الاقتراحات وتتبع المستجدات المرتبطة بالتقييمات، ينسق عملها السيد الكاتب العام لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وتتشكل من السادة رؤساء جامعات ابن طفيل وابن زهر والمولى اسماعيل وسيدي محمد بنعبد الله والقاضي عياض وعبد المالك السعدي ومدير المكتب الوطني للأعمال الاجتماعية والثقافية ومدير التعليم العالي والتنمية البيداغوجية ومدير الاستراتيجيات ونُظم المعلومات.

▪ تحضير الدخول الجامعي 2020-2021 والمساطر الواجب اتخاذها من أجل تسجيل الطلبة الجدد وإعادة تسجيل الطلبة القدامى:

- اعتماد مجموعة من المساطر لضمان تسجيل الطلبة الجدد وإعادة تسجيل الطلبة القدامى في مختلف المؤسسات والمستويات. وقد اعتمدت بعض المؤسسات ذات الولوج المحدود المنصة الإلكترونية "توجيهي"، على وجه الخصوص، وعلى منصات الجامعات بالنسبة للمسالك ذات الولوج المحدود.

أما بالنسبة للمؤسسات ذات الولوج المفتوح فبالنظر إلى صعوبة تواجد الطلبة بالمؤسسات الجامعية في ظل الظروف الوبائية التي تشهدها بلادنا، فقد اعتمدت بعض الجامعات التسجيل القبلي على المنصات الخاصة بها بالنسبة للطلبة الجدد حاملي الباكالوريا مع ضرورة أخذ موعد محدد عبر الموقع الإلكتروني للجامعة والمؤسسة وضرورة احترامه وكذا الزيادة في عدد مراكز التسجيل حفاظا على التباعد الاجتماعي، والتسجيل التلقائي بالنسبة للطلبة القدامى.

- اتخاذ إجراءات موازية تتمثل في:
  - عدم اشتراط النسخة الأصلية من شهادة البكالوريا لإتمام عملية التسجيل في انتظار وضع آلية تمكن إدارة المؤسسات الجامعية من تدبير عملية تسجيل الطلبة الجدد دون الاحتفاظ بالشهادة الأصلية للباكالوريا؛
  - استغلال الفترة الزمنية الفاصلة بين عملية التسجيل والشروع في الدراسة لتمكين الطلبة الجدد من دروس عن بعد تنمي مهاراتهم (اللغات، وتدبير الوقت ومنهجية العمل بالجامعة...).

▪ تبني نموذج بيداغوجي يزاوج بين التعليم عن بعد والتعليم الحضوري بالنسبة للدخول الجامعي 2020 -2021 مع مجموعة من الإجراءات المواكبة:

ستنطلق الدراسة ابتداء من منتصف شهر أكتوبر 2020، مع إعطاء الإمكانية للطلبة لاختيار إحدى الصيغتين التاليتين أو كلتيهما:

- التعليم عن بعد؛
- التعليم الحضوري في مجموعات صغيرة.

وستواكب التعليم الحضوري مجموعة من التدابير الاحترازية، بتنسيق تام مع السلطات العمومية المختصة، بغية تعزيز الوقاية والسلامة الصحية، والمتمثلة في:

- إجبارية ارتداء الكمامات داخل الفضاءات الجامعية وبالنسبة للجميع؛

- التباعد الجسدي بين الطلبة عن طريق تفويج أو تقليص الأعداد في المدرجات والقاعات؛
- غسل وتطهير اليدين بشكل منتظم؛
- تعقيم فضاءات التكوين والتعليم بشكل مستمر.

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن في أي فترة من الموسم الجامعي 2020 – 2021 تكييف النموذج البيداغوجي المعتمد على مستوى كل جامعة عمومية أو مؤسسة للتعليم العالي غير التابع للجامعات أو مؤسسة للتعليم العالي الشريكة ومؤسسة للتعليم العالي الخاص على حدة، تبعا لتطور الحالة الوبائية والتغيرات التي قد تطرأ على مستوى كل جهة.

وموازاة مع تفعيل النموذج البيداغوجي المعتمد، سيتم اتخاذ التدابير أو الإجراءات التالية:

- تقنين التعليم عن بعد (مراجعة دفاتر الضوابط البيداغوجية الوطنية – مأسسة التقييم عن بعد، ...)؛
- تحفيز وتشجيع الأساتذة الباحثين على توفير وإنتاج موارد بيداغوجية رقمية (موارد تلفزية وسمعية، ...)؛
- مواكبة الأساتذة الباحثين عبر التكوين المستمر الملائم في مجال التعليم عن بعد والبيداغوجية الرقمية؛
- تجهيز المؤسسات الجامعية باستديوهات لتصوير وتسجيل الدروس؛
- تفويج الطلبة عبر مجموعات صغيرة مع دراسة إمكانية توسيع المدة اليومية للعمل بالمؤسسات الجامعية (عدم الاقتصار على التوقيت العادي)؛
- ضرورة ترصيد المكتسبات المحققة خلال فترة الحجر الصحي مع التركيز على الجودة فيما سيتم مستقبلا؛
- توفير الموارد البيداغوجية للطلبة (المطبوعات) بالمجان قبل بداية الدراسة؛
- عرض طبيعة الدروس (حضوري أو عن بعد) في الجداول الزمنية؛
- تشجيع الجامعات على إحداث وإطلاق قنوات تلفزية أو إذاعية عبر الويب؛
- منح كل طالب عنوان بريد الكتروني مؤسساتي، يسمح له بولوج الموارد البيداغوجية الرقمية المتوفرة لدى الجامعة؛
- التفكير في إطلاق برنامج "INJAZ–Covid" بهدف تمكين طلبة التعليم العالي، خصوصا منهم المنحدرين من أسر ذوي إمكانيات مادية محدودة، من الحصول على الأجهزة الضرورية (حاسوب، لوحة إلكترونية، هاتف ذكي) والاستفادة من خدمة الانترنيت بأسعار تفضيلية؛
- تشجيع الاستثمار في عملية التحول الرقمي؛
- تشجيع استمرارية بث التكوينات عبر القنوات الوطنية والإذاعات الجهوية؛
- تكليف شبكات كليات العلوم والعلوم والتقنيات ومدارس المهندسين بإيجاد الصيغ الملائمة لتوفير الأعمال التطبيقية عن بعد في سياق الاستفادة من تجربتي EXPERES و ExAO.

3.1. تعزيز خدمات الدعم الاجتماعي لفائدة الطلبة

سيعرف الدخول الجامعي 2020–2021 مواصلة تفعيل إجراءات مخطط عمل المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية لتعزيز الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة، وذلك على عدة مستويات:

1.3.1. على مستوى المنح

- توسيع قاعدة الممنوحين، حيث يرتقب أن يصل عدد منح التعليم العالي برسم الموسم الجامعي 2020-2021 إلى **415000 منحة** ويبقى هذا العدد رهينا بتوفير الميزانية الضرورية لذلك؛
- المرور الكلي لرقمنة خدمة البوابة الالكترونية www.boursessup-etranger.onousc.ma لتمكين الطلبة الذين يتابعون دراستهم بالخارج من إيداع طلبات المنح؛
- تفعيل النظام المعلوماتي الجديد لتدبير المنح.

2.3.1. على مستوى الإيواء

- تفعيل النظام المعلوماتي الخاص بالإيواء؛
- مواصلة استكمال مشاريع تتعلق ببناء أحياء جامعية جديدة مبرمجة أو في طور الإنجاز في الفترة الممتدة ما بين سنة 2017 إلى 2023، حيث سيتم برسم الموسم الحالي استكمال وتجهيز كل من الحي الجامعي تطوان (1100 سرير) وتوسعة الحي الجامعي مولاي إسماعيل (852 سرير). في حين سيظل افتتاحهما وكذا افتتاح باقي الأحياء الجامعية رهينا بقرارات السلطات المعنية حسب تطور الحالة الوبائية ببلادنا وبكل جهة، وفي احترام تام للتدابير الصحية المعمول بها من أجل الحفاظ على صحة وسلامة الطالبات والطلبة القاطنين وكذا الموظفين العاملين بها. كما ستتم مواصلة المجهودات للبحث عن شركاء جدد في إطار الشراكة مع القطاع الخاص لتحسين الطاقة الإيوائية مستقبلا.

3.3.1. على مستوى الإطعام

- العمل على تعميم نظام البطائق الإلكترونية على مستوى باقي الأحياء الجامعية؛
- ضمان جاهزية كل من المطعمين الجامعيين بتطوان وطنجة.

4.3.1. على مستوى التغطية الصحية

- الاستمرار في الرفع من عدد المنخرطين في نظام التأمين الصحي الإجباري الأساسي عن المرض؛
- برمجة حملة تواصلية للتعريف بنظام التأمين الصحي الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة عبر تقنيات المناظرة (webinaire).
- العمل على تحيين المعطيات المتعلقة بلائحة مؤسسات التعليم العالي من أجل تمكينها من الانخراط في نظام التغطية الصحية؛
- الاستمرار في تجهيز مكاتب استقبال ملفات العلاج المتواجدة على مستوى الأحياء الجامعية.

5.3.1. على مستوى الأنشطة الرياضية والثقافية الجامعية

- اعتماد وسائل التواصل الاجتماعي لتنظيم مجموعة من الأنشطة الثقافية والرياضية الافتراضية في ظل جائحة فيروس كورونا.

كما تتميز السنة الجامعية 2020-2021 بانخراط قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في تنزيل "**ورش تعميم التغطية الاجتماعية**"، من خلال مواصلة الجهود من أجل تحسين مستوى حياة الطلبة، عبر:

- تعزيز نظام الدعم الاجتماعي للطلبة من خلال الاستمرار في نهج سياسة توسيع قاعدة الممنوحين؛
- تعميم وتجويد خدمة التغطية الصحية لفائدة الطلبة؛

- تعزيز نظام "قرض الطالب" بشروط تفضيلية في إطار العلاقة مع الأبناك؛
- تشجيع التعاون والشراكة لتمكين الطلبة من الحصول على أجهزة إلكترونية والربط بشبكات الانترنيت بأثمنة مشجعة؛
- تقوية الشراكات مع مختلف القطاعات والمؤسسات المعنية بالحقل الثقافي والرياضي لتمكين الطلبة من ولوج المعارض والمسارح ودعم الأنشطة الجامعية الثقافية والرياضية؛
- خلق مؤسسات جهوية تابعة للمكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية تتكفل بإيواء وإطعام المستحقين من الطلبة، وذلك بشراكة مع الجماعات المحلية والمهنيين التابعين للقطاع؛
- إبرام اتفاقيات مع شركات ومطاعم خاصة من أجل تمكين طلبة التعليم العالي من ولوج خدماتها بأثمنة تفضيلية.

2. تحسين جودة التعليم العالي

1.2. ملاءمة العرض التربوي بالجامعات للمساهمة في "خطة إنعاش الاقتصاد الوطني"

على غرار العديد من المبادرات التي تم إطلاقها سابقا (مبادرة تكوين 10000 مهندس، مبادرة ترحيل الخدمات، مبادرة تكوين 3300 طبيب،)، سيتم العمل على:

- تعزيز آليات التنسيق مع القطاعات المعنية بتنزيل "خطة إنعاش الاقتصاد الوطني " من أجل تكوين الموارد البشرية المؤهلة والمتخصصة التي تستجيب لحاجياتها؛
- تطوير المؤسسات ذات الولوج المفتوح للرفع من مردوديتها الداخلية والخارجية من خلال استكمال الورش الوطني للإصلاح البيداغوجي؛
- ربط مؤسسات تكوين الأطر بالجامعات.

2.2. تطوير التعليم عن بعد

- مأسسة التعليم عن بعد من خلال تنزيل مقتضيات القانون الإطار 51.17، خاصة المادة 33 منه. كما سيتم العمل على توفير التجهيزات وبرامج التكوين المستمر في البيداغوجية الرقمية، وتكوين الأطر الإدارية والتقنية العاملة في ميدان التعليم عن بعد،....؛
- مواكبة كل جامعة لخلق مسلك إشهادي عن بعد، على المدى القريب؛
- خلق جامعة وطنية افتراضية على المدى المتوسط؛
- إحداث وتفعيل "المركز الوطني للرقمنة والتعليم عن بعد بموجب اتفاقية – إطار لشراكة استراتيجية موقعة مع المكتب الشريف للفوسفاط.

3.2. تشجيع المشاريع المقاولاتية للطلبة:

في إطار تطوير روح المقاولة وريادة الأعمال والتشغيل الذاتي لدى الطلبة:

- تمكين الطلبة الحاملين لصفة "الطالب–المقاول" من الاستفادة بشكل تفضيلي من الدعم والمواكبة والتمويل (برنامج "انطلاقة" نموذجا)؛

- إحداث آلية لتمكين الطلبة الحاملين لصفة "الطالب–المقاول" من بعض الخدمات الاجتماعية، لا سيما التغطية الصحية لمدة سنة إضافية بعد التخرج من الجامعات.
- إعداد برنامج لقافلة وطنية لتقديم النظام الوطني للطالب المقاول بمختلف الجامعات برسم الدخول الجامعي 2020–2021. وسيتم الشروع في تفعيله مباشرة بعد انتهاء فترة الطوارئ الصحية "كوفيد 19".

4.2. اعتماد منصات القبول الإلكتروني الموحد لتدبير الترشيح لولوج بعض المؤسسات ذات الولوج المحدود:

✓ **اعتماد المنصة الوطنية الموحدة "توجيهي" (www.tawjihi.ma) لولوج حملة البكالوريا لعدد من المؤسسات الجامعية ذات الولوج المحدود**

يتميز الدخول الجامعي 2020–2021 بتوسيع الاعتماد على منصة "توجيهي" لتدبير الترشيح لولوج مجموعة من المؤسسات (بالإضافة إلى المدارس العليا للتكنولوجيا وكليات العلوم والتقنيات). يتعلق الأمر بالمؤسسات التالية:

- المدارس الوطنية للتجارة والتسيير (ENCG)؛
- المدارس الوطنية للعلوم التطبيقية (ENSA)؛
- المدرستان الوطنيتان العليتان للفنون والمهن (ENSAM)؛
- المدرسة الوطنية العليا للفن والتصميم (ENSAD).

✓ **اعتماد المنصة الوطنية "www.concoursmed.ma" للترشيح للمباراة المشتركة لولوج كليات الطب والصيدلة وكليتي طب الأسنان برسم 2020-2021**

تم إطلاق هذه المنصة في إطار تحسين عملية تدبير ولوج مؤسسات التعليم العالي ذات الولوج المحدود، وحرصا على ضمان تكافؤ الفرص بين جميع المترشحين لولوج التكوينات في الطب والصيدلة وطب الأسنان، ومن أجل تقريب مراكز المباراة من مقرات سكنى حاملي شهادة البكالوريا خاصة في هذه الظروف الاستثنائية المرتبطة بتداعيات جائحة كوفيد–19 والتي تتطلب تقليل التنقلات بين مختلف جهات وعمالات وأقاليم المملكة.

ولأول مرة في تاريخ كليات الطب والصيدلة وكليتي طب الأسنان، وبتنسيق مع عمداء هذه المؤسسات، تم تنظيم مباراة مشتركة حضورية لولوج السنة الأولى في التكوينات في الطب والصيدلة وطب الأسنان عوض 11 مباراة التي جرت العادة على تنظيمها سابقا .

وتمت جميع مراحل هذه العملية في إطار تعبئة شاملة للمصالح المركزية للوزارة وكليات الطب والصيدلة وطب الأسنان وجميع الجامعات الوطنية العمومية والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بمختلف جهات المملكة.

5.2. تشجيع التعليم العالي الخاص:

- الرفع من جاذبية التعليم العالي الخاص، خصوصا بالمناطق التي تفتقر لمؤسسات التعليم العالي، وذلك عن طريق:
  - تبسيط المساطر المتعلقة بالتعليم العالي الخاص؛
  - تقديم تحفيزات من أجل تشجيع الاستثمار في هذا القطاع.
- إصلاح التعليم العالي الخاص وفق مقتضيات القانون –الإطار:

في إطار تفعيل مقتضيات القانون الإطار 51.17 وخصوصا المادة 14 والمادة 44، سيتم الاشتغال على مجموعة من الأوراش بهدف تعزيز دور التعليم العالي الخاص كشريك حقيقي في تطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والرفع من مردوديتها وتمويلها وتحسين جودتها وتنويع العرض التعليمي والتكويني بشكل يراعي مبادئ التوازن المجالي على الصعيد الترابي وأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

6.2. إطلاق عملية التقييم المؤسساتي

- انطلاق التجربة النموذجية لتقييم 12 مؤسسة جامعية عمومية، حيث ستقوم هذه المؤسسات بعملية التقييم الذاتي (التي كانت مبرمجة من ابتداء من فاتح يوليوز وإلى غاية متم شهر شتنبر 2020)؛
- إجراء عملية التقييم الخارجي الذي سيقوم به خبراء الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي ابتداء من شهر أكتوبر 2020 والتي ستعقب عملية التقييم الذاتي.

3. النهوض بالبحث العلمي والابتكار

1.3. تحسين حكامة المنظومة الوطنية للبحث العلمي والابتكار

- إحداث مجلس وطني للبحث العلمي والابتكار من أجل إرساء منظومة وطنية مؤسساتية مندمجة وتعزيز التنسيق بين القطاعات الحكومية؛
- إعداد الشق المتعلق بالبحث العلمي والابتكار ضمن مشروع تعديل القانون 01.00 المتعلق بالتعليم العالي؛
- تحيين وتطوير الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي والابتكار وملاءمتها مع الرؤية الاستراتيجية 2015- 2030 والقانون الإطار 51.17؛
- مواصلة هيكلة البحث العلمي والابتكار وفق معايير وطنية، وفي إطار كتل مشتركة وازنة (تجميع البنيات والكفاءات في مراكز ومختبرات)؛
- إحداث اللجنة الوطنية لأخلاقيات العلوم والتكنولوجيا؛
- تحيين الاتفاقية المتعلقة ببرنامج "فينكوم" مع إيجاد الموارد المالية اللازمة؛
- دعم البحث العلمي عبر طلبات عروض جديدة لتمويل مشاريع البحث العلمي في المجالات ذات الأولوية؛
- مواصلة تبسيط المساطر الإدارية والمالية لصرف الميزانية (بما فيها تحيين القرار المشترك واعتماد المراقبة المصاحبة)؛
- تنويع مصادر التمويل من خلال الانفتاح على القطاعات الوزارية والجهات والقطاع الخاص:
  - مؤسسة للاسلمى للوقاية وعلاج السرطان؛
  - وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي.
- دراسة إمكانية وضع إجراءات ضريبية تحفيزية لتشجيع المقاولة على تمويل المشاريع في البحث (مع وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة).

2.3. تحسين الدراسات بسلك الدكتوراه والنهوض بالتميز في مجال البحث العلمي والابتكار

- مراجعة دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لسلك الدكتوراه؛
- وضع إطار قانوني لمراكز الدراسة بسلك الدكتوراه؛
- وضع إطار قانوني للطالب الباحث والباحث ما بعد الدكتوراه؛

- العمل على تعزيز النشر في المجلات العلمية المحكمة خاصة في: الآداب والعلوم الإنسانية والفنون والعلوم القانونية والاقتصادية والتسيير(إحداث خلية للترجمة العلمية بالمركز الوطني للبحث العلمي والتقني)؛
- العمل على تعزيز تصنيف الجامعات المغربية على الصعيد العالمي؛
- العمل على إنشاء التصنيف الوطني للجامعات.

3.3. تعزيز البنيات التحتية للبحث العلمي والابتكار وتشجيع استعمالها المشترك

- مواصلة وضع نظام وطني مندمج للمعلومات خاص بالبحث العلمي والابتكار؛
- تطوير وتعزيز وحدات الدعم التقني للبحث العلمي ومواكبة الجامعات في إحداث شبكة وطنية؛
- تعزيز آليات وخدمات التواصل والإعلام العلمي والتقني.

4.3. تعزيز آليات تثمين نتائج البحث العلمي والتكنولوجي والابتكار

- مواصلة إحداث مجمعات الابتكار (Cités d'innovation) بالجامعات والعمل على وضع آليات ناجعة لتدبيرها؛
- إنهاء إنجاز الدراسة المتعلقة بالبحث العلمي والابتكار داخل المقاولات المغربية؛
- مواصلة دعم وتشجيع براءات الاختراع بالجامعة المغربية وتطوير أنشطة تدبيرها واستغلالها وذلك عبر:
  - مأسسة آليات وإجراءات تدبير براءات الاختراع داخل الجامعات؛
  - دعم مراكز الإخبار التكنولوجي المتعلقة ببراءات الاختراع الجامعية (TISC).
- تحفيز القطاع الخاص على تمويل البحث العلمي والابتكار، وإبرام شراكات من أجل إنجاز برامج ومشاريع بحث مشتركة مع الجامعات والمؤسسات العمومية للبحث. (إطلاق طلبات عروض بشراكة مع مؤسسة OCP من أجل تمويل مشاريع نقل التكنولوجيا وإنشاء المقاولات المبتكرة).
- إحداث منح للقيام ببحوث مشتركة بين الجامعات والمقاولات المغربية عبر تشجيع التعاقد الأكاديمي بينهما (Bourses Doctorat–Maroc)؛
- تنظيم دورة جديدة لجائزة التنافسية وجائزة الشراكة بين الجامعة والمقاولة؛
- مواصلة دعم أنشطة الحاضنات الجامعية ومشاريع المقاولات التكنولوجية الابتكارية.

5.3. تعزيز الشراكة والتعاون على المستويين الوطني والدولي في مجالات العلوم والتكنولوجيا

- الإعلان عن المشاريع التي تم انتقاؤها في إطار التعاون الثنائي المغربي التونسي وانطلاق تمويلها؛
- الإعلان عن طلبات عروض جديدة في إطار التعاون الثنائي المغربي الألماني؛
- توقيع مذكرة تفاهم في مجال البحث العلمي والابتكار من أجل تمويل مشاريع البحث المشتركة في الميادين ذات الأولوية وتشجيع حركية الأساتذة والطلبة الدكاترة مع كل من: إسبانيا والبرتغال وإيطاليا وهنغاريا؛
- الإعلان عن المشاريع التي تم انتقاؤها في إطار البرنامج الأورومتوسطي "PRIMA" برسم سنة 2020 وانطلاق تمويلها؛
- تنظيم دورات تكوينية قصد تشجيع المشاركة المغربية في طلبات العروض (PRIMA، البرنامج الأوروبي أفق 2020، البرنامج الأوروبي Horizon Europe 2021–2027 ...)؛

- إعداد مشروع طلب تخويل المغرب صفة "بلد شريك" في البرنامج الأوروبي للبحث والابتكار "Horizon Europe 2021-2027"؛
- تنظيم الاجتماع التاسع للجنة البحث والابتكار ولجنة تدبير الاتفاق العلمي والتكنولوجي بين المغرب والاتحاد الأوروبي؛
- إنشاء نقط الاتصال الموضوعاتية وتحيين شبكة نقط الاتصال المؤسساتية؛
- الإعلان عن طلبات العروض الرابعة المتعلقة بالبرنامج الأورومتوسطي بريما "PRIMA" في شقيها الأول والثاني المتعلقة بالشراكة في مجال البحث والابتكار في المنطقة المتوسطية؛
- إطلاق تمويل مشاريع البحث في إطار البرنامج الأوروبي CoreOrganic؛
- انتقاء وتمويل مشاريع البحث في إطار البرنامج الأوروبي FOSC؛
- الإعلان عن طلب العروض المتعلقة بالبرنامج الأوروبي للبحث "BIOVIVERESTORE" في مجال الحفاظ على النظم البيئية بهدف الحماية ضد المخاطر والآثار المرتبطة بالتدهور البيئي؛
- الإعلان عن طلب العروض المتعلقة بالبرنامج الأوروبي للبحث "LEAP-RE" في ميدان الطاقات المتجددة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي؛
- مواصلة تتبع تمويل مشاريع البحث في إطار البرنامج الأورومتوسطي PRIMA والبرنامج الأوروبي ERANETMED والبرنامج الأوروبي ARIMNET؛
- توطيد التعاون والشراكة مع الدول الأورومتوسطية في إطار الاتحاد من أجل المتوسط؛
- تعزيز التعاون والشراكة مع الدول الافريقية في إطار الاتحاد الافريقي؛
- تطوير التعاون مع المنظمات الجهوية والدولية (اليونسكو والإيسيسكو والألكسو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الإفريقي، واتحاد دول جنوب شرق آسيا ودول حوار 5+5 وفي مجال الفيزياء النووية (CERN))، وذلك في إطار تفعيل اتفاقيات الشراكة المبرمة بين المغرب وهذه المنظمات.

4. تحسين حكامة المنظومة

1.4. مواصلة إرساء نظام معلوماتي شامل ومندمج حول المنظومة

- تطوير الإدارة الإلكترونية وتوفير الخدمات للمواطنين:
  - تطوير خدمة إلكترونية لفائدة حاملي البكالوريا من أجل التوجيه ولإيداع طلبات التسجيل في المؤسسات الجامعية ذات الولوج المفتوح وتتبعها؛
  - تطوير نظام لتدبير طلبات اعتماد المسالك؛
  - توسيع العرض فيما يخص الخدمة الإلكترونية لفائدة حاملي البكالوريا لإيداع طلبات التسجيل في المؤسسات الجامعية ذات الولوج المحدود وتتبعها (إضافة المدارس الوطنية للتجارة والتسيير والمدارس الوطنية للعلوم التطبيقية والمدرستان الوطنيتان العليتان للفنون والمهن والمدرسة الوطنية العليا للفن والتصميم)؛
  - تطوير نظام لتدبير طلبات معادلات الشواهد؛
  - إطلاق نظام لتوفير المعلومات الخاصة بالتعليم العالي الخاص وتتبع تسجيل الطلبة بهذه المؤسسات؛

- اعتماد مرجعيات ومصنفات موحدة وطنيا بالنسبة للأنظمة المعلوماتية ولبروتوكولات تبادل المعلومات وتطوير نظام لتدبيرها؛
- إرساء الأنظمة الخاصة بتدبير طلبات المنح للدراسة بالخارج؛
- إرساء النظام الخاص بتدبير المراسلات؛
- تطوير البوابة الإلكترونية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي؛
- القيام بالدراسة المبدئية حول نظام المعلومات للبحث العلمي وتطوير الخدمات الأولية لفائدة المستفيدين؛

- تطوير البنية التحتية للخوادم وتحسين أنظمة الأمن المعلوماتية:
  - اقتناء نظام التتبع والمراقبة المعلوماتية للخوادم (solution de traçabilité)؛
  - تقييم وافتحاص نظام الأمن المعلوماتي؛
  - اقتناء عتاد ولوازم معلوماتية لفائدة المصلحة المركزية.
- مواصلة تطوير تطبيقات معلوماتية خاصة بتدبير الموارد البشرية:
  - منصة الكترونية خاصة بالوضعية الإدارية للموظفين، بهدف:
    - تمكين موظفي القطاع من الاطلاع على وضعيتهم الإدارية من خلال حسابهم الخاص؛
    - التحيين الدائم والمستمر لمعطيات موظفي القطاع مع الجامعات (المصلحة المركزية والجامعات)؛
    - تقريب الإدارة من المرتفقين؛
    - تبسيط المساطر ؛
    - تعزيز اللاتمركز الإداري.

هذا المشروع تم طرحه للتجربة الفعلية على مستوى مديرية الموارد البشرية كما تم وضعه رهن إشارة الجامعات منذ فبراير 2020، وفي انتظار توفير الوسائل اللوجستيكية الضرورية (serveur) سيتم تنزيله على الشبكة المعلوماتية المركزية الموحدة.

- تطوير المنصة الكترونية الخاصة بتدبير الشواهد الإدارية؛
- برمجة مشاريع أخرى:
  - برنامج اندماج (Indim@j) محلي؛
  - تطبيق خاص بمكتب التوثيق؛
  - تطبيق خاص بمكتب الربائد؛
  - تطبيق خاص بالتغيب غير المشروع عن العمل؛
  - تطبيق خاص بوضعيات الأساتذة الباحثين العاملين بمؤسسات تكوين الأطر العليا؛
  - بوابة إلكترونية خاصة بالتكوين المستمر ؛
  - قاعدة بيانات خاصة بتخصصات الأساتذة الباحثين؛
  - قاعدة بيانات خاصة ببطائق التنقيط الفردية وتقارير التقييم؛
  - رقمنة التواصل الخاص بالعمل الاجتماعي.

2.4. تسريع إصدار النصوص القانونية قيد الإعداد والدراسة

- مراجعة وتحيين القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي، وما يرتبط به من نصوص تنظيمية من مراسيم وقرارات، قصد ملاءمته مع مقتضيات القانون الإطار، ولاسيما ما يتعلق بتنظيم منظومة التربية والتكوين في شكل أطوار وأسلاك ومسالك دراسية ومسارات مهنية في إطار من الانسجام والتنسيق والتنوع والتكامل ومد الجسور فيما بينها واستدامة التعلم والاندماج؛
- تعديل القانون رقم 80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي، ومراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة لمهام التقييم لمواءمتها مع المقتضيات المنصوص عليها في قانون الإطار رقم 51.17؛
- إعداد واستصدار النصوص التنظيمية المتعلقة بوضع الإطار الوطني المرجعي لعمليات الإشهاد والمعادلة بين الشهادات والتصديق على المكتسبات المهنية والحرفية مع تحديد الهيئة الوطنية المستقلة التي تحدث لهذا الغرض؛
- إعداد واستصدار الإطار التشريعي المحدد للتوجهات العامة والسياسات العمومية المتعلقة بمكونات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي ولاسيما القواعد المتعلقة بهيكلتها ونظام حكامتها وآليات التنسيق وإقامة الجسور بين مكوناتها والقواعد العامة لهندستها البيداغوجية واللغوية ومصادر تمويلها ومنظومة تقييمها؛
- إعداد الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات المنصوص عليها في المادة 37 من القانون الإطار، وعلى ضوئها مراجعة المراسيم التالية:
  - المرسوم رقم 793.96.2 الصادر في 19 فبراير 1997 في شأن النظام الأساسي الخاص بهيئة الأساتذة الباحثين بالتعليم العالي؛
  - المرسوم رقم 804.96.2 الصادر في 19 فبراير 1997 في شأن النظام الأساسي الخاص بهيئة الأساتذة الباحثين بمؤسسات تكوين الأطر العليا؛
  - المرسوم رقم 548.98.2 الصادر في 19 فبراير 1997 في شأن النظام الأساسي الخاص بهيئة الأساتذة الباحثين في الطب والصيدلة وطب الأسنان.
- تعديل القانون رقم 81.00 المتعلق بإحداث المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية؛
- وضع إطار قانوني خاص بتنظيم التكوين المستمر والتكوين مدى الحياة.
- استصدار مجموعة من النصوص التنظيمية:
  - مشروع مرسوم بتغيير ملحق المرسوم رقم 2.17.325 الصادر في 8 شوال 1438 (3 يوليو 2017) يقضي بمنح اعتراف الدولة بجامعة محمد السادس لعلوم الصحة – الدار البيضاء. يهدف هذا المرسوم إلى استبدال تسمية "شهادة الإجازة المهنية مسلك الصيانة والهندسة البيوطبية" بالتسمية التالية: "شهادة الإجازة المهنية مسلك تقنيات الصحة اختيار: الصيانة والهندسة البيوطبية". (قيد الدرس بالأمانة العامة للحكومة)؛
  - مشروع مرسوم بتتميم المرسوم رقم 2.90.554 الصادر في 2 رجب 1411 (18 يناير 1991) المتعلق بالمؤسسات الجامعية والأحياء الجامعية. يتعلق بإحداث المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية ببني ملال. (في مسطرة المصادقة بالأمانة العامة للحكومة)؛

- مشروع مرسوم يقضي بمنح اعتراف الدولة بمدرسة الهندسة في النظم الصناعية للدار البيضاء (EIGSICA). يتعلق باعتراف الدولة بهذه المدرسة. (قيد الدرس).
- مشروع مرسوم بإحداث المجلس الوطني للبحث العلمي. (قيد الدرس)؛
- مشروع مرسوم بتغيير وتتميم المرسومين رقم 2.96.793 ورقم 2.96.804 بتاريخ 11 من شوال 1417 (19 فبراير 1997) في شأن النظامين الأساسيين الخاصين بهيئتي الأساتذة الباحثين بالتعليم العالي وبمؤسسات تكوين الأطر العليا. (تسوية وضعية أساتذة السلك الثاني وأساتذة التعليم الثانوي التأهيلي وإعفائهم من فترة التدريب بعد نجاحهم في مباراة توظيف أساتذة التعليم العالي المساعدين).
- مشروع مرسوم بتغيير وتتميم المراسيم رقم 2.96.793 ورقم 2.96.804 بتاريخ 11 من شوال 1417 (19 فبراير 1997) ورقم 2.98.548 صادر في 28 من شوال 1419 (15 فبراير 1999) في شأن الأنظمة الأساسية الخاصة بهيئات الأساتذة الباحثين بالتعليم العالي وبمؤسسات تكوين الأطر العليا وفي الطب والصيدلة وطب الأسنان. (تسوية وضعية الأساتذة الباحثين المعهود إليهم بمهام أو مسؤولية إدارية أو الموجودين في وضعية إلحاق ابتداء من فاتح يناير 2013).
- مشروع مرسوم بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.96.793 بتاريخ 11 من شوال 1417 (19 فبراير 1997) في شأن النظام الأساسي الخاص بهيئة الأساتذة الباحثين بالتعليم العالي. (إحداث وضعية استثنائية خاصة بأساتذة التعليم العالي من الدرجة "ج". ورفع الاستثناء عن الأساتذة الباحثين حاملي الدكتوراه الفرنسية وتسوية وضعيتهم الإدارية).
- مشروع مرسوم بشأن التوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي. (إحداث نظام خاص للتوجيه يسري على مؤسسات التربية والتعليم والتكوين التابعة للقطاعين العام والخاص والتي تشمل التعليم المدرسي والتكوين المهني والتعليم العالي).
- مشروع قرار لوزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي رقم 2991.18 الصادر في 10 محرم 1440 (20 سبتمبر 2018) بتحديد لائحة مسالك التكوين المعتمدة بمؤسسات التعليم العالي الخاص برسم السنة الجامعية 2017-2018.
- قرار لوزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي رقم 062.19 بتاريخ 7 أكتوبر 2019 بشأن التوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي.
- القرار المشترك المتعلق بسن النظام الأساسي النموذجي للجمعيات الرياضية بالمؤسسات الجامعية ومعاهد التعليم العالي العمومي أو الخصوصي (إحداث نظام أساسي نموذجي يطبق على الجمعيات الرياضية بالمؤسسات الجامعية ومعاهد التعليم العالي العمومي أو الخصوصي).

3.4. تعزيز آليات الحكامة

- تفعيل المنظام الخاص بالهيكلة الجديدة للجامعات؛
- خلق خليات التدقيق الداخلي بمختلف الجامعات والمؤسسات العمومية التابعة للوزارة؛
- تعميم هيئة "الوسيط" بمختلف الجامعات.